

تُطَبِّقُ فِيهِ مَقَالَةُ د. كَبِيرٍ كَرْدَالِيٍّ فِي الْمَقَالَةِ وَالْمَقَالَةِ بِالْمَقَالَةِ

٩

الْقِيَمَةُ الْعِرَاقِيَّةُ

المُسَمَّاةُ بـ:

النَّبْضَةُ وَالْذِكْرَةُ فِي عُلُومِ الْجَدِيدِ

لِلْحَافِظِ الشَّهِيرِ زَيْنِ الدِّينِ

أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْعِرَاقِيِّ الشَّافِعِيِّ

ت ٨٠٦ هـ

قَدَّمَ لَهَا وَرَاجَعَهَا

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ

عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْفَضْلِ

حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقٌ وَدَرَأَةٌ

الْمَرْفُوعِ الدَّائِرَةِ الْفَرَنْجِيَّةِ

مَكْتَبَةُ إِزْمِيلِ الْمَنْهَجِ

يُطَبِّقُ فِيهِ مَقَالَةُ د. كَبِيرٍ كَرْدَالِيٍّ فِي الْمَقَالَةِ وَالْمَقَالَةِ بِالْمَقَالَةِ

الفَيْضُ الْعِلْمِيُّ
المُسْتَأْثَبُ:
النَّجَّارُ وَالتَّكْوِينِيُّ عَالِمُ الْخَلْقِ

ح مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع - ١٤٢٥ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين

الفئة العراقية المسماة بالنصرة والتجارة في علوم الحديث
عبد الرحيم بن الحسين العراقي، العربي العام، عربي - الرياض
١٤٢٨ هـ

٢٠٨ ص؛ ٢٨×٢١ سم

ردمك: ٣ - ٥ - ٩٥٥٧ - ٩٩٦٠

١ - الحديث - مصطلح ٢ - علوم الحديث أ - الفرياطي، العربي
الدائر (محقق) ب - العنوان

١٤٢٧/٧٢٦١

ديوي ٢٣٠

جميع حقوق الطبع محفوظة لدار المنهاج بالرياض

الطبعة الثانية

١٤٢٨ هـ

(مصححة)

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٢٨ هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب
أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي
نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته
إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض

المركز الرئيسي - طريق الملك فهد - شمال الجوازات

هاتف ٤٠٦٥٥٥٣ - فاكس ٤٠٨٣٦٩٨ - ص ب ٥١٩٢٩ الرياض ١١٥٥٣

الفرع: طريق خالد بن الوليد (إنكاس سابقاً) ت ٢٣٢٣٠٩٥

طريق الأمير سعود بن عبد الرحمن (مخرج ١٥) ت ٤٤٥٦٢٢٩

المدينة النبوية - طريق سلطنة ت ٤/٨٤٦٧٩٩٩

مكة المكرمة - الشامية - ت ٥/٥٧٣٠٩٨٠

لَيْسَ بَلَدٌ مَنَشُورٌ لَمْ تَكُنْ كُنْتَ كَرَامَتُهُاج لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بِالرِّيَاضِ ٩

الفَيْسُ الْعِرَاقِي

المُسَمَّاءُ ب:

النُّبْطَةُ وَالتَّذْكَرَةُ فِي عُلُومِ الْجَدِ نَيْت

لِلْحَافِظِ الشَّهِيرِ زَيْنِ الدِّينِ

أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْعِرَاقِيِّ الشَّافِعِيِّ

ت ٨٠٦ هـ

قَدَّمَ لَهَا وَرَاجَعَهَا

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ

عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَفِيرِ

حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقَ وَدَرَسَةَ

الْمَرْكَزِ الدَّائِرَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ

مَكْتَبَةُ تَزْكُرُ الْمَنْهَاجِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بِالرِّيَاضِ





قَالُوا فِي الْفِيَّةِ الْعِرَاقِي

١- "اشْتَمَلَتْ عَلَى نَقُولٍ عَجِيبَةٍ، وَمَسْأَلٍ غَرِيبَةٍ، وَحُدُودٍ مَنِيَعَةٍ،
وَمَوْضُوعَاتٍ بَدِيعَةٍ، مَعَ كَثْرَةِ عِلْمِهَا، وَوَجَازَةِ نَظْمِهَا"

زكريا الرضصاري
(ت ٩٢٦ هـ)

٢- "وَمَنْ تَأَلَّفَهَا الْأَلْفِيَّةُ الْأَصْطِلَاحِيَّةُ الْحَدِيثِيَّةُ، وَقَدَسَّارَتُ
بِهَا الرُّكْبَانُ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَزَمَانٍ"

عبدالحج الكتافي
(ت ١٣٨٢ هـ)

مُقَدِّمَةٌ فَضِيلَةُ السَّنَةِ لِلدُّعَاةِ بِرَبِّهِمْ بِحَبْرِ اللَّهِ الْخَضِيرِ حَفِظَهُ اللَّهُ

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فإن علم مصطلح الحديث، من أشرف العلوم، لأنه وسيلة إلى تمييز المقبول والمردود من سنة المصطفى ﷺ - ولست بصدد الحديث عن أهمية السنة النبوية ومكانتها؛ لأن هذا الموضوع، ألفت فيه المؤلفات، وكثرت فيه المقالات - فإذا كان علم المصطلح هو الوسيلة الوحيدة لإثبات ما ينسب إلى النبي ﷺ أو نفيه، اتضحت أهميته بل ضرورته، لسلامة الاحتجاج بالسنة المطهرة.

ولكثرة ما صنف في هذا العلم من كتب مطولة ومختصرة، منظومة ومنثورة، من قبل المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، كثرة تجعل طالب العلم المبتدئ يحتار في اختيار ما يدرسه من كتب هذا الفن، فكثر سؤال طلاب العلم عن الترتيب والتدرج في دراسة هذه الكتب، كغيره من الفنون التي صنف العلماء كتبها، ملاحظين مستويات الطلاب، حيث جعلوهم على طبقات، وجعلوا لكل طبقة ما يناسبها من المؤلفات.

وكنت أنصح الطلاب المبتدئين بالبداية بكتاب «نخبة الفكر» للحافظ ابن حجر العسقلاني؛ لأنه متن متين شامل مختصر، حاوٍ لكثير مما يحتاجه الطالب في هذه المرحلة، على أن يقرأه على أحد الشيوخ المتقنين، الذين يحسنون التعامل مع الطلاب في هذه السن، ويقرأ ما كتب عليها من شروح وحواشٍ، ويسمع ما سجل عليها من دروس.

ويُكثر في هذه المرحلة - مع ذلك - من حفظ المتون المجردة؛ كالأربعين، والعمدة، والبلوغ، وغيرها.

ولا مانع أن يتمرن، فيبدأ بتخريج بعض الأحاديث، تخريجاً مختصراً تحت نظر وإشراف أستاذ متمكن، يوجهه ويسدده.

ثم يرتقي بعد ذلك إلى ما يناسب الطبقة الثانية، والكتاب المرشح عندي هو كتاب «اختصار علوم الحديث» للحافظ ابن كثير، ويصنع فيه نظير ما صنع في النخبة، بقراءة الشروح والحواشي، وسماع الأشرطة، والسؤال عما يشكل عليه.

وفي هذه المرحلة يبدأ بحفظ المتون بأسانيدها، ويحرص على حفظ السلاسل المشهورة، التي يروى بواسطتها كثير من الأحاديث.

ومع ذلك يستمر في التخريج، ويكثر منه، وينظر في الأسانيد من خلال كتب الرجال المختصرة؛ كالتقريب، والكاشف، والخلاصة، ونحوها. ويعرض عمله على شيخ معروف من شيوخ الفن.

ويكون عمله من تخريج ودراسة للتمرين، لا للنشر كما يفعله بعض الطلاب الذين تعجلوا النتائج، ثم ندموا على ذلك.

ثم يرتقي الطالب إلى المرحلة التي تليها؛ والكتاب المرشح عندي لهذه الطبقة هو «ألفية العراقي» الشهيرة، التي نظم فيها الحافظ العراقي علوم الحديث، لابن الصلاح، وزاد عليه ما يحتاجه طالب العلم، مما أغفله ابن الصلاح.

وهذه الألفية كتب الله لها القبول، فلا تكاد تقرأ ترجمة عالم بعد تأليفها، إلا وتجد في ترجمته ومن بين محفوظاته ومقروءاته، ألفية العراقي؛ لإمامة مؤلفها، وجودة نظمها، وما حوته واشتملت عليه مما يحتاجه طالب الحديث.

ولا أرى ما يدعو إلى تفصيل القول والحديث عن أهميتها ومزاياها وثناء العلماء عليها وعلى مؤلفها، فقد تحدثت عن ذلك بشيء من التفصيل، في مقدمة تحقيقي على النصف الأول من فتح المغيث للسخاوي - أطول شروحها -، والذي يصدر قريباً إن شاء الله تعالى.

فإذا أتقن الطالب النخبة، واختصار الحافظ ابن كثير لعلوم الحديث، ثم سمت همته إلى ألفية العراقي، وحفظ منها ما يحتاج إليه إن قصرت همته عن حفظ جميعها وقرأ شروحها، بدءاً من شرح ناظمها، ثم شرح الشيخ زكرياء الأنصاري، وهو - على اختصاره - فيه فوائد ولطائف تفرد بها، ثم ختم بشرح السخاوي «فتح المغيث»، الذي يستحق أن يسمى موسوعة المصطلح، مع إكثاره في هذه المرحلة من حفظ الأحاديث بأسانيدھا، وتخريج الأحاديث، ودراسة أسانيدھا، بمراجعة كتب الرجال التي تعنى بنقل أقوال الأئمة في الرواة جرحاً وتعديلاً، ولا ينسى - مع - ذلك مراجعة كتب المصطلح الأخرى؛ كتدريب الراوي للسيوطي، وتوضيح الأفكار للصنعاني، وغيرها. ومع ذلك يعنى بقراءة ودراسة ما يكتبه العلماء المهتمون بنقل أقوال الأئمة الذين عليهم المعول في هذا الشأن؛ ككتب ابن رجب، وكتب العلل.

فإذا سار على هذا المنهج، وأكثر من الحفظ للمتون والأسانيد والسؤال عما يشكل عليه، مخلصاً في ذلك كله لله وَعَلَى، صارت لديه الأهلية بإذن الله تعالى، للمشاركة في هذا العلم العظيم، ومع كثرة الممارسة والنظر في كتب الأئمة ومحاكاتهم في أحكامهم، والنظر في دقائق علومهم، يتأهل للحكم بالقرائن على طريقة المتقدمين الذي ينادي به بعض الغيورين على هذا العلم.

إذا تقرر هذا. فإن الألفية - ونحن بصدد التقديم لها - قد طبعت مراراً قديماً وحديثاً، ولا مانع من الإشارة إلى بعض طبعاتها باختصار.

١ - طبعت سنة ١٣٠٠هـ في المطبع الفاروقي بدھلي، باهتمام الأستاذ أبي سعيد الهزاوري، مزينة بحواشٍ مفيدة ونافعة منتقاة من شروحها.

٢ - ثم طبعت في مدينة الرباط بالمغرب.

٣ - ثم طبعتها الشيخ محمد حامد الفقي سنة ١٣٧٢هـ ضمن مجموع أسمائه «نفائس»، ومعها العمدة والتدمرية والحموية.

٤ - ثم طبعت بعناية الشيخ أحمد محمد شاكر، وأخيه علي محمد

شاكر، ضمن مجموع أسمياه «من الروائع»، يضم الكتب التي اشتمل المجموع السابق «نفائس».

٥ - ثم طبعت في باكستان، باسم «المقاصد المهمة ومعها التعليقات الأثرية على المقاصد المهمة من الألفية» بقلم الأستاذ أبي الشفيق محمد رفيق الأثري، وذلك سنة ١٩٦٨ م.

وأعقب ذلك وتخلله نشرات كثيرة، لكن هذه أشهر ما وقفت عليه.

ومع هذا كله، فالكتاب يحتاج إلى مزيد عناية، بمقابلتها على نسخها الأصلية، مع التعليق على ما يحتاج إلى تعليق، من فك عبارة مستغلقة باختصار، وضبطها بالشكل. وكنت قد جمعت منذ أمد بعيد بعض النسخ للقيام بهذا العمل لمسييس الحاجة إليه، وكثرة سؤال الطلبة عنه، فلم يتيسر ذلك لكثرة المشاغل، ثم أطلعني الشيخ عبد الله بن محمد السنان، صاحب دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، على نسخة محققة، تولى تحقيقها الشيخ العربي الدائر الفرياطي، وطلب مني التقديم لها إحساناً للظن بي، فاطلعت على أبيات الألفية التي كتبت بخط جميل بديع، وضبطت ضبطاً متقناً.

وقدّم المحقق لها بمقدمة جامعة مختصرة بأسلوب جميل واضح، فسرّني جداً ما قام به المحقق، وأرى أنه عمل متقن يمكن أن يعتمد عليه من أراد حفظ الألفية وضبطها.

أسأل الله - جل وعلا - أن ينفع بها، وأن يجزل المثوبة لمحققها وناشرها. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

كتبه

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عفا الله عنه

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله على توفيقه وتأييده الواسع، والشكر له كفاء ما أولى من
هاطل جوده المتوالي، وكرمه المتتابع، وأصلي وأسلم على نبينا محمد بن
عبد الله، أول مشفع وشافع، وعلى آله وأصحابه الذين طلعوا في سماء الدين
الحنيف بدوراً سواطع، وعلى كل من كان لسبقهم ومزيتهم شاهداً، ولمنهجهم
القويم يتابع، يجمع إلى العمل الصالح العلم النافع.
وبعد؛

فقد كان من جملة توفيق الله لي، وجميل صنعه بي أن يسر لي سبيل العناية
بكتاب «التبصرة والتذكرة في علوم الحديث» المشهورة بين الناس بـ «ألفية
العراقي في المصطلح» التي نظم فيها كتاب علوم الحديث لابن الصلاح، وخدمه
خدمة جليلة خلّدت في العالمين ذكره، وأوجبت على الطالبين شكره، فقامت
بتحقيقها وإخراجها معتمداً على أصول عتيقة صحيحة، وعلّقت عليها تعليقات
لطيفة، وقدمت بين يديها نبذة واسعة في التعريف بقيمتها ومنزلتها بين المنظومات
في فنّها، وما ادّخرت وسعاً في تصحيحها، ولا ألوت جهداً في ضبطها حتى
خرجت ترفل في حلال من البهاء والجمال، فكان أن لقيت - بحمد الله - قبولاً
واسعاً، واحتفاءً بالغاً من لدن الطلاب والدارسين، ولم يكد يمضي عليها بضعة
أشهر معدودات حتى نفذت نسخها، واشتد الطلب عليها.

ومع ما حظيت به من التصحيح والضبط، فقد شاء الله أن تظهر مشوبة ببعض
الأخطاء في ضبط الأبيات، وبعض الملحوظات في الدراسة، وقد تألمت لذلك
كأشد ما يكون الألم.

من أجل ذلك كنت أنتظر الوقت الذي يتسنى لي إعادة النظر فيها،
ومراجعتها، وإدراج ما استجد لدي من معلومات في أماكنها، ولم أزل كذلك

إلى أن أذن الله وَجَّكَ بإعداد هذه الطبعة؛ فطفقت أقرؤها من جديد، وأصلحت ما ينبغي إصلاحه، وعدلت ما كان محتاجاً إلى التعديل، وما هي الآن أضعها بين يدي القراء الكرام، وقد تميّزت عن سابقتها بعدة أمور:

- تصحيح الأخطاء المطبعية وما إليها.

- إثراء الدراسة بإضافات وتصحيحات جديدة؛ ومن أهمها وضع مسرد مطول بما كتب على الألفية من الشروح ونحوها التي ناهزت الأربعين ما بين شرح وحاشية وتعليق، ولعلها أوفى قائمة لحدّ الآن.

- مقابلة متن الألفية على نسختين أخريين قديمتين، مما أفاد في قراءة النص على وجه أدق وأكمل.

- إعادة النظر في بعض الحواشي والتعليقات؛ بإصلاح ما وقع في الطبعة السابقة من وهم أو سبق قلم.

وفي الختام لا بدّ أن أتوجّه بالشكر والعرفان لجميع الشيوخ الأفاضل، وكافة الإخوة النبلاء الذين عبروا عن فرحهم بهذا التحقيق، وأعربوا عن اغتباطهم به، فلهم جميعاً مني الشكر الخالص، والثناء الوافر؛ ولا سيّما الإخوة الذين استفدت من ملحوظاتهم واقتبست من تنبيهاتهم في هذه النشرة؛ وهم: الشيخ عوض بن محمد القرني، والأستاذ البحّاث المحقق الشيخ محمد عَزِيز شمس - وقد تفضلاً عليّ بعدة إفادات وتنبيهات قيمة - وكذلك الشيخ محمد علي أبو شرحة الذي تفضّل فأرسل إليّ النسختين المشار إليهما، وإنه لما يَسُرُّ أن يجد الإنسان من يَرجعه إلى الصواب إذا غفل، ويرده إلى الجادة إذا ذهل. أسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء، ويرزقنا وإياهم الإخلاص في القول والعمل، ويعصمنا من الخطأ والزلل، والحمد لله ربّ العالمين.

وكتب

العربي الدانز القرياطي

ظهر يوم الخميس ١٠ محرم ١٤٢٧هـ

بالمدينة المنورة

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ اللَّطِيفَةِ لِلدُّوْحَةِ

الحمد لله الذي وفق من عباده المؤمنين من عليه اعتمد، وأعز من أوليائه المتقين من إلى عظمته وعزته استند، فأبصروا السبيل الحق واقتفوا أثره، واستمعوا القول فاتبعوا أحسنه.

والصلاة والسلام على من خصه الله بالقرآن ومثله معه، فبلغه للناس كافة وأسمعه، وعلى آله وأصحابه الذين اختارهم الله لإبلاغ دينه، وإعلاء كلمته، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فهذه «التبصرة والتذكرة» أو ألفية المصطلح، التي صاغ جواهرها، وأحكم أبوابها وعناصرها، وأبدع في نظمها، وأجاد في رقمها، الحافظ الشهير زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي رحمته الله، وقد مدحها بنفسه، فلم تحتج بعد إلى مدح، وأرسلها دانية المعاني، سهلة الألفاظ.

«لَخَصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْمَعَهُ وَزِدْتُهَا عِلْماً تَرَاهُ مَوْضِعَهُ»

كما شرحها بنفسه، فاستغنت أيضاً عن الشرح. ومع ذلك فهي أحق أن تدعى شاغلة المحدثين والحفاظ، وقد نُظِمَ بعدها في المصطلح منظومات كثر، وانتشر بعضها بين الناس، ولكن لم يكن لأي منظومة أخرى أن تحل محلها، أو تصل إلى مكانها، بله أن تجاريها في ميدانها، كما أنه لم يكن لأي واحد من الذين نظموا بعد العراقي أن يصل إلى مكانه، أو أن يساميه في حفظه وإتقانه، وكذلك بقيت هذه الألفية متفردة بالسبق، مستبدة بالحسن، تتحدث إلى العصور، وتتجدد مع الأجيال، ولا زال أهل المصطلح يتفثون

ظلالها، ويترشفون زلالها، يشرحونها ويحفظونها، ويستخرجون دُررها ومكنونها.

وها نحن نضعها اليوم بين يدي الدارسين للحديث، ونقدمها لطلاب المصطلح، لؤلؤة مكنونة، ودرّة مصونة، وقد طال بها المكث في خدرها، والتحجب في سترها، نقدمها غُضّة طريّة كما تركها الحافظ العراقي، بعد أن وفّقنا للوقوف على أصل مقروء على الناظم ممهور ببلاغات القراءة عليه بخطه، في مواضع كثيرة، ومقروء أيضاً على الحافظ ابن حجر أشهر تلاميذه، وعليه إجازته لصاحب النسخة بخطه، ومقروء أيضاً على الحافظ ابن عمار المالكي، وهو من تلاميذ الناظم، وأحد شراح الألفية، وعليه خطه ببلاغ القراءة عليه، وقد قابلناه بأصول أخرى صحيحة ومضبوطة.

ولما كانت الألفية تقع بأيدي كثير من المبتدئين، فقد عُنيّا بضبطها ضبطاً صحيحاً تاماً، والتعليق على بعض الآيات والمواضع التي قد تشكل.

وقد قدّمنا بين يديها ثلاث نبذة: نبذة عن الحافظ العراقي، وثانية عن الألفية، وثالثة في وصف الأصول المعتمدة ومنهج في التحقيق.

ثم إنّ هذا العمل مدين بالفضل والعرفان إلى من وسعني عنايته، وشملتني رعايته، شيعي وأستاذي فضيلة الدكتور عبد اللطيف الجيلاني - حفظه الله - فالفضل يرجع إليه لحثه المتواصل، وتشجيعه الدائب؛ كما أنه معترف بالكرم والإحسان لشيخنا الأستاذ المفضال فضيلة الدكتور عبد الباري ابن الشيخ حماد الأنصاري، الذي تفضل بمراجعة الألفية، ولم يكتف بذلك، بل دعاه حب الإتيان ورعاية حق العلم إلى الاستفادة من بعض شراح الألفية، فضلاً عما لديه من نسخها المخطوطة، وقد أفدت من ملحوظاته القيمة، فجزاه الله خيراً.

وأيضاً لا يفوتني أن أشكر فضيلة الشيخ العلامة الدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير الذي شرفني بتقديمه، وفضيلة الشيخ محمد بن ناصر العجمي الذي أفدت من ملحوظاته القيمة، والشيخ الفاضل عبد الله بن محمد السنان

- صاحب دار المنهاج - الذي سَمَّيَتْ هِمَّتَهُ لإخراج هذا العمل بصورة جميلة ورائعة تَقَرَّ بِهَا أَعْيُنُ طُلُوبَةِ الْعِلْمِ، وَالشُّكْرُ مُوَصُّوْلٌ لِكُلِّ مَنْ سَاعَدَ فِي مُرَاجَعَةِ وَإِخْرَاجِ الْكِتَابِ. جَزَى اللَّهُ الْجَمِيعَ خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

كُتِبَ

العربي الدائز الفرياطي

في المدينة المنورة

١٤٢٤/٥/٦ هـ



نبذة موجزة عن حياة الحافظ العراقي (١)

مولده ونشأته، طلبه للحديث ورحلاته، شيوخه، تلامذته،
مؤلفاته، إمداده، وفاته، ثناء المسابيح عليه

الحافظ العراقي غني عن التعريف لشهرته ومكانته، ولكن من حقه أن نضع له ترجمة موجزة - على الأقل - في مقدمة ألفيته:

فهو الحافظ الكبير، والإمام الشهير أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي المصري الشافعي.

○ مولده ونشأته:

ولد في جمادى الأولى سنة (٧٢٥هـ) بمنشأة المهراني - وتقع في منطقة جنوب غرب القاهرة - وكان أصل أبيه من بلدة يقال لها: «رازيان» من عمل إربل بالعراق، وقدم القاهرة وهو صغير، فنشأ في أسرة دين وصلاح.

○ طلبه للحديث ورحلاته:

كان الحافظ العراقي مفرط الذكاء، فأشار عليه القاضي عز الدين ابن جماعة بطلب الحديث لَمَّا رآه مكباً على تحصيله وعرفه الطريق في ذلك، فطلبه

(١) انظر: ذيل التقييد للفاسي ١٢/٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٩/٤، وبهجة الناظرين للغزي ص ١٩٧، والضوء اللامع للسخاوي ١٧١/٤، وطبقات الحفاظ للسيوطي ٥٤٣/١ (٢١١٧٥)، وشذرات الذهب لابن العماد ٥٥/٤، وكشف الظنون لحاجي خليفة ٧٤٧/١، ١١٦١/٢، وفهرس الفهارس للكتاني ٨١٤/٢، والأعلام للزركلي ٢٤٤/٣.

نبذة موجزة عن حياة الحافظ العراقي

على وجهه من سنة (٧٤٢هـ)، لكن يصرح ابن فهد بأن أقدم سماع وجد له سنة (٧٣٧هـ)، مما يدل على أنه بدأ بطلب الحديث قبل سنة (٧٤٢هـ). وسمع من جماعة بالقاهرة، ثم أكثر الترحال إلى الشام والحجاز، وهَمَّ بالتوجه إلى بغداد، ثم فترَّ عزمه، وسمع بحلب وحماة وحمص وبعلبك وطرابلس وغيرها، وسمع بالإسكندرية، وأراد التوجه إلى تونس فلم يتفق له ذلك.

واشتغل بالعلوم، وأحبَّ الحديث فأكثر من السماع، وتقدَّم في فنِّ الحديث بحيث كان شيوخ عصره يبالغون في الثناء عليه بالمعرفة؛ كالسبكي والعلائي والعز بن جماعة والعماد بن كثير وغيرهم، ووصفه جمال الدين الإسنوي في «الطبقات» بـ: حافظ الوقت؛ فقال: وشرح - يعني ابن سيد الناس - قطعة من الترمذي نحو مجلدين، وَشَرَعَ في إكماله حافظ الوقت زين الدين العراقي إكمالاً مناسباً لأصله. انتهى.

○ شيوخه:

- ١ - تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي (ت ٧٥٦هـ).
- ٢ - علاء الدين علي بن عثمان التركماني الحنفي (ت ٧٥٠هـ).
- ٣ - تقي الدين محمد بن أبي بكر الأحنائي (ت ٧٥٠هـ).

○ تلامذته:

- ١ - برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، عُرف بـ «سبط ابن العجمي» (ت ٨٤١هـ).
- ٢ - برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي (ت ٨٠٢هـ).
- ٣ - ابنه الحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ).
- ٤ - شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
- ٥ - الشيخ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ).

○ مؤلفاته:

ألف العراقي مؤلفات عديدة، مُتَقَنَّة مفيدة؛ من أشهرها:

- إخبار الأحياء بأخبار الإحياء، وهو تخريجه الكبير، واختصر منه المغني عن حمل الأسفار في الأسفار^(١).
- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح^(٢).
- تكملة شرح الترمذي لابن سيد الناس، يقول ابن حجر: كتب منه نحو عشر مجلدات^(٣).

○ إملاؤه:

قال الحافظ ابن حجر: وشرع في إملاء الحديث من سنة (٧٩٦هـ)، فأحيا الله به سنة الإملاء بعد أن كانت دائرة، فأملى أكثر من أربعمئة مجلس، وكان رَحْمَةُ اللَّهِ يَمْلِيهَا من حفظه متقنة مهذبة محررة كثيرة الفوائد الحديثية.

وقال ابن قاضي شهبة: وعقد مجلس الإملاء في كل ثلاثاء غالباً، فأملى أكثر من أربعمئة مجلس من حفظه، كثيرة الفائدة.

○ وفاته:

مات - رحمه الله رحمة واسعة - في ثامن شعبان سنة (٨٠٦هـ)، ودُفِنَ في تربة خارج باب الفوقية.

○ ثناء المشايخ عليه:

قال ابن حجر: «وكان منور الشيبة، جميل الصورة، كثير الوقار، نزر الكلام، طارحاً للتكلف، لطيف المزاح، سليم الصدر، كثير الحياء، قل أن

(١) طبع المغني بهامش الإحياء، ونشره أيضاً أشرف عبد المقصود عن دار طبرية بالرياض، وهو بحاجة إلى تحقيق علمي جاد.

(٢) طبع مراراً، وقد حققه الشيخ الدكتور أسامة خياط في رسالة علمية بجامعة أم القرى، ونشرته مؤخراً دار البشائر الإسلامية، ببيروت.

(٣) وقد نهدت كلية الحديث - في الجامعة الإسلامية - لتحقيق الكتاب؛ فوُزِعَ على طلبة الماجستير، فسجلت فيه عشرون رسالة، كُمل منها الآن أربع رسائل.

نبذة عن حياة الحافظ العراقي

يواجه أحداً بما يكرهه، ولو آذاه، متواضعاً حسن النادرة والفكاهة». وقال ابن قاضي شهاب: «الحافظ الكبير، المفيد المتقن، المحرر الناقد، محدث الديار المصرية، ذو التصانيف المفيدة». وقد رثاه عدد من تلاميذه؛ كابن حجر، وابن الجزري، وغيرهما. ومما قال ابن الجزري في مرثيته:

رحمة الله للعراقي ترى حافظ الأرض خبرها باتفاق
إنني مُقسِمُ أليّة صدق لم يكن في البلاد مثل «العراق»
رحم الله الحافظ العراقي وأكرم مثواه





نبذة عن الألفية

«مَنْ نَظَّمَ «ابن الصلاح» قبلها، تسميتها، ثناء العلماء عليها، عنايتهم بها، شروحها، المنظومات التي لها صلة بالألفية، العراقي ومنظوماته، إسنادي إلى الحافظ العراقي الذي أروي به الألفية»:

كتاب علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح كتاب عظيم، اشتغل عليه الحفاظ في زمانه ومن بعده من القرون التالية إلى عصرنا، لم يُقَصِّرْ في ترتيبه، ولم يألُ جهداً في تهذيبه؛ فهو - كما يقول الزركشي - جَمَعَ مفرقهم وحقَّق طرقهم، وأجَلَبَ بكتابه بدائع العجب، وأتى بالنُّكْتِ والنُّحْبِ، حتى استحقَّ أن يُكْتَبَ بماء الذهب، والناس كالمجمعين على أنه لا يمكن وَضْعُ مثله، وقصارى أمرهم اختصاره من أصله^(١).

«مَنْ نَظَّمَ «ابن الصلاح» قبلها:

رحل ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ، وترك في أيدي الناس كتابه العظيم يخترق العصور والأزمنة، وقد شَرَّقَ وغَرَّبَ، وبعَدَ وقَرَّبَ، وذهب الحفاظ في العناية به كل مذهب، فقد «عكف الناس عليه، وسَارُوا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر»، كما وصفه الحافظ ابن حجر^(٢).

نعم، كانت الحاجة مَاسَّةً لنظم الكتاب، وتسهيل حفظه ومذاكرته على

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٩/١.

(٢) نزهة النظر ص ١٧.

نبذة عن كتاب الفيتة

الطلاب، ولم يكن العراقي أول من تصدى لهذا الغرض، لقد سبق لهذه الغاية أحد تلاميذ ابن الصلاح: الإمام القاضي شهاب الدين محمد بن أحمد بن الخليل الخوئي (٦٢٦ - ٦٩٣ هـ)^(١).

وَأَتَمَّهُ فِي أَوَّلِ سَنَةِ (٦٩١ هـ)^(٢) وَسَمَّاهُ: «أَقْصَى الْأَمَلِ وَالسُّؤْلِ فِي مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ حَدِيثِ الرَّسُولِ»، وَلَهُ عِدَّةُ نَسَخٍ مَخْطُوطَةٍ^(٣)، وَبِمَا أَنَّ هَذَا النَّظْمَ لَمْ يُطْبَعْ بَعْدُ فَلَا بَأْسَ أَنْ نَقْتَبِسَ مِنْهُ نَمَازِجَ حَتَّى يَسْتَطِيعَ الْقَارِئُ أَنْ يَلْحَظَ أَوْجَهَ الْإِلْتِقَاءِ وَالْإِفْتِرَاقِ بَيْنَ نَظْمِهِ وَنَظْمِ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ:

قال الخوئي:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا	بِأَحْمَدٍ أَعْلَى الْوَرَى مَكَانَا
وَحَصَّهُ بِأَبْلَغِ التَّفْضِيلِ	صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مِنْ رَسُولِ
ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ الْأَبْرَارِ	مَا هَتَفْتَ وَرُقَاءً فِي الْأَشْحَارِ
ثُمَّ عَلَى عَتَرَتِهِ وَآلِهِ	وَكُلِّ مَنْ يَحْذُو عَلَى مَنْوَالِهِ
وَبَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ وَالثَّنَاءِ	عَلَى الرَّسُولِ خَاتَمِ النُّبَا
فَإِنْ أَنْوَاعِ عِلُومِ السَّنَنِ	أَجْدَرُ مَا بِعِلْمِهِ الْمَرْءُ عُنِي
وَخَيْرُ مَا صُنِفَ فِيهَا وَاشْتَهَرَ	كِتَابُ شَيْخِنَا الْإِمَامِ الْمَعْتَبَرِ
وَهُوَ الَّذِي بَابِنِ الصَّلَاحِ يُعْرِفُ	فَلَيْسَ فِيهَا مِثْلُهُ مَصْنُفٌ
وَقَدْ نَظَّمْتُ لَبَّهُ مَخْتَصِرَا	لَا مَسْهَبَ اللَّفْظِ وَلَا مَقْتَصِرَا
لَكِنِّي ذَكَرْتُ كُلَّ مَسْأَلَةٍ	وَمَا تَرَكْتُ مِنْهُ غَيْرَ الْأَمْثَلَةِ
وَنِسْبَةِ الْقَوْلِ إِلَى مَنْ قَالَا	وَمَا أَتَى خِلَالَهُ اسْتِدْلَالَا
وَاللَّهُ رَبِّي أَسْأَلُ التَّوْفِيقَا	وَجَعَلَهُ الْعَصْمَةَ لِي رَفِيقَا
لِتُصَرِّفَ الْأَغْلَاطَ عَنِّي وَالزَّلَّلَ	وَيَسْتَتِبَّ الْأَمْرَ لِي وَفَقَّ الْأَمْلَ ^(٤)

(١) البداية والنهاية لابن كثير ٣٣٧/١٣، والأعلام للزركلي ٣٢٤/٥.

(٢) كشف الظنون ١١٦٢/٢.

(٣) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث وعلومه) ٢١٥/١، ومنه نسخة في مكتبة أبي العباس المرسي بالإسكندرية مصورة بالجامعة الإسلامية (فيلم ٧٧٧١).

(٤) أقصى الأمل والسؤل للخوئي (مخ الإسكندرية ق ٢/أ).

ويقول في نظم الصحيح:

اعلم بأن ما أتى من السنن
وكل ما إسناده يتّصل
واتصفوا بالضبط والإتقان
سلامة عن الشذوذ المضعف
إما صحيح أو ضعيف أو حسن
وكل من فيه رواة عدلوا
فهو صحيح، وله شرطان
وعدم العلة فيه فأعرف^(١)

ويقول في الخاتمة:

وإذ نظمت ما أردت نظمة
في أول الأشهر مبدا سنة
والحمد لله على التمام
ثم الصلاة بعد حمد الباري
وآله الأفاضل الهداة
ما اختلف الليل مع النهار
ويسر الله تعالى ختمه
إحدى وتسعين وستمئة
كم منحة منه ومن إنعام
على النبي المصطفى المختار
وصحبه الأماثل الثقات
وغردت ورقاء في الأسحار

لا شك أن المنظومة سلسلة عذبة، يسهل حفظها وتردادها، ولكنه لم يقصد ما قصده العراقي من الإيجاز من دون إخلال بالمقاصد والمهمات.

ومن ذلك مثلاً أن ابن الصلاح أورد بعد خطبة الكتاب فهرستاً بأنواع علوم الحديث، وذكرها تباعاً (٦٥) نوعاً، فالخوئي نظمها كما هي عند ابن الصلاح في (٤٥) بيتاً، في حين نجد العراقي تجاوزها؛ لأنها ليست بذات أهمية، فهي عبارة عن فهرست للكتاب فقط. ومن ناحية أخرى، فإن الخوئي ترك الأمثلة، ونسبة الأقوال إلى قائلها، بينما العراقي حاول أن لا يترك شيئاً من ذلك، ولو عن طريق الإشارة المفهمة، وزاد على ذلك فوائد عجيبة، وتنبيهات نفيسة، ومع ذلك فإن نظم الخوئي أطول من ألفية العراقي، إذ يصل فيما حسّبه بنفسه إلى نحو (١٦١٦) بيتاً تقريباً.

ويغلب على الظن أن العراقي لم يطلع على منظومة الشهاب الخوئي،

(١) المصدر نفسه (ق/٤/أ).

نبذة عن ألفية

ولذلك لم يتعرض لذكره ولا أشار إلى نظمه، ومما يؤيد هذا أنه لا يوجد بينهما تأثر في الألفاظ والأساليب، وكيفية تناول المادة، وكأنني بمنظومة الخوئي لم تشتهر بين الطلاب، ولا دخلت حلق الدرس، ولذلك لا يعرف أن أحداً من العلماء اعتنى بها شرحاً أو تعليقاً، بل حتى الساعة لم تطبع.

وهناك أيضاً عمل آخر تعرض لنظم ابن الصلاح يجدر بنا أن نخرج عليه ونحن في سياق الحديث عن الذين قاموا بنظم مقدمة ابن الصلاح قبل ألفية العراقي، وهذا العمل سابق للعراقي بنحو نصف قرن تقريباً، وأقرب مشابهة له من عمل الخوئي، وهو نتاج مغربي أندلسي، صاحب هذا النظم هو الإمام المحدث الأديب أبو عثمان سعد بن أحمد بن إبراهيم بن ليون التجيبي (٦٨١ - ٧٥٠هـ)^(١)، وله مصنفات كثيرة في الحديث، والأدب، والوعظ، وغير ذلك، قام الإمام التجيبي بنظم كتاب ابن الصلاح، وزيادة زوائد لطيفة عليه، وجعله في ألف بيت، ومن هنا قلنا: إنه مشابه لعمل العراقي، من حيث الزيادة على ابن الصلاح، ومن حيث عدد الأبيات، وقد سمي منظومته هذه: «الخلاصة»، تيمناً بالخلاصة في النحو لابن مالك الأندلسي، ورجاء أن يكتب الله لها من القبول مثل سميتها.

والحقيقة أننا لا ندري عن نسخها المخطوطة شيئاً، ولم نر من تعرض للتعريف بها قبلنا من الباحثين^(٢)، ولا شك أن البحث الجاد سيكشف عن شيء من ذلك، وقد رجعنا إلى كتب المصطلح التي ألفت بعد التجيبي، علنا نظفر بكلام عنها أو نقولات منها، فوجدنا الإمام السيوطي رَحِمَهُ اللهُ في «البحر الذي زخر» كثير الاحتفاء بهذه المنظومة، نقل عنها في عدة مواضع، بحيث أصبحت مورداً مهماً من موارد كتابه المذكور، وبواسطة سنقدم النماذج التالية منها.

(١) انظر ترجمته في: نفح الطيب للمقري ٥/٥٤٣، ونيل الابتهاج ص ١٢٣، ودرة الحجال ٣/٢٩٢، ١/٢٩٣، وشجرة النور ص ٢١٤، وهدية العارفين ١/٣٩٥.

(٢) وقد نقلت السيدة عائشة عبد الرحمن في مقدمتها لكتاب ابن الصلاح ص ٥٨ أربعة أبيات استشهدت بها على أنها من ألفية العراقي، والحقيقة أنها ليست منها، فيحتمل أن تكون من ألفية التجيبي، أو البرشنسي الآتي ذكرها. والله أعلم.

ومن حذق السيوطي ونباهته أنه أول ما بدأ النقل منها أول مرة، قدم لنا نبذة يسيرة عنها فقال:

«فائدة: ألف أبو عثمان سعد بن أبي جعفر أحمد بن ليون التجيبي ألفية في علوم الحديث سماها «الخلاصة» أخذاً من ابن مالك، ذكر في آخرها أنه نظمها في سنة (٧٢٠هـ) لخص فيها كتاب ابن الصلاح مع زوائد لطيفة»^(١).

فأقصدنا من هذا النص فوائد جمّة؛ منها اسم المنظومة، وعدد الأبيات، وكونها تلخيصاً لابن الصلاح، مع الزيادة عليه، وأهم من ذلك إفادته أن تاريخ نظمها (٧٢٠هـ)، فهي قبل العراقي بـ (٤٨) سنة.

وقد بدأ السيوطي النقل منها ابتداءً من مسألة تقديم البخاري على مسلم، فنقل منها الأبيات التالية:

وعَلِمَ الصّحّة للبخاري	ومسلم تاليه لا نماري
ثم الموطأ، وهذه الصحاح	جزماً، وذا ترتيبها لابن الصلاح
ومسلم بالغرب قد يقدّم	كذا الموطأ بعضهم يقدّم ^(٢)

ونقل عنها في تفضيل الكتب الخمسة:

وخمسة الكُتب كثير فضلاً على المدونات مما نُقل^(٣)

ونقل عنها في عدد الأحاديث المسماة بالسنن، وعدد أحاديث سنن أبي

داود:

وفي رسالة أبي داود	أن أبا يوسف لن يزيدا
للألف والمائة شيئاً في المَقُول	عليه سنة في أخبار الرسول
وابن المبارك رأى تسعمائة	تلك، وضعف زيادات فئة
وقال في الرسالة المذكورة	إن الذي في السنن المشهورة
منه شديد الوهن قد بيّنته	والغير صالح كذا أهملته

(١) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي ٢/٦٠٠.

(٢) المصدر نفسه ٢/١٠٦١.

(٣) المصدر نفسه ٣/١١٥٩.

نبذة عن الفية

وأن ما فيها من الأخبار
معها ثمان مائة، ومنها
أربعة آلاف باختصار
مراسل ست مئون تُنهى^(١)

ونقل عنه في «قسم الضعيف»، قوله:

ثم الضعيف كل ما قد اتهم
وبالمعلل والمعلول
وبعضهم قال: الضعيف ما استراب
ونقل في بلاغات الموطأ:

ووصلها التمهيد أبدى مهية
«إني لأنسى» و«إذا أنشأت»
إذ أسند الجميع إلا أربعة
و«أحسن الخلق» و«عمر الأمة»^(٢)

وفي موضع آخر ينقل عنه أبياتاً طويلة، نرجو أن يعرف لنا القارئ العذر في نقلها بتمامها؛ إذ نستطيع أن نستشف من خلالها طبيعة المنظومة، وحجم الزيادات التي فيها. والواجب علينا ونحن لم نقف لها على أصل مخطوط، فضلاً عن عدم اشتهاؤها لدى الدارسين للمصطلح، وعدم وجود شروح أو دراسات عنها، أن نحتفل بهذه النتف التي ظفرنا بها عند السيوطي، ولا نفوت شيئاً منها، وإذن فلا مانع من نقل الأبيات كاملة، وهي:

وكثر الحسن في المصنفات
كذلك في السنن والموطآت
والفرق بين هذه الألقاب
وأن في «الجامع» بعض الآثار
و«المسند» الذي على الرجال
وربما أطلق فيما بُوبأ
و«السنن» الأخبار في الأحكام
وفي الجوامع أتى والمُسَنَدَات
نعم، وفي الأحكام والمُنْتَقِيَات
أن «المصنف» على الأبواب
والرأي مع كثرة سؤق الأخبار
بناؤه بشرط الاتصال
مثل صحيح مسلم؛ إذ رُتِّبَا
تُبنى على التبويب في إحكام

(١) البحر الذي زخر ٣/١١٢٩.

(٢) المصدر نفسه ٣/١٢٨٨.

(٣) البحر الذي زخر في شرح الفية الأثر للسيوطي (رسالة ماجستير، لعبد الباري الأنصاري) ص ٥٠١.

كذا «الموطأ»، ولكن مع أثر
ومثلها «الأحكام»، لكن الأثر
و«المنتقى» يشبهها، ولكن
وربما يُشرب ذلك نظر
فيها، وقد تُخرج من كُتب آخر
تختار في البعض من الدواوين^(١)

هذه الأبيات عرف فيها التجيبي بمصطلح (المصنف، الجامع، المسند، والسنن، والموطأ، والأحكام، والمنتقى)، وهذه القضايا لم يتعرض لها ابن الصلاح، ولا زادها العراقي، ولا حتى السيوطي الذي تأخر عنهم بزمن، واستفاد من أعمال ابن حجر وغيره.

وبعد هذا العرض المقتضب نستطيع أن نتبين ملامح عمل التجيبي، ونقف على أهم خصائصه مضموناً، وشكلاً؛ فخلاصة التجيبي - إذاً - نتاج أندلسي أصيل، غني بالزيادات المهمة، مع سلاسة في النظم، وخفة في الألفاظ، ولذا رأينا الحافظ السيوطي لم يستغن عنه، بل وجدناه محتفياً به، ينتقي من زياداته ما ليس عنده في ألفيته، ويودعها شرحه، ويبلغ ما نقله عنه أضعاف ما ينقله من ألفية العراقي، ومع هذا فإن خلاصة التجيبي لم تلقَ عناية تذكر لا من المتقدمين ولا من المعاصرين، مثل منظومة الخوئي السابقة.

ولما كانت ألفية ابن ليون التجيبي مشتملة على زوائد وفيرة، وفوائد كثيرة لا توجد في ألفية العراقي، فقد نهض الإمام الحافظ المصقع محمد بن أحمد ابن الخطيب التلمساني المعروف بابن مرزوق الحفيد (٧٦٦ - ٨٤٢ هـ) تلميذ الحافظ العراقي إلى عمل يجمع بين الألفيتين، ويوحد بين الخريدين، فصنف منظومة سماها «روضة الإغلام بعلم أنواع الحديث السام»، جمع فيها بين ألفيتي العراقي وابن ليون، تقع في (١٧٠٠) بيت^(٢).

وهي مخطوطة في مكتبة الأسكوريال^(٣)، وهذا نموذج منها، قال في «أقسام الصحيح وأحكامه وكتبه»:

وقول شافعينا أصح ما بعد كتاب الله من تحت السما

(١) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي ٣/ ١٠٦١.

(٢) انظر: فهرس الفهارس للكتاني ١/ ٥٤٢. (٣) وعندي مصورة منها.

لأنه قبلهما قد جعلا
إذ مالك نجمهم على التمام
من المراسيل وفقه يقتنى
فمسلم من ههنا هو الرجيح^(١)

موطاً لمالك قد أولاً
قلت: بل الصواب إطلاق الإمام
إلا إذا اعتُبر ما تَضَمَّنَا
وغير ذا من زائد على الصحيح
وقال في نهايتها:

وفي تلمسان بدت بمئة
لا بالقوى مني ولا بالحوّل
بعد ثمان مائة قد انقضت
تسير بارتفاعها فوق الذرى^(٢)

نظمتها في نحو نصف سنة
من الإله ربنا ذي الطول
سنة إحدى بعد عشرين مضت
في شهر شوال أشيلت للورى

ثم اختصر ابن مرزوق «روضة الإعلام» في منظومة أخرى سماها
«الحديقة»، ومما جاء من أولها:

فليقصد «الروضة» إذ فيها انشراح
يكن له على «الحديقة» اقتصار^(٣)

فمن له على الكثير الاقتراح
ومن يمل بطبعه للاختصار

وممن نظم كتاب ابن الصلاح - زيادة على ما سبق - العلامة شمس
الدين محمد بن عبد الرحمن بن عبد الخالق البرشني (ت ٨٠٨ هـ)^(٤)، كما
ذكر ذلك السيوطي في البحر الذي زخر^(٥).

وقد سمي منظومته «المورد الأصفى في علوم حديث المصطفى»
وشرحها بنفسه، وقد نقل منها السيوطي في البحر قوله في تعريف «الحسن»:
الحسن الكلام فيه منتشر وليس في حد صحيح قد حصر^(٦)
كما نقل من الشرح أيضاً: «وقال البرشني في شرح ألفيته»^(٧). كما

(١) روضة الإعلام لابن مرزوق (مخ ل/٤/ب).

(٢) المصدر نفسه (مخ ل/٦٤/ب).

(٣) الحديقة لابن مرزوق (مخ ل/٦٦/ب). (٤) الضوء اللامع للسخاوي ٢٩٠/٧.

(٥) البحر الذي زخر للسيوطي ٢٤١/١. (٦) المصدر نفسه ٩٨٩/٣.

(٧) المصدر نفسه ٩٥٦/٣.

أفاد منها السخاوي هو الآخر بدوره في فتح المغيث: «بل كما فعله البرشنسي في ألفيته»^(١).

ويتحصل من هذا أن منظومة البرشنسي تقع في ألف بيت، نظم فيها كتاب ابن الصلاح، وأن له زيادات عليه أيضاً مثل العراقي، وقد اطلع كل من السيوطي والسخاوي على هذه المنظومة؛ لكن السيوطي زاد بأنه وَقَفَ على شرحها للناظم ونقل منه.

ويجدر التنبيه هنا أنا لم نقف عليها ولا على شرحها؛ ولذلك فمعلوماتنا عنها يسيرة، فلا نعرف من السابق منهما: العراقي أو البرشنسي، ولا نجسر كذلك على التفضيل بينهما^(٢).

○ تسميتها:

اشتهرت الألفية بين الطلاب بألفية الحديث، وألفية العراقي في المصطلح؛ لأنها تشتمل على ألف بيت، مع زيادة بيتين ختم بهما، لكن ما اسمها الصحيح الذي وضعه لها الناظم رَحِمَهُ اللهُ؟

ولم يذكر الناظم في أولها بأنه سماها صراحة كذا وكذا، غير أنه ذكر في مقدمتها ما يستفاد منه تسميتها؛ إذ قال:

(نَظْمُهَا تَبْصِرَةٌ لِلْمُبْتَدِي تَذَكُّرَةٌ لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْنِدِ)

فأخذ العلماء والشرّاح منه تسميتها بالتبصرة والتذكرة، وهذا واضح، إذا حمل قوله: (للمبتدي - للمنتهي) من باب التوضيح للعنوان وتكميل البيت؛ وكأنه ابتدر بذلك ليقدم جواباً لمن يسأل عن تعليل تسميتها بالتبصرة والتذكرة؟

فساق الاسم معللاً؛ فهي تبصرة للمبتدي يتبصر بها ما لم يكن به

(١) فتح المغيث ٤١٢/٣.

(٢) وتوجد لها نسخة خطية في مكتبة برلين بألمانيا برقم (١٠٤٧)، ولعل الله ييسر الحصول على صورة منها، وراجع: الفهرس الشامل ١٦٣٧/٣.

نبذة عن ألفية

عالمًا، وتذكرة للمنتهي يتذكر بها ما كان عنه ذاهلاً، وقد صرح العراقي في إجازته لابن حجر باسمها؛ فقال: «وقرأ عليّ الألفية المسماة بـ «التبصرة والتذكرة» من نظمي»^(١).

كما صرح غير واحد من العلماء بتسميتها كذلك، منهم تلميذه الحافظ ابن حجر في إجازته للنباتي؛ قال: «فقد عرض عليّ جميع «التبصرة والتذكرة» في علوم الحديث» نظم شيخنا الإمام العلامة حافظ العصر شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم العراقي تغمّده الله برحمته...»^(٢).

ومنهم شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه عليها؛ قال: «وبعد؛ فإن ألفية علم الحديث المسماة بـ «التبصرة والتذكرة» للشيخ الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم زين الدين بن الحسين...»^(٣).

وقال أيضاً في شرح البيت السابق: «وأشار بالتبصرة والتذكرة إلى اسم منظومته»^(٤).

وكذلك الحافظ السخاوي في فتح المغيث في شرح البيت نفسه؛ قال: «وأشير بالتبصرة والتذكرة إلى لقب هذه المنظومة»^(٥).

وكذا ابن فهد في لحظ الألفاظ في ذكر مصنفاته: «والألفية المسماة بالتبصرة والتذكرة في علم الحديث»^(٦).

وكذلك المستشرق الألماني كارل بروكلمان (Carl Brockelmann) (ت ١٣٧٥هـ) في تاريخ الأدب العربي في ذكره لمن نظم ابن الصلاح، فقال: «تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، أو المقاصد المهمة، أو ألفية العراقي»^(٧).

وزيادة على ما تقدم، فقد جاء عنوانها في نسخة غازي خسرويك «كتاب

(١) الجواهر والدرر للسخاوي ٢٧١/١.

(٢) ألفية العراقي (مخطوط عارف حكمت لوحة ٥٧).

(٣) فتح الباقي في شرح ألفية العراقي ٨٥/١.

(٤) المصدر نفسه ٩٣/١. (٥) فتح المغيث، للسخاوي ١٥/١.

(٦) لحظ الألفاظ، لابن فهد ص ٢٣٠. (٧) تاريخ الأدب العربي ٢٠٨/٦.

التبصرة والتذكرة في علوم الحديث»، وقد فرغ من نسخها سنة (٧٩٦هـ) يعني في حياة ناظمها^(١). وكذا هو مثبت في النسختين الجيدتين اللتين توصلت بهما أخيراً.

وإذا تمهد هذا، فلا يعول على ما سواه، فهو إما اختصار كما جاء عند ابن حجر في المعجم المفهرس: «الألفية في نظم العلوم: قرأتها عليه، وقرأت عليه شرحها»^(٢).

وإما بحسب الاسم الذي اشتهرت به فيما بعد، كما جاء عند الرضي الغزي: «ثم أقبل على التصنيف، فنظم علوم الحديث لابن الصلاح المسماة اليوم بالألفية»^(٣).

فهو يقصد المشهورة اليوم بالألفية، وكذا في كشف الظنون حيث ترجم لها في الأول بعنوان (الألفية في علم الحديث)، وقد يكون سبق قلم أو وهماً كما وقع للكتاني، وقلده الدكتور زين العابدين بلا فريج، فذكر أن اسمها: «نظم الدرر في علم الأثر»^(٤).

قال الكتاني في الرسالة المستطرفة: «ونظمه، وزاد عليه الزين العراقي في ألفية تسمى: «نظم الدرر في علم الأثر»، ثم شرحها بشرحين مطول ومختصر»^(٥).

لكن في المكتبة العباسية بالبصرة كتاب بعنوان: «شرح نظم الدرر في علم الأثر» للمؤلف العراقي (زين الدين عبد الرحيم بن الحسين) رقمه [٦٠٥/ ١١٤ب] في (٢٨٠ص) نسخ بتاريخ (٨٥٥هـ) كذا في الفهرس الشامل^(٦).

وعلق معد الفهرس: بأن للسيوطي كتاباً بهذا الاسم، ولكن الأمر يحتاج إلى مراجعة.

(١) انظر: صور المخطوطات ص ٧١. (٢) المعجم المفهرس ص ٤٠١.

(٣) بهجة الناظرين ص ١٩٨.

(٤) الزركشي وكتابه النكت لزين العابدين ص ٥٤.

(٥) الرسالة المستطرفة، للكتاني ص ٢١٥. (٦) الفهرس الشامل ١٠٢٨/٢ (٦٢٧).

○ ثناء العلماء عليها:

إن العناية البالغة التي لقيتها ألفية العراقي من الحفاظ والفقهاء وغيرهم، تكميلاً، وتنكيلاً، وشرحاً، وتحشية، فهي أكبر دليل على أهميتها العلمية، وقيمتها الأدبية، وعلى إتقان تصنيفها، وإحكام ترصيفها، وهي بهذا غنية عن الثناء والتقريظ، فحسب الناس الاشتغال بإقراءها عن إطرائها، وبشرحها عن مدحها، غير أن العلماء لم يبخسوها حقها من الثناء والاحتفال، وهذه شذرة من أقوالهم:

يقول المقرئزي (ت ٨٤٥هـ): «ونظم علوم الحديث في ألف بيت أخذها عنه الناس، ثم شرحها، فكتب الجماعة منه نسخاً كثيرة سارت في الآفاق»^(١).
ويقول السيوطي (ت ٩١١هـ): «وله من المؤلفات في الفن: الألفية التي اشتهرت في الآفاق وشرحها»^(٢).

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ): «وبعد؛ فإن ألفية الحديث المسمّاة بالتبصرة والتذكرة للشيخ الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم زين الدين بن الحسين... لَمَّا اشتملت على نُقول عجيبة، ومسائل غريبة، وحدود منيعة، وموضوعات بديعة، مع كثرة علمها، ووجازة نظمها...»^(٣).

وقال الشيخ عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ): «ومنهم من نظمه (يعني ابن الصلاح) كالحافظ زين الدين العراقي - جدنا الأعلى من قبل الأم - في ألفيته المشهورة التي هي المرجع في هذا الشأن»^(٤).

وقال الإمام الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) - وهو ينصح طلبة العلم ويوجههم -: «وهذا بعد أن يشتغل الطالب بشيء من علم اصطلاح أهل الحديث؛ كمؤلفات ابن الصلاح، والألفية للعراقي وشروحها»^(٥).

(١) درر العقود الفريدة ٢/ ٢٣٦. (٢) طبقات الحفاظ، للسيوطي ص ٥٤١.

(٣) فتح الباقي، لزكريا الأنصاري ١/ ٨٥.

(٤) اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر ١/ ٢٢٠.

(٥) أدب الطلب ومنتهى الأرب للشوكاني ص ١٣٤.

وقال العلامة عبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢هـ): «ومن تأليفه الألفية الاصطلاحية الحديثية، وقد سارت بها الركبان في كل مكان وزمان»^(١).

وقال العلامة الشيخ حسن المشاط (ت ١٣٩٩هـ) في كتابه «رفع الأستار»: «وما زالت التصانيف في هذا الفن - يعني المصطلح - تتبع حتى تحولت الدولة إلى ألفية العراقي»^(٢).

أقول: ومع كل ما قيل فيها من ثناء وتقريظ تبقى الألفية بأسلوبها الرفيع ونظمها بل نظامها البديع، مع ما اشتملت عليه من كثرة العلم وصغر الحجم فوق أي ثناء.

ولعمري لهي أجدر بقول القائل: «قام الإجماع على أنها فريدة في فنها، فائقة في حسنها، تطرب بسماعها الشكران، وتنشط لقراءتها الكسلان، وتعجب الأديب لانطباعها؛ كأن نظمها السكر المذاب أو رشف الثنايا العذاب».

○ عناية العلماء بالألفية:

انتهى العراقي من نظم ألفيته هذه في يوم الخميس ٣ جمادى الآخرة سنة (٧٦٨هـ)، ولعلها من أوائل كتبه، وأول ما كتبه في مصطلح الحديث^(٣)، وعمره ينيف على الأربعين (٤٣)، يعني بعد رسوخ قدمه وتأهله لذلك، وعاش بعد نظمها ما يُقَارِبُ الأربعين سنة، كان الطلاب خلال هذه الفترة يتواردون عليه لأخذها، وقراءتها، وضبط ألفاظها عنه شفاهاً.

وقد وقعت من طلاب السُّنَّة النبوية موقعاً حسناً؛ إذ كان يتعذر عليهم حفظ كتاب ابن الصلاح بكامله، فلخصه لهم في نظم وجيز، وزادهم تحقيقات واستدراكات ليست عند ابن الصلاح أو ذهل عنها.

«لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه وزدتها علماً تراه موضعه»

(١) فهرس الفهارس للكتاني ٨١٦/٢. (٢) رفع الأستار ص ١٧.

(٣) الحافظ العراقي وأثره في السنة لأحمد معبد ٦٦٣/٢.

نبذة عن الألفية

وقد كان لمنزلة الحافظ العراقي أثرٌ كبير في انتشارها؛ فقد انتهت إليه الرئاسة في علم الحديث، وبه تخرّج غالب أهل عصره.

ومن الذين أخذوا عنه الألفية التقي الفاسي المكي (ت ٨٣٢هـ) كما صرح به في ذيل التقييد: «أخذت عنه الألفية الحديثية، وشرحها بقراءتي»^(١).

وقد كان الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) - تلميذ الناظم، وخلفه في علم الحديث - أخذ عنه الألفية، وشرحها، وتباحث معه فيها، يقول ابن حجر: «وبحثت عليه شرحه على منظومته».

وفي المجمع المؤسس: «ونظم علوم الحديث في ألف بيت قرأتها عليه بحثاً، وشرحها قرأته عليه أيضاً»^(٢).

ولذلك كان له مزيد عناية بمنظومة شيخه، يدرسها لطلابه، ويُجيزُ بها لأصحابه، وقد كتب عليها نكتاً عزيزة، ومات ولم يكملها كما سيأتي.

إذاً، فقد بدأ الاهتمام بالألفية من تلاميذ الناظم، وهم كثير، فأشاعوها في دروسهم، ورغبوا في حفظها تلاميذهم، وكان البعض منهم ربما استدرك على الناظم تصحيح بيت، أو تكميل مقصد، أو نحو ذلك، مثلما فعل الشيخ الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد الحلبي المعروف بـ: سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)؛ فقد زاد على الألفية لشيخه الناظم أبياتاً عديدة، نظم فيها ما أهمله شيخه العراقي أو نظمه، ولكن رأى هو أنه يحتاج إلى تعديل أو تكميل. وقد نقل الكثير من هذه الأبيات الإمام السخاوي في «فتح المغيث».

ومن أجل أن يعرف القارئ أهمية هذا العمل الذي قام به سبط ابن العجمي، وموقعه من الألفية، وأنه بالفعل كانت الحاجة داعية إليه، رأيت أن أتبع هذه الأبيات من «فتح المغيث»، وأضعها هنا مجتمعة أمام نظر المطالع؛ فمنها أن العراقي في (أقسام الحديث) قال:

وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ قَسَمُوا السُّنَنَ إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ

(١) ذيل التقييد للفاسي ١٢/٣.

(٢) المجمع المؤسس ١٨٠/٢.

وكأنه للضرورة قدم في الذكر الضعيف على الحسن، قال السخاوي:
«ولا يחדش فيه تيسر تأخيرها في نظم بعض الآخذين عن الناظم - ومقصوده
سبط ابن العجمي - حيث قال:

عِلْمُ الْحَدِيثِ رَاجِعُ الصُّنُوفِ إِلَى صَحِيحِ حَسَنِ ضَعِيفِ^(١)
وفي شروط اعتضاد المرسل قال أيضاً: «وقد نظم الزائد بعض الآخذين
عن الناظم، فقال:

أَوْ كَانَ قَوْلَ وَاحِدٍ مِنْ صَحْبٍ خَيْرَ الْأَنَامِ عَجَمٍ وَغُرَبِ
أَوْ كَانَ فَتَوَى جُلَّ أَهْلِ الْعِلْمِ وَشَيْخُنَا أَهْمَلَهُ فِي النَّظْمِ^(٢)
وفيما إذا أبهم أحد الرواة في السند، وأن بعض الأصوليين يسميه
مرسلاً، قال السخاوي: «وقد أشار إليه بعض تلامذة الناظم بقوله:

قُلْتُ: الْأَصَحُّ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُجْهَلُ^(٣)
لكن إذا تتبعنا فتح المغيث إلى آخره سنجد التصريح باسم تلميذ الناظم
المبهم ههنا، ففي (معرفة الصحابة) اقتصر العراقي على ستة من المكثرين من
رواية الحديث، وأهمل السابع وهو أبو سعيد الخدري؛ قال السخاوي: «وقد
نظمه البرهان الحلبي فقال:

أَبُو سَعِيدٍ نِسْبَةً لِخُدْرَةٍ سَابِعُهُمْ أَهْمَلٌ فِي الْقَصِيدَةِ^(٤)
وفي (المتفق والمفترق) حينما عرض لتمييز (حماد) إذا أطلقه بعض
التلاميذ، لم يذكر العراقي تبعاً لابن الصلاح هدبة (هداب) بن خالد القيسي،
وأنه إذا أطلق فهو يريد حماد بن سلمة، قال: «وقد نظم البرهان الحلبي
- تلميذ الناظم - فقال:

كَذَا إِذَا أَطْلَقَهُ هَدَّابٌ هُوَ ابْنُ خَالِدٍ، فَلَا يُرْتَابُ^(٥)

(١) فتح المغيث ٢٣/١.

(٢) المصدر نفسه ٢٥٨/١.

(٣) المصدر نفسه ٢٦٨/١.

(٤) المصدر نفسه ٤٣/٤.

(٥) المصدر نفسه ٣٠٦/٤.

وفي «تاريخ الرواة والوفيات» صرح به أيضاً في مواضع منها عند قول العراقي:

وفي الصَّحَابِ سِتَّةٌ قَدْ عُمِّرُوا كَذَاكَ فِي الْمُعَمَّرِينَ ذَكِّرُوا

قال: «بل نظمهم البرهان الحلبي في بيت، فقال:

مُنْتَجِعٌ وَنَافِعٌ مَعَ عَاصِمٍ وَسَعْدٌ لَجَلَّاجٍ مَعَ ابْنِ حَاتِمٍ^(١)

وفي وفاة البخاري عند قول العراقي:

ثم البخاري ليلة الفطر لَدَى ست وخمسين بَخْرَتُنْكَ رَدَى

قال: «وقد نظم البرهان الحلبي وفاته، فقال:

ثم البخاري يوم عيد الفطر سنة خمسين وست فادري^(٢)

وفي وفاة ابن ماجه التي لم يتعرض لها الناظم، قال: «وقد نظمه البرهان الحلبي، فقال:

قُلْتُ: وَمَاتَ الْحَافِظُ ابْنُ مَاجَةٍ مِنْ قَبْلِ حَبْرٍ تَرْمِذٍ بِسِتَّةٍ^(٣)

وفي طبقات الرواة يقف الشارح عند توجيه قول العراقي:

وَلِلرَّوَاةِ طَبَقَاتٌ تَعْرِفُ بِالسِّنِّ وَالْأَخْذِ، وَكَمْ مَصْنُفٌ^(٤)

مستشكلاً رفع (مصنف) بعد (كم) الخبرية الجارة، ثم يقول: وقد عزا البرهان الحلبي لخط الناظم ما لا يحتاج معه إلى مزيد تكلف؛ فقال:

وَلِلرَّوَاةِ طَبَقَاتٌ فَاعْرِفِ بِالسِّنِّ وَالْأَخْذِ، وَكَمْ مَصْنُفِ

فتبين لنا أن ما كان يسميه السخاوي (بعض الآخذين عن الناظم) إنما يقصد به البرهان الحلبي المعروف بـ «سبط ابن العجمي»، وتقدم ذكره في تلاميذ الناظم^(٥).

(١) فتح المغيث ٤/٤١١.

(٢) المصدر نفسه ٤/٤٢٠.

(٣) المصدر نفسه ٤/٤٢٥.

(٤) المصدر نفسه ٤/٥٠٥.

(٥) في الطبعة السابقة كنت أبديت احتمال أن يكون أحد تلاميذ السخاوي هو الذي أكمل الكتاب فكان يصرح باسم البرهان الحلبي؛ وذلك استناداً إلى ما جاء في فتح المغيث =

وقد نقل عن سبط ابن العجمي أيضاً البرهان البقاعي في مواضع؛ منها في صفة رواية الحديث، فذكر أن سبط ابن العجمي كَمَّلَ مسألة أهملها الناظم^(١)، فقال:

وصوب الشيخ لقول الأكثر وهو الصواب، ليس فيه نمثري^(٢)

فهذه عشرة أبيات التقطناها التقاطاً سريعاً من الشرح المذكور، وهي عبارة عن نماذج توضح قيمة زيادات وتكميلات سبط ابن العجمي وتجلي أهمية العمل الذي قام به، وأنه كان عملاً مجدياً للغاية، لأنه يقيد ما أهمله، ويُنَبِّه على ما ذهل عنه، ولذا أصبح رافداً مهماً للشرح والدارسين بعده كما رأينا عند السخاوي والبقاعي فيما سبق.

ولم يفت السخاوي في ترجمته من «الضوء اللامع» أن ينص على أهمية هذه الزيادات ويشيد بها، فقال - وهو يعدد تصانيفه -: «... واليسير على ألفية العراقي وشرحها، بل زاد في المتن أبياتاً غير مستغنى عنها»^(٣).

ومن هنا غدا البحث عن نسخة ابن العجمي شيئاً مهماً، فالغالب أنه دون تعليقاته، وما نظمه من تتمات على نسخته من الألفية.

= ٤/٤١١ (من طبعة الشيخ علي حسين علي)، تحت عنوان: [تصريح عن نسبة الكتاب] «واعلم جميع هذا الكتاب وهو المسمى بفتح المغيث بشرح ألفية الحديث من تألّفي إلا من المتفق والمفترق...» إلى آخره، ثم علقْتُ تحت في الهامش بأن «الكلام في هذه المسألة يحتاج مزيد تأمل ومراجعة للأصول المخطوطة؛ لانعدام الوثوق بالمطبوع». وقد يسر الله تعالى بعد ذلك الرجوع إلى الأصل المخطوط من فتح المغيث الذي نقل منه المحقق - وهو نسخة السلیمانية ولها صورة في الجامعة الإسلامية برقم (٣٣٦) - فظهر أن المحقق الفاضل لم يحسن القراءة؛ فلم يحسن الفهم والاستنباط؛ وصواب العبارة كما هي في المخطوط: «الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، قرأ علي جميع هذا الكتاب وهو المسمى... إلخ، وهو - كما ترى - ليس فيه أي إشارة إلى نسبة الكتاب ألبتة. فغفر الله للمحقق وعفا عنه!!

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح ص ٣٩١.

(٢) النكت الوفية للبقاعي ت: جمعان الزهراني ص ٢٣، وفتح المغيث ٣/١٠٨.

(٣) الضوء اللامع للسخاوي ١/١٤١.

نبذة عن المؤلف

وفي مكتبة أوقاف حلب نسخة من الألفية برقم (٢١٦٣) ضمن مجموع، كتبت سنة (٨٣٠هـ)، فالغالب أن تكون هي التي علق عليها ابن العجمي، وهناك نسخة ثانية حلبية، مكتوبة سنة (٨٤١هـ)، بخط محمد بن محمد العراقي عن نسخة المؤلف، وهي محفوظة في تشستريتي بإيرلندا برقم (٤٥٥٩)^(١).

وكما اعتنى العلماء بضبطها والتعليق عليها يكملون مقاصدها، ويقيّدون شواردها، كذلك اعتنى الطلبة بحفظها ودرسها، وأصبح الذي يحفظها يستحق التنويه، فيذكر المقرئ منوهاً بالعلامة الشيخ محمد بن محمد تاج الدين الغرابيلي (ت ٨٣٥هـ): «وحفظ الكافية في النحو لابن الحاجب، وألفية العراقي في علوم الحديث»^(٢).

وهذا مثال واحد للذين اعتنوا بحفظها من أمثلة كثيرة يجدها الباحث منثورة في كتب التراجم والفهارس وغيرها.

○ شروحاتها^(٣):

بقي علينا أن نذكر الشروح والتعليق التي وضعت عليها، والجهود التي صرفها العلماء في الاهتمام بها شرحاً وتعليقاً وتنكيلاً من عصر المؤلف إلى وقتنا الحاضر على وجه الاختصار^(٤)، وذلك فيما يلي:

١ - **الشرح الكبير**، للعراقي نفسه، وقد أحال عليه في مواضع متعددة من شرحه المختصر^(٥).

(١) فهرس تشستريتي، آبري ٨٥٤/٢.

(٢) عقود الدرر المفيدة، للمقرئ ٣٧٦/٣.

(٣) يراجع: كشف الظنون ١٥٦/١ والرسالة المستطرفة للكتاني ص ٢١٥، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٠٨/٦، وجامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي ٢٦١/١.

(٤) ومن أراد التوسع والمزيد، فليرجع إلى كتاب: الحافظ العراقي وأثره في السنة للشيخ الفاضل أحمد معبد عبد الكريم (٢/٦٦٣ - ٣/٩٤٧)، فقد أفاد وأجاد، وبلغ الغاية من المراد.

(٥) شرح التبصرة ص ٣.

وقد وصل فيه إلى قسم الضعيف، كما صرح به البقاعي^(١).

٢ - شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي أيضاً.

وهو مطبوع في فاس قديماً، ولكنه مختصر يوضح الأبيات وبعض الأشياء المهمة، وأخطأ حاجي خليفة، وإسماعيل باشا البغدادي، فسمياه «فتح المغيـث شرح ألفية الحديث»^(٢)، وبهذا الاسم طبعه محمود ربيع في مكتبة السنّة بالقاهرة.

٣ - شرح الحافظ ولي الدين أبي زرعة أحمد ابن الناظم عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٢٦هـ)^(٣).

أفاد السخاوي بأنه: «شرح أبياتاً من ألفية والده».

٤ - حاشية الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الحلبي الشافعي المعروف بـ: سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)^(٤).

ذكر السخاوي في سياق كتبه: «... وَالْيَسِيرَ عَلَى أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ وَشَرَحَهَا، بَلْ زَادَ فِي الْمَثْنِ أَبْيَاتاً غَيْرَ مُسْتَغْنَى عَنْهَا»^(٥).

يقصد أنه كتب شيئاً يسيراً؛ غير أن هذه العبارة تحرفت عند بعضهم، فصارت: «التيسير على الألفية وشرحها»^(٦).

وقد تجوز الكتاني، فوصفه بـ: «شرح ألفية شيخه العراقي»^(٧).

وهذه الحاشية موجودة مخطوطة.

٥ - مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية، للإمام شمس الدين محمد بن عمّار القاهري المالكي (ت ٨٤٤هـ)^(٨).

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية ص ١٤٦.

(٢) كشف الظنون ١/١٥٦، وهدية العارفين ١/٥٦٧.

(٣) الضوء اللامع ١/٣٤٣.

(٤) إعلام النبلاء للطباخ ٥/٢٠٥، والأعلام للزركلي ١/٦٥.

(٥) الضوء اللامع ١/١٤١.

(٦) فتح المغيـث ٥/٥٠٥.

(٧) فهرس الفهارس ١/٢٢٢.

(٨) معجم المؤلفين ٣/٥٥٦.

وقد ذكر هذا الشرح السخاوي، فقال: «واختصر شرح ألفية العراقي للمؤلف» - يعني شرح العراقي نفسه - كما ذكره الشوكاني أيضاً^(١).

وشرحه هذا مخطوط في الأزهر برقم (٣٢١٧٢٣).

٦ - **النكت على شرح ألفية العراقي**، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

أحال عليه في بعض إجازاته^(٢)، وعزاه له السيوطي، وقال: شرع فيه ولم يتمه^(٣).

ولم ير منه السخاوي غير ورقتين، قال: «والتقط بعض جماعته من تقريره شيئاً ما كمل»^(٤).

وفي نكت البقاعي مادة وافرة أخذها عن ابن حجر.

٧ - **شرح ألفية العراقي**، لإسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة الكناني (ت ٨٦١هـ).

نسبه له السخاوي، وحاجي خليفة، والزركلي^(٥).

٨ - **مختصر شرح الألفية**، لقاضي القضاة أحمد بن إبراهيم بن نصر الله العسقلاني الحنبلي (ت ٨٧٦هـ)^(٦).

عزاه له السيوطي^(٧).

٩ - **حاشية على شرح الألفية للعراقي**، للإمام زين الدين قاسم بن قطلوبغا المصري الحنفي (ت ٨٧٩هـ)^(٨).

(١) الضوء اللامع للسخاوي ٢٣٤/٨، وفتح المغيث له ٥٢٣/٤، والبدر الطالع ٢٣٢/٢.

(٢) كتاب الحافظ العراقي وأثره في السنة لأحمد معبد ٩٣٨/٣.

(٣) نظم العقيان ص ٤٩.

(٤) كتاب ابن حجر مصنفاته ودراسة موارده في الإصابة لشاكر محمود عبد المنعم ١٨٣/١.

(٥) الضوء اللامع ٢٨٤/٢، وكشف الظنون ١٥٦/١، والأعلام للزركلي ٢٠٨/١.

(٦) المنجم في المعجم للسيوطي ص ٤٦، والضوء اللامع ٢٠٥/١، والأعلام ٨٨/١.

(٧) نظم العقيان ص ٣٢.

(٨) كشف الظنون ١٥٦/١، وفهرس الفهارس ٩٧٢/٢.

ومنها نسخة بخط المؤلف في دار الكتب المصرية في مجموع برقم (٧٩٨ طلعت) (٣٨ - ٦٩) (١).

١٠ - **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، للبرهان إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الشافعي (ت ٨٨٥هـ) (٢).

وقد حُقق في أربع رسائل علمية مقدمة إلى قسم علوم الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، تبتدئ من أوله وتنتهي بآخر «غريب ألفاظ الحديث» (٣).

١١ - **حاشية على ألفية العراقي**، للشيخ العلامة محب الدين محمد بن خليل بن محمد البصري الدمشقي الشافعي (ت ٨٨٩هـ) تقريباً (٤).
نسبها إليه السخاوي (٥).

١٢ - **مختصر شرح الألفية للعراقي**، للعلامة زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الصالحي الحنفي (ت ٨٩٣هـ) (٦).
ومنه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية (٤٠٢) (٧).

١٣ - **صعود المراقي في شرح ألفية العراقي**، لقطب الدين محمد بن محمد الخيضري الدمشقي الشافعي (ت ٨٩٤هـ) (٨).

١٤ - **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ).

وهو أحسن الشروح وأوسعها، وأكثرها انتشاراً بين الدارسين.

- (١) فهرس المخطوطات بدار الكتب (مصطلح) ص ٢١٣.
- (٢) الضوء اللامع ١/١٠١، والأعلام ١/٥٦، وفهرس الفهارس ٢/٦٢٠.
- (٣) المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف ١/١١٠.
- (٤) الضوء اللامع ٧/٢٣٧، والأعلام للزركلي ٦/١١٧.
- (٥) الضوء اللامع ٧/٢٣٧.
- (٦) كشف الظنون ١/١٥٦.
- (٧) فهرس المخطوطات بدار الكتب (مصطلح) ص ٢٤٦.
- (٨) الضوء اللامع ٩/١٢٠، وإيضاح المكنون ٢/٦٧، والأعلام ٧/٥٢.

نبذة عن ألفية

يقول الكتاني في الرسالة المستطرفة: «وهو أفضل شروحها، لا ترى - كما قال هو فيه - له نظيراً في الإتيان والجمع، مع التلخيص والتحقيق»^(١). وهو مطبوع متداول^(٢).

١٥ - **النكت على الألفية وشرحها للناظم**، تأليف السخاوي أيضاً، وقد أحال عليها في «فتح المغيث»^(٣).

١٦ - **شرح ألفية العراقي**، للعلامة المحدث أبي المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الصالحي الحنبلي، المعروف بابن المبرّد (ت ٩٠٩ هـ)^(٤).

١٧ - **قطر الدّرر في شرح ألفية العراقي في علم الأثر**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ).

وهو شرح مختصر، مطبوع بعنوان: «شرح ألفية العراقي - أو شرح التبصرة المسماة بالتذكرة في علوم الحديث»، بتحقيق: عبد الله الدرويش^(٥).

١٨ - **شرح ألفية العراقي**، للعلامة شمس الدين محمد بن قاسم بن محمد الغزي المعروف بابن الغرابيلي (ت ٩١٨ هـ)^(٦).

ومنه نسخة في الأسكوريال برقم (١٤٩٤) في ٢١٦ ورقة^(٧).

١٩ - **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري المصري الشافعي (ت ٩٢٦ هـ).

وقد طبع قديماً بفاس مع شرح الناظم، ثم طبع حديثاً بتحقيق: حافظ

(١) الرسالة المستطرفة ص ٢١٥.

(٢) وقد صدر عن دار المنهاج في طبعة علمية بتحقيق الشيخ د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، والشيخ د. محمد بن عبد الله الفهيد في ٥ مج مع الفهارس.

(٣) فتح المغيث ١/٤١، ٧١، ٩٦، وراجع: الضوء اللامع ٨/١٦.

(٤) فهرس الكتب لابن عبد الهادي ص ٢٠ (٥٦)، والسحب الوايلة لابن حميد ٣/١١٦٨.

(٥) نشر مكتبة الفارابي، دمشق ١٤١٨ هـ.

(٦) الضوء اللامع للسخاوي ٨/٢٨٦، والأعلام للزركلي ٧/٥.

(٧) جامع الشروح والحواشي للحبشي ١/٢٦١.

ثناء الله الزاهدي، نشرته دار ابن حزم^(١).

ولأن هذا الشرح كان هو المتداول في التدريس، والمنتشر عند الطلاب، فقد وضعت عليه عدة حواشٍ؛ منها:

أ - فتح اللطيف على قسم الضعيف، لشيخ المالكية أبي الإرشاد علي بن محمد المجدولي المالكي (من علماء القرن الحادي عشر أو الثاني). وهو بحث على شرح زكريا الأنصاري في قسم الضعيف، وهو مخطوط بمكتبة الأزهر برقم (٢٠٠٦٤١)، وقد اطلعت عليه، وله نسخة ثانية بدار الكتب المصرية^(٢).

ب - حاشية الشيخ منصور بن عبد الرزاق بن صالح الطوخي المصري الشافعي، إمام الجامع الأزهر (ت ١٠٩٠هـ)^(٣). وهي مخطوطة في الأزهرية (٢٨٧)، وفي الجامعة الإسلامية مصورة منها (٢٥٩)، ولها نسخة ثانية في عارف حكمت بالمدينة النبوية.

ج - حاشية للشيخ علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (ت ١١٨٩هـ)^(٤). ومنها عدة نسخ مخطوطة بدار الكتب المصرية^(٥).

د - حاشية على شرح الألفية لشيخ الإسلام زكريا، للشيخ العلامة عطية الله بن عطية الأجهوري المصري الشافعي (ت ١١٩٤هـ)^(٦). وقد عزاها إليه ابن عابدين في «عقود اللآلي»^(٧).

هـ - أقوم المراقي على شرح ألفية العراقي، لزكريا الأنصاري، وهي حاشية للشيخ القاضي محمد بن إدريس القادري الفاسي (ت ١٣٥٠هـ)^(٨).

(١) ثم صدر بعد ذلك عن دار الكتب العلمية سنة ١٤٢٢هـ بتحقيق عبد اللطيف الهميم، وماهر الفحل في ٢ مج.

(٢) فهرس المخطوطات بدار الكتب (مصطلح) ص ٢٦٧.

(٣) خلاصة الأثر ٤/٤٢٣، ومختصر نشر النور والزهر ٢/٣٩٤.

(٤) سلك الدرر ٣/٢٠٦، والأعلام ٤/٢٦٠، ومعجم المؤلفين ٢/٨٤٠٢.

(٥) فهرس المخطوطات بدار الكتب (مصطلح) ص ٢١٣.

(٦) سلك الدرر للمرادي ٣/٢٦٥، والأعلام للزركلي ٤/٢٣٨.

(٧) عقود اللآلي ص ٦٢. (٨) سل النصال لابن سودة ص ٦٢.

٢٠ - شرح ألفية العراقي، للشيخ القاضي محمد بن إبراهيم التتائي المصري (ت ٩٤٢هـ)^(١).

٢١ - شرح ألفية العراقي، للشيخ القاضي محمد بن علي بن طولون الحنفي الدمشقي (ت ٩٥٣هـ)^(٢).

قال المؤلف: «لخصت شرحها للسخاوي، وربما زدت فيه»^(٣).

٢٢ - شرح ألفية العراقي في الحديث، للعلامة إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي (ت ٩٥٦هـ)^(٤).

وقد نسب له حاجي خليفة، وإسماعيل باشا^(٥). ومنه مخطوط في مكتبة جاريت يهودا [٣٩٤٣ (٥٤٠)].

٢٣ - مختصر شرح الألفية، للشيخ العلامة محمد أمين بن محمود البخاري الحنفي المعروف ب: أمير بادشاه (ت ٩٨٩هـ)^(٦).

وهو مخطوط في تركيا؛ مكتبة قاضي عسكر محمد مراد برقم (٣٢٩).

٢٤ - ذيل لألفية العراقي في الوفيات، لأبي العباس أحمد بن علي البوسعيدي الصنهاجي الهشتوكي (١٠٤٦هـ).

(١) نيل الابتهاج للتبكي ٢/٢٧٩، وشجرة النور ص ٢٧٢.

(٢) الأعلام للزركلي ٦/٢٩١.

(٣) الفلك المشحون له ص ١١٣ (٤٢٤).

(٤) شذرات الذهب ١٠/٤٤٤، ومعجم المؤلفين ١/٥٥.

(٥) كشف الظنون ١/١٥٦، وهدية العارفين ١/٢٧.

وقد شكك الشيخ الدكتور أحمد معبد في كتابه: الحافظ العراقي وأثره في السنة ٣/٩٣٧، في نسبة هذا الشرح إليه، ورجح أن مقصود صاحب كشف الظنون هو سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)، غير أنه وهم فأرخ وفاته سنة (٩٥٦هـ)، وعدّ هذا في جملة أوهامه، وليس ما قاله بصواب؛ لأن هذا عالم آخر فقيه حنفي استوطن قسطنطينية وبها توفي، وله ترجمة في الشقائق النعمانية، وشذرات الذهب وغيرهما، وسبط ابن العجمي شافعي توفي قبله بكثير، فينتبه لهذا.

(٦) كشف الظنون ١/١٥٦.

كأنه نظم ذيل به (تاريخ الرواة والوفيات) من ألفية العراقي، وقد نسبته له الزركلي^(١).

٢٥ - شرح الشيخ العلامة المحدث برهان الدين إبراهيم بن مرعي بن عطية الشبرخيتي المالكي (ت ١١٠٦هـ).

وقد نسبته له إسماعيل باشا، وابن ظافر الأزهري، وكحالة^(٢).

٢٦ - هدية المغيث الباقي إلى موارد ألفية اصطلاح الحديث للعراقي، للشيخ المحدث شهاب الدين أحمد بن محمد الهشتوكي، المعروف بأخزي (ت ١١٢٧هـ)^(٣).

٢٧ - نهاية التعريف بأقسام الحديث الضعيف، للعلامة أحمد بن عبد المنعم بن يوسف الدمنهوري (ت ١١٩٢هـ).

وهو شرح لأربعة أبيات من الألفية، متضمنة لقسم الضعيف، ومنه عدة نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية، عزاه إليه الكتاني، والزركلي^(٤).

٢٨ - شرح ألفية العراقي في الحديث، للعلامة يحيى بن محمد الحلبي المعروف بالمسالخي (ت ١٢٢٩هـ)^(٥).

٢٩ - تحفة الباقي على ألفية العراقي، للشيخ أبي سعيد محمد بن حسين بن عبد الستار الإسرائيلي الهزاروي (ت بعد ١٣٠٠هـ).

وهي عبارة عن تعليقات على الألفية، لخصها من بعض الشراح، وزاد عليها، وقد طبعت في مطبعة الفاروقي في دلهي بالهند.

(١) الأعلام للزركلي ١/ ١٨١، وكتابي معجم مصنفات الأندلسيين والمغاربة في الحديث والسيرة (ذيل).

(٢) إيضاح المكنون للبغدادي ١/ ١٢١، واليواقيت الثمينة للأزهري ١/ ٨٨، ومعجم المؤلفين ١/ ٧٢.

(٣) سوس العالمية للمختار السوسي ص ١٨٨، وكتابي معجم مصنفات الأندلسيين والمغاربة في الحديث والسيرة (هدية).

(٤) فهرس الفهارس ١/ ٤٠٤، والأعلام للزركلي ١/ ١٦٤.

(٥) إعلام النبلاء للطباخ ٧/ ١٨٤، والأعلام للزركلي ٨/ ١٧٠.

٣٠ - شرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث، للعلامة عبد الله بن أبيه الديماني الشنقيطي (ت ١٣٢٨هـ) ^(١).

وإن جعله بعضهم من شروح ألفية السيرة للعراقي ^(٢).

٣١ - القول الراقي على ألفية العراقي، للشيخ القاضي محمد بن إدريس القادري الفاسي (١٣٥٠هـ) ^(٣).

وهو صاحب الحاشية على شرح زكريا التي تقدم ذكرها.

٣٢ - الجواهر الزكية في مصطلح حديث خير البرية، وهو شرح على ألفية العراقي، للشيخ المحدث عبد الرحمن بن محمد بن قاسم البوصيري الملقب بالأخضري (ت ١٣٥٤هـ) ^(٤).

٣٣ - معراج الراقي إلى شرح ألفية العراقي، لشيخ الجماعة برباط الفتح العلامة محمد المكي بن علي البطاوري (ت ١٣٥٥هـ) ^(٥).

وهو شرح غير كامل يقف عند «زيادة الثقات».

ومنه نسختان بالخزانة العامة بالرباط، وقد حقق في رسالة لنيل شهادة الدراسات العليا بالمغرب في جامعة محمد الأول بمدينة وجدة ^(٦).

٣٤ - حلية التراقي بختم ألفية العراقي، للشيخ العلامة المحدث محمد المدني بن الغازي بن الحُسنِي (ت ١٣٧٨هـ) ^(٧). وهو ختم قيده عليها عند ختم تدريسها.

٣٥ - شرح ألفية العراقي في المصطلح، للشيخ العلامة المحدث

(١) معجم المؤلفين الشناقطة ص ٨٥، وكتابي معجم مصنفات الأندلسيين والمغاربة في الحديث والسيرة (شرح).

(٢) جامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي ٢٦٥/١.

(٣) سل النصال لابن سودة ص ٦٢. (٤) أعلام ليبيا للطاهر الزاوي ص ٢٠٤.

(٥) التأليف ونهضته بالمغرب في القرن العشرين للجراري ص ٢٥٣.

(٦) المعجم المصنف لخير يوسف ٧٧/١.

(٧) إتحاف الإخوان الراغبين لابن الحاج ص ٣٢١.

محمد بن أبي مدين الديماني الشمشوي الشنقيطي (ت ١٣٢٢ - ١٣٩٦ هـ)^(١).
وهو مخطوط مصور متداول.

٣٦ - تعليق على ألفية العراقي - لم يكمل، للعلامة أحمد ولد المرابط الموريتاني^(٢).

وبعد، فهذا ما انتهى إليه تتبعي لشروح ألفية العراقي وحواشيها، وقد قاربت الأربعين عملاً ما بين شرح، وحاشية، وتذييل، وتنكيت فضلاً عن المنظومات التي جاءت بعدها، واعتمدت عليها، أو اقتبست منها - وسيأتي ذكرها قريباً - مما يعكس قيمة هذه المنظومة العلمية، ويدل على مدى اشتغال الحفاظ والمحدثين بها من وقت نظمها إلى الآن، ويؤكد - في الوقت نفسه - أصالتها بين المنظومات في المصطلح لا يزيدا امتداد الزمان إلا تطاولاً وشموخاً، وثباتاً ورسوخاً.

تنبيهات:

ولعل من المناسب بعد سرد ما وقفت عليه من شروح ألفية العراقي أن أنبه على بعض الشروح التي ربما يخطئ بعض الباحثين، أو المفهرسين، فيجعلها شرحاً على ألفية المصطلح للعراقي، وإنما هي في الحقيقة موضوعة على ألفيته في السيرة، أو موضوعة على كتاب آخر لا علاقة له بالألفية؛ لئلا يظن ظان أنني لم أذكرها ضمن القائمة السابقة جهلاً بها، أو غفلة عنها، وهي كالتالي:

١ - شرح ألفية العراقي، لزين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي الشافعي (١٠٣١ هـ).

ذكره عبد اللطيف الهميم، وماهر فحل في مقدمة تحقيق شرح زكريا الأنصاري على أنه شرح لألفية المصطلح^(٣).

(١) السلفية وأعلامها في موريتانيا ص ٣١٣.

(٢) المصدر نفسه ص ٤٨٠.

(٣) فتح الباقي ١/ ٣٢.

نبذة عن ألفية

ولكن هذا لا يعرف، ولم أر من نسبه له من المؤرخين، وإنما الثابت أنه شرح ألفية العراقي في السيرة بشرحين: كبير يسمى: الفتوحات السبحانية، وشرح آخر أصغر منه سماه: العجالة السنية^(١)، كما عند الكتاني وغيره^(٢).

٢ - حاشية الشيخ العلامة سلطان بن أحمد المزاحي المصري الشافعي (ت ١٠٧٥هـ).

ذكرها الأستاذ عبد الله الحبشي بأنها حاشية على فتح الباقي لزكريا الأنصاري^(٣).

ولكن الذي في خلاصة الأثر، وهدية العارفين وغيرهما: «حاشية على شرح المنهج للقاضي زكريا في الفقه الشافعي»^(٤). وأعتقد أن هذا هو الصواب.

٣ - شرح أبي الإرشاد علي بن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ).

ذكره ضمن شروح ألفية المصطلح الشيخ عبد الكريم الخضير، والشيخ محمد الفهيد في مقدمة تحقيق «فتح المغيث»، وقالوا: «يسمى فتح الباقي، ويقع في مجلدين»^(٥)، وأحالا على الكتاني، وعمر كحالة؛ فأما نص الكتاني، فلا يؤدي ذلك؛ فإنه قال: «وله شرح على ألفية العراقي في السير»^(٦).

ومثله عند المحبي في خلاصة الأثر، والزركلي في الأعلام^(٧)، وهو الصحيح، ومنه عدة نسخ مخطوطة.

(١) حقق الشرح الكبير في رسائل شهادة دراسات عليا بجامعة ابن زهر - أكادير، والشرح الصغير طبع في الرياض سنة ١٣٨٩هـ، ويخلط بعض الباحثين، فيظنهما شرحاً واحداً، كما وقع لعبد الله الحبشي في جامع الشروح والحواشي ٢٦٥/١.

(٢) فهرس الفهارس ٥٦٢/٢، والأعلام للزركلي ٢٠٤/٦، ومعجم المؤلفين ١٤٤/٢.

(٣) جامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي ٢٦٣/١، وهو يحيل على تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥٨٠/٣.

(٤) خلاصة الأثر ٢١٠/٢، وهدية العارفين ٣٣٤/١، والأعلام للزركلي ١٠٨/٣.

(٥) فتح المغيث للسخاوي ١٥٧/١. (٦) فهرس الفهارس ٧٨٣/٢.

(٧) خلاصة الأثر ١٥٨/٣، والأعلام ١٣/٥.

وأما كحالة فجاء عنده هكذا: «شرح ألفية الوافي (كذا) في مصطلح الحديث في مجلدين سماه: فتح الباقي»^(١). وهو تابع لإسماعيل باشا الذي نسب للأجهوري: «شرح ألفية العراقي في الحديث»^(٢)؛ ثم جاء كحالة، فزاد الطين بلة بأن سماه: «فتح الباقي»، وقد تقدم أن شرح الأنصاري هو المسمى بذلك.

٤ - شرح العلامة محمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي (ت ١٢٢٧هـ).

ذكره محققا فتح الباقي على أنه شرح لألفية المصطلح العراقي^(٣)، بيد أن الصواب أنه شرح على ألفية السيرة للعراقي كما ذكره تلميذه الكوهن في فهرسته، والزركلي وغيرهما^(٤).

المنظومات التي لها صلة بألفية العراقي:

جاء بعد الحافظ العراقي من نظم في فن مصطلح الحديث، وأدلى بدلوه فيه، وظهرت منظومات عدة متفاوتة في الجودة والقوة، مختلفة في الطول والقصر، بناء على تباين مقاصد ناظميها، وتفاوت منازلهم في العلم، والذي يهمنا من ذلك المنظومات التي لها تعلق بألفية العراقي؛ إما عن طريق الاستمداد منها، أو معارضتها، أو الجمع بينها وبين غيرها، أو اختصارها؛ من أجل توضيح الأثر البالغ الذي أحدثته ألفية العراقي في المنظومات التالية لها، وما كان لها من الصدى الواسع الذي ظل يتردد عبر القرون، وسنعرض لذلك فيما يلي:

١ - روضة الإعلام لابن مرزوق الحفيد:

وقد سبق الكلام عليها، وأن ابن مرزوق الحفيد - وهو تلميذ الناظم - جمع فيها بين ألفية ابن ليون التجيبي، وألفية العراقي في (١٧٠٠) بيت.

(١) معجم المؤلفين ٥١٠/٢. (٢) هدية العارفين ٧٥٨/١.

(٣) فتح الباقي لذكريا الأنصاري ت: عبد اللطيف الهميم وصاحبه ٣٢/١.

(٤) إمداد ذوي الاستعداد للكوهن ص ١٠، والأعلام ١٧٨/٦.

قال في أولها :

الحمد لله على عظمى النعم
بين للناس الذي قد أنزلا
فليس من سواهما سبيل
هما اللذان لا يضل من تبع
إلى أن قال :

وبعد فالعبد الحقير المرموق
يقول مما قد قضى الله القدير
أنني قرأت مع سادات علي
نظام شيخنا العراقي الزيني
ثم يقول :

فذاك ما جرأني على نظام
بزين زين الدين قد تزينا
يكون رابع قواعد التمام
واللين من ابن ليون أتقنا^(١)

وهكذا يسير ابن مرزوق في نظمه غير بعيد عن ألفية العراقي ؛ فهو يذكر أنه قرأها مع سادات من أهل الفن ، ثم يشير إلى أن نظمه اكتسب زينة من نظم شيخه زين الدين العراقي . . .

وقد سبق القول أيضاً أنه لخص من «الروضة» منظومة سماها «الحديقة» ، ولم تخل هي بدورها من إحياءات ألفية العراقي ؛ فمن ذلك ما ذكر في آخرها بأنها وإن لم يتيسر نظمها في المدينة النبوية ، ولا كتبت لها هاتيك المزية مثل الألفية لشيخه ، فإنها في الحقيقة منتمية إليها ، وأخذة من علمها :

فكملت والحمد لله على
في فاتح الثاني مع العشرين
إن لم تكن بطيبة قد نُظِمَتْ
ما من من إنعامه وخولا
بعد ثمان مائة يقينا
فإنها لعلمها قد انتمت^(٢)

(١) روضة الإعلام لابن مرزوق (ق/أ - ب) . (٢) الحديقة لابن مرزوق (ق/٦٦/ب) .

٢ - ألفية السيوطي:

وقد انبرى الحافظ السيوطي لألفية العراقي، فنظم مضمونها مرة ثانية، وزاد عليها أشياء ومسائل من النخبة وشرحها لابن حجر في ألفية سماها «نظم الدرر في علم الأثر»، وحذف منها جلّ الأمثلة، وأصحاب الأقوال، وبعض التعاريف، ومما قال في مقدمتها:

وهذه ألفية تحكي الدرر منظومة ضمنتها علم الأثر
فائقة ألفية العراقي في الجمع والإيجاز واتساق
والله يجري سابغ الإحسان لي وله ولذوي الإيمان^(١)
ومثلما أثنى على ألفيته في مقدمتها، لم يغفل أن يمدحها في نهايتها، ويوصي الطلاب بالاعتناء بها، بل تقديمها على غيرها، فقال:

نظمٌ بديع الوصف سهل حلو ليس به تعقد أو حشو
فأعز بها بالحفظ والتفهم وخصّها بالفضل والتقديم^(٢)
ورغم ذلك كله لم ينجح السيوطي في إغراء الطلاب بألفيته وحفظها، ولم تستطع اختراق حلق الدرس، ومجالس المذاكرة، ولم تلق من العناية والاحتفال مثل ألفية العراقي، وإن كان قد اعتنى بشرحها جماعة من العلماء؛ منهم الناظم نفسه، ولعل من أشهرهم الشيخ محفوظ بن عبد الله الترمسي (ت بعد ١٣٥٢هـ) في «منهج ذوي النظر».

وقد كان من الجائز أن يتحول الاهتمام، وتتجه الأنظار كلية إلى ألفية السيوطي لجملة أسباب لا تخفى، فالعادة أن يؤثر الناس الجديد على القديم، مثلما وقع لألفية ابن معطي مع الخلاصة لابن مالك، ولكن الذي حصل على العكس؛ فلم يزل الناس متشبثين بألفية العراقي، خائضين في مجالها، متمسكين بأذيالها، متعلقين بشخصها ومثالها، والأعمال بالنيات، والله أعلم بالخفيات.

(١) ألفية السيوطي ص ٣.

(٢) المصدر نفسه ص ١٤٦.

٣ - طلعة الأنوار العلوي:

ومن المنظومات التي ارتبطت بألفية العراقي - بعد ألفية السيوطي - منظومة «طلعة الأنوار في علم آثار النبي المختار»، للشيخ الإمام عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي (١٢٣٠هـ)^(١) قام بتلخيصها من الألفية في ما يزيد على ثلاثمائة بيت لما رأى الهمم ضعفت عن حفظها.

ومما جاء في مقدمتها بعد الحمدلة:

وبعد فالله يعين من نوى	نشراً لما في وقته قد انطوى
من كل فن تجتنى ثمارة	مطرداً في شرعنا أنهاره
لا سيما إن كان ذا علم الأثر	إذ دونه يقصر في الفقه النظر
وأهله فيه لهم يرى اصطلاح	مشتراط مرتبط به النجاح
نظم فيه رجز العراقي	مُشيد البناء والمراقي
لكنه تقاصرت عنه الهمم	والعجز غير حاشم به ألم
فأسأل الإله نظم مختصر	يناسب المقام خال من كدر ^(٢)

وهي منظومة جيدة السبك، جامعة لمهمات المصطلح، وقد انتشرت، وتداولها الطلبة، ولها عدة شروح؛ كشرح ناظمها الذي سماه: «هدى الأبرار على طلعة الأنوار»، وقد طبع.

وشرح العلامة الفقيه الشيخ حسن بن محمد المشاط المكي (١٣٩١هـ) المسمى: «رفع الأستار عن محيا مخدرات طلعة الأنوار»^(٣).

٤ - منظومة الطالب ابن الحاج الفاسي:

وهي منظومة في مصطلح الحديث، للشيخ القاضي العلامة محمد الطالب بن حمدون بن الحاج السلمي الفاسي (ت ١٢٧٣هـ)^(٤).

(١) الوسيط في أدباء شنقيط ص ٣٧.

(٢) رفع الأستار للشيخ المشاط ص ١٣ - ١٩.

(٣) طبع عدة طبعات، منها طبعة مطبعة النهضة العربية بمكة سنة ١٣٨٧هـ.

(٤) الشرب المحتضر للكتاني ص ٧٩.

ذكر أنه حاذى بها ألفية العراقي، ولم يتوفر لدي من المعلومات غير ما ذكرت^(١).

٥ - الفتح الرباني للهاشمي:

ومن المنظومات التي اعتمدت أخيراً على ألفية العراقي: منظومة «الفتح الرباني» للشيخ العلامة المحدث عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي (ت ١٣٩٤هـ) التي جمع فيها بين ألفية العراقي، وألفية السيوطي، ومنظومة قصب السكر للصنعاني، ثم قام بشرحها في كتاب سماه: «ظفر الأمانى». ولا زال النظم والشرح مخطوطاً في مكتبة ابنه أبي تراب رَحِمَهُ اللهُ.

٦ - العراقي ومنظوماته:

لعلّ الذي يعرف الحافظ العراقي وما اشتهر به من علم الحديث والتخريج والمصطلح، يعزّ عليه أن نقول بأن العراقي ناظم ماهر، وراجز متقن، عالي الكعب في نظمه، لم يتزّر فيه بغلالة، ولم يرثه عن كلاله، لغته عذبة، وأسلوبه سهل، وعليه مسحة من طلاوة الشعر، ونفحة من بديع البيان، وهو في الطبقة العليا من أصحاب الأنظام والأرجوزات، وهو إن لم يكن في مقدمتهم فلا يقصر دونهم. وهذا في الحقيقة أقل ما يقال فيه، فقد كان طويل النفس فيه والباع، قوي الذراع، وحسبك برجل ينظم ما يقارب (٥٠٠٠) بيت في فنون مختلفة، وهذا العدد لا يكاد يجتمع لكبار الأدباء والمتفرّغين للأدب والشعر، المنصرفين للضرب والعجز والصدر، المتهالكين بين الجيد والنحر، وأتى بهذا القدر لرجل مثل العراقي أفنى شبابه في الطلب والتحصيل، والرحلة والسماع، وبعد ذلك في التصنيف والتخريج، والتدريس والإملاء.

ومع هذا، فإذا ذكر أصحاب المنظومات، وما نظموا، ومن له أرجوزة مائة بيت والمائتين والثلاثمائة، يأتي الحافظ العراقي وبين يديه أربع ألفيات وزيادة، هي كالتالي:

١ - ألفية غريب القرآن: وتسمى ألفية الغريب اختصاراً، ولها عدة

(١) معجم المطبوعات المغربية للقيطوني ص ١٠١.

نسخ خطية، واحدة في دار الكتب المصرية مصورة في الجامعة الإسلامية برقم (٢٢٨١)، ونسخة أخرى مصورة برقم (٤٤٢)، ومطلعتها:

الحمد لله أتم الحمد
وبعد، فالعبد نوى أن ينظما
لكنه ما اعتبر الثوانيا
فاخترت ترتيباً على الحروف
وربما زدت حاجة دعت
وأذكر الحرف بنص المنزل
على أيادٍ عظمت عن عد
غريب ألفاظ القرآن عظما
وما أتى من الحروف تاليا
الثان والثالث في التأليف
مُميزاً بـ «قلت» غالباً أتت
وربما أشرت إن لم يسهل

تدبر قوله: «وربما أشرت...»، وَلَا حِظَّ - وَأَنْتَ تَقْرَأُ الْأَلْفِيَةَ - أَنْ
العراقي قد يضطره النظم أحياناً، فلا يستطيع أن يأتي بالنص كما هو، فيعمد
إلى الإشارة التي تؤدي الغرض، فإذا كان حديثاً، فهو يعطيك الطرف، أو
الجملة المهمة منه، أو يذكر راويه المشتهر به، وهكذا... وإذا كان اسم
شخص فهو يشير إليه بكنيته، أو نسبته، أو صفته، ولا يتركه جملة، وهذه
ميزة عالية في نظم العراقي تنبئ عن صناعة محكمة، ومعرفة واسعة.

وقال في آخرها:

نَظَّمْتُهَا فِي سَفَرٍ لِمَكَّةَ
وَكَمَلْتُ عِنْدَ السُّوَيْسِ عَائِداً
مُصَلِّياً عَلَى نَبِيِّ الرَّحْمَةِ
بَدَأَ وَعَوْداً مَعَ شُغْلِ الْفِكْرَةِ
مِنْ سَفَرِي لِفَضْلِ رَبِّي حَامِداً
فَهُوَ شَفِيعِي وَهُوَ لِي وَسِيلَتِي

وقد طبعت قديماً مع التيسير في علوم التفسير للديريني في القاهرة ١٣١٠ هـ - ١٨٩٣ م في (١٦٧ ص) (١).

٢ - التبصرة والتذكرة: أو ألفية الحديث، وتقدم الكلام عنها (٢).

٣ - النجم الوهاج في نظم المنهاج: يعني: منهاج الوصول إلى علم

(١) وطبع طبعات أخرى بالمطبعة البهية في القاهرة ١٣١١ هـ - ١٨٩٤ م، وفي مطبعة البابي
الحلبي بهامش تفسير القرآن العظيم للسيوطي ١٣٤٥ هـ - ١٩٢٦ م. انظر: معجم
المطبوعات ١٣١٨/٢.

(٢) انظر: ص ٢١، وما بعدها.

الأصول لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي (ت ٦٨٥هـ)، وتقع هذه المنظومة في ١٣٦٧ بيتاً.

قال ابن فهد: «وله نكت عليه، بين فيها حكمة مخالفتها لعبارة المنهاج، والتنبيه على دقائق ذلك، بلغ فيه إلى أثناء الباب الخامس في النسخ والمنسوخ، وقد شرح هذا النظم كاملاً ابنه الحافظ ولي الدين»^(١).

٤ - نظم الدرر السنية في نظم السير الزكية^(٢): وهي ألفية في نظم السيرة النبوية الشريفة.

ومطلعها:

يقول راجي من إليه المهرب
أحمد ربّي بأتم الحمد
إلى نبيه وأرجو الله
في نظم سيرة النبيّ الأمجد
وليعلم الطالب أن السّيرا
والقصد ذكر ما أتى أهل السير
فإن يكن قد صح غير ما ذكر
وآخرها:

صلّى عليه ربنا وسلّم
هما الضجيجان من الأقمار
ثم على عثمان مع عليّ
وصاحبيه نعمة وأنعمما
قد جاورا في اللحد خير جار
من سائر الأصحاب والوليّ

وقد نالت حظاً وافراً من العناية والشرح؛ فشرحها الحافظ السخاوي، لكنه قال: في المسودة ثم عدم^(٣)، وزين الدين عبد الرؤوف المناوي

(١) ذيل الطبقات، لابن فهد ص ٢٣٠.

(٢) وهي قيد التحقيق والإعداد لدى شيخنا الدكتور عبد اللطيف الجيلاني على نسخة بخط المؤلف، مع دراسة عن المنظومات في السيرة النبوية ونشأتها، وأهميتها.

(٣) الضوء اللامع ١٦/٨.

نبذة عن ألفية

(ت ١٠٣١هـ)، وسمّاه «الفتوحات السبحانية»، وهو موجود، وله نسخ خطية منتشرة، قال في بدايته:

«إن الألفية المسماة: بالدرر السنية في نظم السيرة النبوية، لجدنا من قِبَل الأمهات، عظيم الحفاظ، زين الدين العراقي، قد قام الإجماع على أنها فريدة في فنّها، فائقة في حسنّها، تُطرب بسماعها الثكلان، وتُنشّط لقراءتها الكسلان، وتعجب الأديب لانطباعها، كأن نظمها السكر المذاب، أو رشف الثنايا العذاب...».

وشرحها أيضاً شيخ المالكية بمصر علي الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ)، ومنه نسخة في الزيتونة بتونس [٤٦(١٢٤٣)] ونسخ أخرى، وشرحها آخرون؛ كالشيخ محمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران (١٢٢٧هـ)، وغيره.

٥ - نظم الاقتراح في بيان الاصطلاح^(١): لابن دقيق العيد، ويقع هذا النظم في (٤٢٧) بيتاً. وقد تفضل عليّ أخي وأستاذي الشيخ الدكتور عبد اللطيف الجيلاني بمصورة منه تقع في (١٥ ص)، وهذا مطلعُه:

يقول بعد حمده لربه	مصلياً على النبي وصحبه
عبد الرحيم بن الحسين الأمل	نظم كتاب الاقتراح يسهل
فإن يجئ ضمير أو فعل ولم	يذكر له اسم نحو عنه وجزم
أو أطلق الشيخ فما مقصودي	في الكل إلا ابن دقيق العيد
وربما قدّمت للمناسبة	وربما زدّت لأمر ناسبه

هذه مقدمة نظم الاقتراح، وهي قصيرة لا تتجاوز خمسة أبيات مراعاة لحجم الكتاب المراد نظمه، ونلاحظ أنه اصطلاح هنا لابن دقيق العيد على نحو اصطلاحه في ألفية الحديث في الإشارة لابن الصلاح. ويقول في آخره:

وكمّلت بالخبت من ودانا في رابع العشرين من شعبانا

(١) حقّقه الأخ عبد القادر الإدريسي، ونشرته دار ابن حزم بيروت.

عام ثلاثة وسبعين أتت
وعدها سبع تلي عشرينا
فليدع لي ناظرها بالمغفرة
وليستر العيب فليس يسلم
فالحمد لله كما يحب
وأفضل الصلاة والتسليم
وآله وصحبه الأبطال
من بعد سبعمائة قبل خلت
من قبلها أربعة مئينا
ونضرة مع الوجوه النضرة
منه سوى من حفظوا وعصموا
عوداً على بدء، فنعمة الرب
على النبي الرؤف الرحيم
خير صحابة وخير آل

هذه إذن خاتمة نظم الاقتراح، وقد أفادنا أنه انتهى منه عام (٧٧٣هـ) فيكون بعد الألفية؛ لأنه نظمها سنة (٧٦٨هـ). وقد انتشر هذا النظم بين العلماء، حتى إن الحافظ السخاوي كتب عليه شرحاً سماه: «الإيضاح في شرح نظم العراقي للاقتراح»، وقد وصفه الكتاني بأنه في مجلد لطيف^(١).

○ إسنادي إلى الحافظ العراقي الذي أروي به الألفية:

وقد أشار علي بعض الإخوة الأفاضل - وفقني الله وإياهم لما هو خير في العاجل والآجل - أن أذكر سندي المتصل بالناظم، ليطلع عليه من لديه رغبة في الأسانيد، ويعرف به كيفية اتصالنا بالعراقي رحمته الله، وامثالاً لذلك أثرت عدم السكوت، وقلت - بعد التوكل على الحي الذي لا يموت -:

١ - أروي هذه الألفية المباركة عن شيخنا الفاضل فضيلة الشيخ العلامة نظام محمد صالح يعقوبي قراءة لأغلبها، قراءة بحث ومذاكرة في المسجد النبوي الشريف، وإجازة بباقيها، وهو عن مسند العصر الشيخ محمد ياسين الفاداني عن القاضي الحسين بن علي العمري الصنعاني (ت ١٣٦١هـ) عن العلامة محمد بن إسماعيل الكبسي (١٣٠٨هـ) عن الإمام الشوكاني^(٢) عن العلامة عبد القادر الكوكباني عن الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الشامي عن الحسين بن أحمد زبارة عن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز الحبشي عن

(١) الضوء اللامع ١٦/٨، وفهرس الفهارس للكتاني ٢/٩٩٠.

(٢) إتحاف الأكابر له ص ١٥.

نبذة عن المؤلف

الإمام إسحاق بن محمد بن جَعْمَان عن محمد بن علي بن عجلان عن عبد الرحمن بن محمد الخطيب عن أبيه عن الجلال السيوطي عن العلم البلقيني عن ناظمها رَحِمَهُمُ اللهُ.

٢ - وأخبرني بها إجازة جماعة، منهم الشيخ محمد الأمين بوخبزة الحسني، عن المسند عبد الحي الكتاني عن الوجيه عبد الله الشُّكْرِي (١٢٣٠ هـ - ١٣٢٩ هـ) عن مسند الشام عبد الرحمن الكُزُبَرِي (١١٨٤ - ١٢٦٢ هـ) عن المرتضى الزبيدي عن حسن البرزنجي عن عبد الله بن سالم البصري عن محمد بن سليمان الروداني بسنده في صلة الخلف^(١) عن سعيد قدورة الجزائري عن شيخه المقرئ عن أبي عبد الله محمد بن محمد التنسي عن والده محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي عن الحفيد ابن مرزوق عن الحافظ العراقي.

٣ - وبه إلى الكتاني عن الشيخ سليم البشري شيخ المالكية بمصر عن الشهاب أحمد منة الأزهري المالكي عن الأمير الكبير عن الشيخ علي السقاط عن عبد الله بن سالم البصري عن الشمس البابلي عن سالم السنهوري المالكي عن النجم الغيطي عن زكرياء الأنصاري عن الحافظ ابن حجر عن ناظمها الحافظ العراقي.

* وبه إلى الحافظ المرتضى الزبيدي (١٢٠٥ هـ) عن المعمر سابق بن رمضان بن عرام الزعْبُلِي الشافعي (١٠٦٨ - ١١٨٢ هـ) عن البابلي عن حجازي الواعظ عن الجمال يوسف عن أبيه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن ابن حجر عن العراقي.

ولعل هذا أعلى سند لنا من طريق الحافظ ابن حجر؛ بيني وبين الناظم فيه ١١ واسطة.

* وأرويهما بأعلى من هذا عن الشيخ بوخبزة التطواني عن القاضي

عبد الحفيظ الفاسي (١٣٨٣هـ) عن أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي (١٣٢٩هـ) عن شيخه العلامة محمد نذير حسين الدهلوي (١٢٢٠ - ١٣٢٠هـ) عن الشيخ عبد الرحمن الأهمل (ت ١٢٥٠هـ) عن الشيخ محمد بن سينة عن الشريف محمد بن عبد الله عن محمد بن خليل بن أركماش عن ابن حجر عن العراقي.

وهذا السند أعلى. غير أنه لا يصح؛ فإن ابن سينة والشريف مجهولان، ورواية الأهمل عن ابن سينة - على فرض ثبوتها - هي بالإجازة العامة لأهل العصر فقط، كذلك رواية نذير حسين عن الأهمل إنما بالإجازة العامة لأهل العصر أيضاً.

* وبه إلى الشيخ عبد الرحمن الأهمل المذكور عن المرتضى الزبيدي عن المعمر سابق بن رمضان بن عرام الزعبل الشافعي (١٠٦٨ - ١١٨٢هـ) عن البابلي عن الشهاب السبكي عن النجم الغيطي عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن ابن حجر عن العراقي.

فهذه بعض الأسانيد التي نروي بها مؤلفات العراقي، أوردناها عن ثلاثة من تلاميذه؛ وهم: البلقيني، وابن مرزوق، وابن حجر. ونقتصر على ما تقدم، ففيه كفاية بالمقصود، والحمد لله رب العالمين.





نبذة في الكلام على وصف أصول المعتمدة، ومن هيج في التحقيق

تهياً لي - والحمد لله على توفيقه - أن أخرج هذه النسخة على أصول معتمدة مصححة؛ هي كالتالي:

١ - نسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة النبوية الشريفة: وهي مقروءة على الناظم، وعليها خطه في عدد من المواضع ببلاغ القراءة والسماع، نصه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي. كتبه مؤلفه»، ومقروءة على عدد من الحفاظ، كابن حجر، وابن عمار المالكي، والرّضي الغزي، وفي نهايته إجازة ابن حجر لصاحب النسخة.

وهذا الأصل مصوّر من خزانة الشيخ عارف حكمت إحدى مجموعات مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة برقم (٢٣١/١٢). وهي نسخة مصححة ومقابلة، وناسخها هو محمد بن أحمد بن علي، الشهير بالكفتي (٨١٤هـ)^(١)، كتبها بخط نسخي جميل. ومما زاد هذه النسخة أهمية أنها مضبوطة بالشكل التام، يعتني الناسخ فيها ببيان ما يجوز في ضبطه وقراءته أكثر من وجه، كما كان يوضح ما قد يشكل بأن يكتبه في الهامش واضعاً فوقه كلمة «بيان».

وعدد أوراقها (٥٧) ورقة، ومسطرتها: (١٠) أسطر، بيت في كل سطر، وهي مجدولة يحيط بصفحاتها إطار مزين، وتتخللها بلاغات السماع والقراءة، ففي الورقة (٣) بلاغ القراءة بخط الحافظ ابن حجر^(٢)، وفي الورقة

(١) انظر ترجمته في نهاية نص الألفية ص ١٨٦.

(٢) لم يتضح نص السماع في التصوير، وقد رجعت إلى الأصل، فإذا به رفع من مكانه لحاجة.

(٤٠) بلاغ القراءة والسماع لعبد الله بن خلف النابتى على الحافظ ابن عمار المالكي بخطه مؤرخ في ١٤ جمادى الأولى عام (٨٠٩هـ)^(١)، وفي آخره: «بلغت مقابلة قراءة على المصنف»، ثم إجازة الحافظ ابن حجر لجمال الدين عبد الله النابتى نصّها: «الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد، فقد عرّض عليّ جميع التبصرة والتذكرة في علوم الحديث: نظم شيخنا الإمام العلامة حافظ العصر شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم العراقي - تغمّده الله برحمته، وجمع بيننا وبينه في مستقر رحمته - الشيخ الفاضل البارع المحدث الأوحد المفيد المجيد جمال الدين مفخر الطالبين عبد الله بن زين الدين خلف النابتى عرضاً من حفظه في مجلس أجاد فيه، فبان أنه الفرد، وتوسّع في إبرازه فلم يقدر في السرد، وقد أجزت له أن يرويها عني بقراءتي لجميعها على ناظمها، وأن يروي عني شرحها، وجميع ما هو لي مسموع أو مجاز، وما لي من نظم وتأليف، وأسأل الله أن ينفعنا بما علمنا بين يديه، وأن يتطول على تقصيرنا يوم العرض عليه.

قاله وكتبه: أحمد بن علي بن محمد، العسقلاني الأصل، الشهير بابن حجر، في مستهل ذي الحجة عام ثمانية وثمان مائة، والحمد لله كثيراً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

من هو صاحب النسخة عبد الله النابتى هذا؟

إذا علمنا قيمة هذه النسخة وأهميتها البالغة، فمن السائغ للقارئ أن يتساءل عن صاحبها، وعن منزلته؟ وأورد هنا نصّ الترجمة التي احتفظ لنا بها المؤرخ الحافظ شمس الدين السخاوي رَحِمَهُ اللهُ فِيهِ كَافِيَةٌ شَافِيَةٌ في التعريف به، حيث قال: «عبد الله بن خلف بن محمد بن عثمان، الجمال النابتى - بنون ثم موحدة بعدها مثناة فوقانية - ثم القاهري، نزيل الظاهرية القديمة، ولد سنة (٧٦٦هـ) تقريباً، وقرأ القرآن، ونشأ مخالطاً للناس سيما الأتراك، حريصاً على السعي والتحصيل؛

(١) فهرس الحديث بمكتبة الملك عبد العزيز ص ١٢١.

بحيث أثرى في العقارات وغيرها، مع كونه ضيق العيش، لا يظن من رآه به غير الفقر، وهو ممن أكثر ملازمة الولي العراقي في أماليه وغيرها، وكذا سمع على شيخنا في أماليه، وهو المشار إليه بقوله في المشتبه في النابتي بعد ذكر الذهبي من ينتسب كصاحب الترجمة ما نصّه: «ونسب مثل هذه النسبة بعض أصحابنا من طلبة الحديث»^(١)، وحكى لي عنه البدر الدميميري مضحكات، مات في يوم الثلاثاء ٢٠ من رجب سنة (٨٣٧هـ) بالقاهرة^(٢).

٢ - نسخة مكتبة الغازي خسرو بك في سراييفو في البوسنة: محفوظة فيها برقم (٨٥٥) ترتيب (٣٨٣)^(٣). وهي نسخة عتيقة، مصححة ومقابلة، تتخللها أحياناً علامة بلاغ القراءة والسماع، منسوخة في حياة الناظم سنة (٧٩٦هـ) بخط أحد تلامذته، ولعلها أقدم نسخة إلى الآن تعرف للألفية^(٤)، تقع في (٣١) ورقة، ومسطرتها (١٩) سطراً بخط نسخ عادي، وعليها بعض التعليقات المنقولة عن المؤلف.

ومن أهم فوائد هذه النسخة العنوان الصحيح المثبت في أولها - كما أشرت في تسميتها سابقاً -: «كتاب التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، نظم الإمام العالم العلامة زين المحدثين زين الدين عبد الرحيم العراقي، أمد الله مدته ونفع بعلومه المسلمين. آمين».

وبعده أسفل ما نصّه: «الحمد لله، وأسأله التوفيق، والهداية لأقوم طريق، هذه النسخة المباركة بخط الإمام العالم العلامة الولي العارف بالله تعالى سيدي الشيخ عبادة المالكي الأنصاري، تلميذ سيدي مدين نفعنا الله ببركاتهما».

(١) قلت: انظر: تبصير المشتبه بتحرير المشتبه ٢٢٧/١.

(٢) الضوء اللامع، للسخاوي ١٧/٥ - ١٨.

(٣) انظر: فهرس المخطوطات العربية والتركية في مكتبة غازي خسرو بك في سراييفو لقاسم دوبراجا ٢٣٣/١.

(٤) بل هناك نسخة أقدم منها محفوظة في الجامع الكبير بصنعاء برقم (٤٦) لغة، فرغ من نسخها يوم السبت ٣ شوال عام ٧٧٥هـ، انظر: كتاب الحافظ العراقي وأثره في السنة، للدكتور أحمد معبد ٦٦٨/٢.

وفي نهايتها نجد التنصيص على كونها مقابلة بعبارة نصّها: «بلغ مقابلة جهد الطاقة»، ويأتي بعدها من جهة اليسار تاريخ النسخ: «تمت بحمد الله وعونه، وحسن توفيقه. ووافق الفراغ من نقلها في اليوم المبارك التاسع عشر من شهر ذي قعدة الحرام سنة ست وتسعين وسبعمائة، أحسن الله تقضيها في خير وعافية، بمحمد وآله^(١). آمين آمين».

وقد رمزت لها بـ: «س».

من هو عبادة المالكي الأنصاري هذا؟

إنه أحد تلامذة الحافظ العراقي النابهي، ورفيق الحافظ ابن حجر في الطلب؛ العالم العلامة زين الدين عبادة بن علي بن صالح بن عبد المنعم بن سراج الأنصاري الخزرجي الزرزاوي^(٢) القاهري المالكي، ولد في جمادى الأولى سنة (٧٧٧هـ) بزُرْزَا من قرى مصر، وقرأ بها القرآن، ثم انتقل إلى القاهرة، فحفظ كتباً وسمع الكثير على: أبي إسحاق التنوخي وابن الشيخة وصلاح الدين الزفتاوي والعزیز المليجي والشرف بن الكويك والسراج البلقيني والزين العراقي - وهما عمدته في الحديث - وتفقه على التاج بهرام الدميري والجمال الأقفهسي وغيرهم. وصفه ابن حجر بـ «العالم العلامة المتفنن زين الدين، سمع الكثير من شيوخنا، ورافقنا في السماع مدة، ومهر في الفقه وغيره، وصار رئيس المالكية بأخرة».

(١) قوله: بمحمد وآله، لا يجوز فيما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة وأصحابه وغيرهم من العلماء من أنه لا يجوز أن يسأل الله تعالى بمخلوق، لا بحق الأنبياء ولا غيرهم، لأنه يتضمن شيئين:

أحدهما: الإقسام على الله ﷻ به، وهذا منهي عنه عند جماهير العلماء.

والثاني: السؤال به. وهذا وإن جوزه طائفة من الناس ووجد في دعاء كثير منهم، لكن ما روي عن النبي ﷺ في ذلك كله ضعيف بل موضوع. اهـ. من قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٦٤) ملخصاً.

(٢) الزرزاوي نسبة إلى زُرْزَا: بلدة قرب القاهرة كما في معجم البلدان ٣/ ١٣٦، وقد تصحف في إنباء الغمر ٤/ ٢٠٣، والمنهل الصافي ٧/ ٥٢، والضوء اللامع ٤/ ١٦ وغيرها إلى: الزرزارى - بالراء -.

وقال عنه السخاوي: «تقدم في الفقه والأصلين والعربية وشارك في غيرها وصار أحد أعيان مذهبه، ونسخ بخطه الحسن الكثير، ودرس للمالكية بالشيخونية بعد ابن تقي، وفي البرقوقية بعد ابن عمار... وتصدى للتدريس والإفتاء والإفادة قديماً، وأخذ الناس عنه من أهل كل مذهب طبقة بعد أخرى، وانتفعوا به في الفقه وأصوله والعربية وغيرها من الفنون... وأقام عند الشيخ مدين^(١) في زاويته بالمقس، مقبلاً على شأنه، منقطعاً إلى العمل والعبادة في ازدياد من الخير والمحاسن حتى مات في يوم الجمعة ٧ شوال ٨٤٦هـ وصلي عليه بالأزهر، تقدّم الناس الشيخ مدين المذكور، وكثر التأسف على فقده، ولم يخلف بعده في المالكية مثله، وكان فصيحاً طلق اللسان حسن التقرير، علامة مبرزاً في المعقول والمنقول صالحاً خيراً زاهداً ورعاً صلباً في الدين غاية في التقشف... وبالجمله فمحاسنه كثيرة»^(٢).

٣ - نسخة جامعة الملك عبد العزيز بجدة: ولا أعرف المكتبة التي تحتفظ بأصلها الخطي، ولكنها مصورة في الجامعة المذكورة في (قسم المجموعات الخاصة) وهي نسخة قديمة، منقولة عن نسخة الناظم، يرجع تاريخ نسخها إلى القرن (٨هـ)؛ فقد انتهى كاتبها منها سنة (٧٥هـ)، ولم ينص على القرن، والظاهر أنه يقصد بعد السبعمائة؛ ويؤيد ذلك أنه كتب في العنوان - بجانب اسم الناظم - «سنة (٧٧٥هـ)» وعلى هذا، فهي مكتوبة في حياة الناظم وقبل وفاته بنحو ٣٠ سنة.

وهي مكتوبة بخط نسخ عادي، وقد ضبطت غالب الحروف فيها بالشكل، وميزت العناوين بخط عريض، وتقع في (٥٤) ورقة بترقيمي، ومسطرتها (١١) سطراً.

(١) هو مدين بن أحمد بن محمد الحميري المغربي ثم الأشموني المالكي، توفي سنة (٨٦٢هـ)، انظر: الضوء اللامع ١٠/١٥٢.

(٢) انظر ترجمته في: إنباء الغمر لابن حجر ٢٠٣/٤، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٢٢٧/١٥، والمنهل الصافي ٥٢/٧، ومعجم الشيوخ لابن فهد ص ٣٥٩، والضوء اللامع للسخاوي ١٦/٤، ووجيز الكلام ٥٨٦/٢، وشذرات الذهب لابن العماد ٣٧٦/٩.

وهي مقابلة ومصححة على الأصل المنقول منه؛ يُصادفُ بصرك في مواضع كثيرة: «بلغ مقابلة على نسخة الأصل المنقول منها حسب الجهد والطاقة».

وفيهما جملة من التعليقات والتوضيحات لبعض الأبيات.

وجاء في عنوانها: «كتاب التبصرة والتذكرة في علوم الحديث تصنيف الشيخ الإمام الأوحى فريد دهره، ووحيد عصره سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الرحيم بن الحسين لطف الله تعالى به. آمين».

وعلى صفحة العنوان تفسير لبعض الكلمات، وتملكات من بينها تملك الناسخ بخطه ونصه: «في نوبة عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن اليميني ثم الجبرتي رحمهم الله. آمين».

وفي العنوان أيضاً: «٢٢٨ رقم العثمانية».

وجاء في نهايتها تاريخ نسخها، واسم الناسخ، كالتالي:

«فرغ من تعليقها لنفسه العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن اليميني ثم الجبرتي - نفعه الله بها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم - في يوم الأحد بعد صلاة العصر خامس عشر شهر شعبان المكرم سنة خمس وسبعين».

بلغت مقابلة بالأصل المنقول قال ذلك معلقه في شهر شعبان سنة تاريخه أعلاه على حسب الجهد والطاقة».

○ ميزة هذه النسخة:

وما يلفت النظر أن هذه النسخة تميزت عن سائر النسخ المعتمدة بشيء مهم، وهو أن كاتبها ينص في الهامش على تاريخ إضافة الناظم لبعض الأبيات من المسودة، مما يؤكد أنها منقولة عن أصل الناظم رَحِمَهُ اللهُ، وأنا أذكر نماذج من ذلك وإن كان بعضه لا يظهر في المصورة.

١ - قوله (٢٦٧):

ومن يوافق غالباً ذا الضبط

مقابله: «ألحق هذا البيت من المسودة في الخامس والعشرين من جمادى الآخرة سنة سبعين وسبعمائة».

٢ - قوله (٢٨٢):

جميع أشياخي ثقات لو لم

مقابله: «ألحق هذا البيت من المسودة في السابع والعشرين من ذي القعدة سنة أحد^(١) وسبعين».

٣ - قوله (٤٢٩):

وخلف بن سالم قد قال: نا إذ فاته لزحمة حدثنا

من قول سفيان وسفيان اكتفى

مقابله: «غير هذا البيت والذي قبله في ثاني ذي القعدة سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة».

٤ - قوله (٤٥٤):

وجاز للموجود عند الطبري

مقابله: «ألحق هذا البيت من المسود في خامس شهر رجب سنة سبعين وسبعمائة».

٥ - قوله (٦٧٧):

وقد رجا جوازه ابن حنبل

مقابله: «ألحق هذا البيت من المسودة في حادي عشر رمضان...».

٦ - قوله (٧٨٧):

وقيل من أقام عاماً أو غزا

إلى قوله:

وهم عدول، قيل لا من دخلا

(١) كذا في هامش النسخة.

مقابله: «الحق هؤلاء الثلاثة الأسطر من المسودة في مستهل ربيع الآخر سنة أحد^(١) وسبعين وسبعمائة».

٧ - قوله (٨٨٢):

عين أبي بن عمارة اكسر^(١)

مقابله: «الحق في سابع عشر المحرم سنة [اثنتين وسبعين]...».

٨ - قوله (٩٠٢):

ابن العلا وابن أبي سفيان

مقابله: «الحق في سنة أحد وسبعين».

وهذه النماذج تدلنا على أن العراقي بقي ينقح ألفيته سنوات بعد أن بيضاها سنة ٧٦٨هـ.

ورمزت لها بـ(جب).

٤ - نسخة ثانية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة: ولا أعلم المكتبة

التي تحتفظ بالأصل المخطوط، وهي نسخة عتيقة جيدة مقابلة، مكتوبة سنة (٨٣٠هـ)، بخط نسخ جميل لعالم معروف، مشكولة الأبيات غالباً، تقع في (٣٨) ورقة، ومسطرتها (١٥) سطراً، وهي خالية من الحواشي التي عادة ما تكون في نسخ الألفية إلا قليلاً جداً، وبعضها يضع فوقه «حاشية»، وفي نهايته دائرة منقوطة علامة على أنه من الأصل المنقول عنه.

وهي مقابلة كما يظهر من وجود الدوائر المنقوطة من داخل بعد الأبواب، واستدراكه لما يسقط، وبيانه للنسخ المخالفة.

واعتنى الناسخ في أكثر من موضع بتوضيح الكلمات التي قد تشكل بأن يكتبها في الهامش مضبوطة واضعاً فوقها كلمة «بيان» وهو مصطلح يدل على بيان ما في المتن وتوضيحه على وجه الصحة.

(١) غير واضح في الصورة كذا قرأتها.

كما اعتنى ببيان اختلاف النسخ، فيضع الموجود في النسخ الأخرى في الهامش وفوقه (خ).

وجاء في عنوانها: «كتاب التبصرة والتذكرة في علوم الحديث نظم الشيخ الإمام العلامة الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم بن العراقي المصري، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين».

وفي نهايتها: «تمت التبصرة والتذكرة بحمد الله وعونه، علقها تاسع شهر ربيع الأول سنة ثلاثين وثمانمائة محمد بن إبراهيم بن محمد السلامي ثم البيري ثم الحلبي عفا الله عنه».

○ ترجمة النسخ:

هو الشيخ العلامة الفقيه شمس الدين محمد بن إبراهيم بن محمد السلامي البيري الحلبي الشافعي (٨١١ - ٨٧٩هـ)، له من المصنفات: الأنوار البهية في شرح المنظومة الرحبية، وشرح منظومة غنية الباحث في الفرائض أيضاً. ترجمه السخاوي في الضوء، ووصفه بأنه: «كان فقيهاً فاضلاً، متفنناً، حسن الخط، ديناً متواضعاً، لطيف العشرة، نسخ الكثير بالأجرة وغيرها». وهو تلميذ سبط ابن العجمي، حيث وصفه بشيخنا في إحدى المرات^(١). وقد رمزت لها ب(ح).

٥ - نسخة خزانة الإسكوريال بإسبانيا: وهي نسخة مملوكية عتيقة، وناسخها إمام من أئمة هذا الشأن، وهو الشيخ أبو الإمداد إبراهيم بن حسن اللقاني المصري المالكي (ت ١٠٤١هـ)، تقدّم في فن الحديث، وله فيه مصنفات عدة؛ منها: «بهجة المحافل في التعريف برواة الشماثل»، و«قضاء الوطر في شرح نخبة الفكر»، لابن حجر، وغير ذلك^(٢).

(١) الضوء اللامع ٢٥٧/٦، والأعلام ٣٠١/٥، ومعجم المؤلفين ٣٩/٣.

(٢) انظر: خلاصة الأثر للمحبي ٦/١، والأعلام للزركلي ٢٨/١.

وهذه النسخة من خزانة السلطان أمير المؤمنين زيدان بن أحمد السعدي المتوفى سنة (١٠٣٧هـ) وعليها خطه: «الحمد لله، تملكه عبد الله المتوكل عليه: زيدان أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين الحسيني، أصلح الله أحواله».

وهي محفوظة بخزانة دير القديس لورنزو بمدينة الإسكوريال بإسبانيا برقم (١٤٩٢)، ولها مصورة في الجامعة الإسلامية فيلم (٣٦٨١)، كتبت بخط نسخي يميل إلى الرقعة، وضبطت بالشكل غالب الكلمات، تقع في (٤٤) ورقة، ومسطرتها (١٣) سطراً، بيت في كل سطر، جاء في آخرها: «تمت بحمد الله وصلاته وسلامه على نبيه، على يد الفقير الحقير الفاني، إبراهيم اللقاني، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، آمين».

وقد رمزت لها ب: «ل».

٦ - نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق: وهي نسخة قيمة، مضبوطة بالشكل، تكاد تكون مطابقة للأصل، كتبت بخط نسخ عادي، تقع في (٣٧) ورقة، وعليها إطار كما في النسخة الأصل، ومسطرتها (١٥) سطراً، بيت في كل سطر، ورقمها في الفيلم (٤٥٩٤) في آخرها بيان النسخ، وتاريخ النسخ: «تمت يوم الأربعاء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، سادس عشري جمادى الأولى سنة (١١١١هـ) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، على يد كاتبها الفقير أحمد ابن المرحوم أحمد السّاوي غفر الله لهما، ولمن دعا لهما بالمغفرة والرحمة، آمين».

وقد رمزت لها ب: «ظ».

وقد رجعت إلى نسخ أخرى عديدة، ولكن لم أثبت ما فيها من الفوارق تخفيفاً، منها نسخة خطية محفوظة بخزانة جامعة برنستون بأمريكا لها مصورة في الجامعة فيلم (١٧٠٢)، ونسخة أيضاً في الخزانة العامة برباط الفتح عاصمة المغرب.

○ منهجي في التحقيق :

- سرت في تحقيق نص هذا النظم المبارك على المنهج التالي :
- ١ - جعلت النسخة المقررة على الناظم أصلاً .
 - ٢ - قابلتها بالنسخ الأخرى، وأثبت الفروق الجوهرية عند الحاجة .
 - ٣ - ضبطت النص بالشكل التام وفق ما في الأصل، وما في النسخ المعتمدة، مع التنبيه في الهامش على النسخة التي استفدت ذلك منها .
 - ٤ - خرّجت الأحاديث التي يشير إليها الناظم تخريجاً مختصراً .
 - ٥ - علّقت تعليقات موجزة على المواضع المهمة، وخرّجت النصوص التي يشير إليها الناظم .
 - ٦ - قدّمت لها بهذه المقدمة المتواضعة رعيّاً للإيجاز والاختصار .
- هذا، وإني أبرأ إلى الله الكريم من دعوى العصمة والكمال، بل هذا مبلغ جهدي، وغاية وكدي، وأسأل المولى ﷺ لي ولناظمها المغفرة والقبول، إنه تعالى أكرم مسؤول ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، والحمد لله رب العالمين .

صَدْرُ الْخَطِّ مَطْلَعٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رُبَّاعِي

بِقَوْلِ رَاحِي رَدِّهِ الْمُنْدِرِ

بِزَعْدِ خَدِّ اللَّهِ ذِي الْأَلَا

بِرُصْلَاهِ وَسَلَافِ دَائِمِ

بِهَذِهِ الْمَقَاصِدِ الْمُهِمَّةِ

بِطَمَّهَا تَخَصُّفِ الْمُسْتَدِ

بِخَصِّهَا فِي أَيْنِ الصَّلَاحِ أَجْمَعِ

بِحُبِّ حَا الْفِعْلِ وَالْهَمِيدِ

كَأَنَّ الْأَوَّلَ لَفْظُ الشَّيْخِ مَا

بِأَنَّ كُنْ لَا تَنْتَبِزْ خِزْمَةَ التَّرْمَا

عَبْدُ الْحَمْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَشْرَفِ

عَلَى امْتِنَانِ جَلِّ عَزَائِصِ

عَلَى تَبَةِ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَا حِمِ

تَوْضُحِ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمِ

تَذَكُّرِ الْمُسْتَهْهِ وَالْمُسْتَدِ

وَزِدْنَاهَا عِلْمًا نَرَاهُ مَوْصِعَهُ

لِوَاحِدٍ وَمِنْ لَهُ مَسْمُورِ

أُرِيدَ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مُبِهِمَا

فَسَيَلُهُ مَرَجُ الْخَارِي هُمَا

<p>٢٧ ٢ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠</p>	<p>أَرْبَعَةُ أَلْفٍ وَالْمَكْرُورُ أَفْوَى لَأَنَّهُ الْوَفَادُ كَرُوا الصَّحِيحُ الزَّائِدُ عَلَى الصَّحِيحِ</p>	<p>وَحْدُ زِيَادَةِ الصَّحِيحِ إِذَا شِئْزُ مَجْمُوعُهُ خَوَانُ جَبَّازِ الرَّحِي عَلَيْ تَسَاهِيلٍ وَقَالَ مَا أَتَفَرَّدُ بِعِلَّةٍ وَلِلْحَقِّ أَنْ يُحْكَمَ مَا</p>
<p>١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠</p>	<p>صِحَّتُهُ أَوْ مِنْ صُنْفٍ خَصْرُ وَأَبْنُ خَرَمَةٍ وَكَالْمُسْتَدْرِكِ بِهِ فَذَلِكَ حَسْرٌ مَا لَمْ يُرَدِّ بَلِيغٌ وَالْبُشْتِيُّ يَدَا فِي الْحَاكِمَا</p>	<p>وَحْدُ زِيَادَةِ الصَّحِيحِ إِذَا شِئْزُ مَجْمُوعُهُ خَوَانُ جَبَّازِ الرَّحِي عَلَيْ تَسَاهِيلٍ وَقَالَ مَا أَتَفَرَّدُ بِعِلَّةٍ وَلِلْحَقِّ أَنْ يُحْكَمَ مَا</p>
<p>٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠</p>	<p>الْمُسْتَخْرَجَاتُ عَوَانَةُ وَخُورَةٌ وَاجْتِنَابُ إِذَا خَالَفَ لَفْظًا وَمَعْنَى فَقُومَ الْعَالُو مِنْ فَا يَدَيْتُهُ وَلَبَّتِ إِذَا زَادَ الْجُنْدِيُّ مَسْرًا</p>	<p>وَأَسْتَخْرَجُوا عَلَى الصَّحِيحِ كَأَنِّي عَمُوكَ الْفَظَ الْمُنُونِ لِمَا وَمَا تَزِيدُ فَاحْكُمْ بَصَحَّةً وَالْأَصْلُ نَعْمَ الْبَهْمَى وَمَرْعَا</p>

صورة الورقة (٣) ويظهر فيها بلاغ القراءة بخط المؤلف،
وآخر بخط الحافظ ابن حجر

عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مِثْرٍ وَاعْتَدَ
وَاجْتَبَى الْمُسْكَلَ خَوْفَ الْفِتَنِ
بَعْدَ الْحِكَايَاتِ مَعَ النُّوَادِرِ
مَجَالِسَ الْإِمْلَاءِ فَهُوَ حَسَنٌ
غَنَى عَنِ الْعَرْضِ لَنْ يَنْجَحَ حُصْلُ

وَجِدَّ وَأَبْدُ يَعُو إِلَى مَضْرَا
لِغَيْرِهِ وَلَا تَسَاهِلْ جَلَا
وَالشَّيْخَ بِجَلَدِهِ وَلَا تَأْقِلْ
وَلَا تَكُنْ مَعَالِ التَّكَبُّرِ

الف
 عذرة وسماع
 من صدره صاحب
 الفطن عظمي
 فلي تبارك الله
 محمد بن عبد الله
 لير له المبارك
 بالمدرسة الكاظم
 من العبد
 الكاظم
 المعذرة تسع
 معوم الازدي المبارك
 الرابع عشر
 حاكم الزمان عام
 تسع واربعمائة الف
 حبيب و سلام

أُولُو الْأَرْحَامِ كَالْتَّيْمِ	مَالِكِ أَوْلِي الدِّينِ كَالْجَفِيِّ
وَرَمَّا يَنْسَبُ مَوْلَى الْمَوْلَى	لِحَوْسَعِيدٍ بَرِّيسَارٍ أَصْلًا

أَوْ كَانَ الرُّوَاةُ وَبَلَدَانُهُمْ

وَصَاعِبُ الْأَنْسَابِ فِي الْبَلَدَانِ	فَلَسِبَ الْأَكْثَرُ لِلْأَوْكَانِ
---	------------------------------------



فَأَبْدَأَ بِالْأُولَى وَثُمَّ جِئْنَا

يُنْسَبُ لِحُلٍّ وَإِلَى النَّاجِيَةِ

خَيْرُ زَوْجٍ مَزْجَرٍ هَامِصُوهُ

إِلَيْهِ مِمَّا تَرْجِعُ الْأُمُورُ

عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ

وار على الله

وَأَنْ يَكُنْ فِي بَلَدَيْنِ سَكَنًا

وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَوْمٍ مِنْ بَلَدٍ

وَحَلَّتْ بِطَبِيعَةِ الْمِيمُونَةِ

قَوْمَنَا الْمَجُودُ وَالْمَشْكُورُ

وَأَفْضَلُ الصَّلَوةِ وَالسَّلَامِ

وَكُتِبَ بِهَا الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الشَّهْبِيرِيُّ الْكَفْتِيُّ الْهَمْدُ غُفْرَتُهُ وَلِلْمُسْلِمِينَ

صورة نهاية الأصل يظهر فيها اسم الناسخ العلامة اللغوي

محمد بن أحمد الكفتي (٥٨١٤هـ)

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

امامنا دافع عن علي جميع النصب والذكره في علوم الحديث بحسب الامام
 العلامة جامع العصر شيخ الاسلام ابي الفضل عبد الرحمن العراقي معالي الدين محمد بن
 يوسف بن محمد بن الشيخ الفاضل البارع الحجة المولود المفيد المجدد جمال الدين منقر
 الطاهر عبد الله بن الحسين النابتي عرضاً حفظه اجاز فيه فبان انه الفرد
 وتوسيع في ابراره فلم يقدّر في الترتيب وفداً حرز له ان يروى عن غيري بحسبها على
 وان يروي عن شيوخها وجميع ما هو في مجموع او محارز وما لي من مطهرها بالمد
 واستال المذاهب سبعة ما علمنا سيرة وان تطول على عصرنا يوم العرض عليه
 قاله وكنت احذر على ربح الغنى الاصل الشهير في مسهل في حجره ما علمنا بالمد
 والحمد لله والسلام على سيدنا محمد وعلي وآله وصحبه وسلم



صورة الورقة الأخيرة من الأصل، وفيها إجازة الحافظ ابن حجر بالآلفية
 لصاحب الأصل جمال الدين عبد الله النابتي

كِتَابُ التَّبَصُّرِ وَالتَّكْوِينِ

في علوم الحديث نظر الامام العلامة
 العلامة من الحديث من الدين
 عبد الرحمن العراقي
 ما لله مدته ونفعه علوه
 المسلمين

هذا الكتاب



الحمد واسأل التوفيق والهداية لا تقم طهر
 هذه النسخة المأثرة بخط الامام
 العالم العلامة الولي البارف باسمه
 سيدي الشيخ عبد الله الكوفي
 راحة الله روحه

عبد الرحمن العراقي

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله راجي ربه المقتدر
من بعد حمد الله ذي الألال
ثم صلاة وسلام رايهم
فمن المقاصد البهية
نظمها تبصر للمبتدي
لخصت فيها من الصلاح اجمعه
فحث جأ الفقل والضمير
لقال وأطلقت لفظ الشرح ما
وان تكرر لا تثير لحو التزمكا
والله ارجو في امور كلنا

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله راجي ربه المقتدر
من بعد حمد الله ذي الألال
ثم صلاة وسلام رايهم
فمن المقاصد البهية
نظمها تبصر للمبتدي
لخصت فيها من الصلاح اجمعه
فحث جأ الفقل والضمير
لقال وأطلقت لفظ الشرح ما
وان تكرر لا تثير لحو التزمكا
والله ارجو في امور كلنا

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله راجي ربه المقتدر
من بعد حمد الله ذي الألال
ثم صلاة وسلام رايهم
فمن المقاصد البهية
نظمها تبصر للمبتدي
لخصت فيها من الصلاح اجمعه
فحث جأ الفقل والضمير
لقال وأطلقت لفظ الشرح ما
وان تكرر لا تثير لحو التزمكا
والله ارجو في امور كلنا

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله راجي ربه المقتدر
من بعد حمد الله ذي الألال
ثم صلاة وسلام رايهم
فمن المقاصد البهية
نظمها تبصر للمبتدي
لخصت فيها من الصلاح اجمعه
فحث جأ الفقل والضمير
لقال وأطلقت لفظ الشرح ما
وان تكرر لا تثير لحو التزمكا
والله ارجو في امور كلنا

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله راجي ربه المقتدر
من بعد حمد الله ذي الألال
ثم صلاة وسلام رايهم
فمن المقاصد البهية
نظمها تبصر للمبتدي
لخصت فيها من الصلاح اجمعه
فحث جأ الفقل والضمير
لقال وأطلقت لفظ الشرح ما
وان تكرر لا تثير لحو التزمكا
والله ارجو في امور كلنا

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله راجي ربه المقتدر
من بعد حمد الله ذي الألال
ثم صلاة وسلام رايهم
فمن المقاصد البهية
نظمها تبصر للمبتدي
لخصت فيها من الصلاح اجمعه
فحث جأ الفقل والضمير
لقال وأطلقت لفظ الشرح ما
وان تكرر لا تثير لحو التزمكا
والله ارجو في امور كلنا

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله راجي ربه المقتدر
من بعد حمد الله ذي الألال
ثم صلاة وسلام رايهم
فمن المقاصد البهية
نظمها تبصر للمبتدي
لخصت فيها من الصلاح اجمعه
فحث جأ الفقل والضمير
لقال وأطلقت لفظ الشرح ما
وان تكرر لا تثير لحو التزمكا
والله ارجو في امور كلنا

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله راجي ربه المقتدر
من بعد حمد الله ذي الألال
ثم صلاة وسلام رايهم
فمن المقاصد البهية
نظمها تبصر للمبتدي
لخصت فيها من الصلاح اجمعه
فحث جأ الفقل والضمير
لقال وأطلقت لفظ الشرح ما
وان تكرر لا تثير لحو التزمكا
والله ارجو في امور كلنا

افتمام الحديث

إلى صحيح وضعف وحسن
بنقل عدل ضابط الفوائد
وعلة قارحة فتوزن
في ظامير القطع والمعتقد
بأنه أصح مطلقا وقيد
عن نافع كمارواه الناسك
الشافعي قلت وعنه أحمد

وأمل هذا الشار قسموا السز
فالأول المتصل الاستناد
عن مثله من غير ما شدد
والصحيح والضعيف قصدا
إمساكا عن حكا على سند
خاضع قوم فقبل مالك
مؤلاه واختر حيث عنه يسند

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله راجي ربه المقتدر
من بعد حمد الله ذي الألال
ثم صلاة وسلام رايهم
فمن المقاصد البهية
نظمها تبصر للمبتدي
لخصت فيها من الصلاح اجمعه
فحث جأ الفقل والضمير
لقال وأطلقت لفظ الشرح ما
وان تكرر لا تثير لحو التزمكا
والله ارجو في امور كلنا

وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْإِنْسَانِ
 بِمَعْنَاهُ عَدَدُ تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ وَحُضْرِ نَوْفِقِهِ
 وَوَأَفْقُ الْفَرَاغِ مِنْ تَقْدِيمِ الْيَوْمِ
 الْمُبَارَكِ الْتَّاسِعِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ
 مُوَذِّي قَعْدِ الْإِحْرَامِ سَنَةِ سِتٍّ
 وَتِسْعِينَ وَسِمَايَةٍ
 أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُضَيْمِيُّ حَبْرُهُ
 وَعَافِيَةُ مُحَمَّدٍ وَالْهَامِ
 آمِينَ



البرية
 مَلَأَهُ عَمْرُ اللَّهِ التَّوَكَّلُ عَلَيْهِ زِيَادُ امِيرِ الْمُسَرِّ امِيرِ الْمُسَرِّ
 اميرِ الْمُسَرِّ اميرِ الْمُسَرِّ اميرِ الْمُسَرِّ اميرِ الْمُسَرِّ اميرِ الْمُسَرِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَعْنِي
 يَتَوَكَّرُ رَاجِي رَيْبِهِ الْمُقْتَدِرُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْخَسَنِ الْأَثَرِيُّ
 بْنُ عَبْدِ حَمْدٍ السَّيِّدِيِّ الْأَيْمَنِيُّ عَلَى مَنِيَابِ جَلِّ عَنْهُ أَفْضَالُ
 ثُمَّ صَلَاةٌ وَسَلَامٌ ذَا شُجْرَةٍ عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ دِي الْمُرَاحِمِ
 مَعَزِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُجْتَمِعَةُ تَرْجُحُ مِنْ عِلْمِ الْحَمْدِ حُرْسُهُ
 نَظْمُهَا تَبْصِرَةٌ لِلْمُنْتَدِيكِ مَذَكِرَةٌ لِلْمُسْتَهْبِ وَالْمُسْتَدِ
 لِحَصَّتْ يَنْهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْمَعُ وَرَدَتْهَا عِلْمًا نَزَاهُ مُوضِعُهُ
 نَحْتُ جَا الْفِعْلِ وَالضَّرْبِ بِي لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مُسْتَوْزُ
 كُنَّا وَأُطْلِقْتُ لَفْظُ الشَّيْخِ سَالَا رَيْدًا ابْنَ الصَّلَاحِ بِبَيْتِهَا
 تَانِ يَكُنْ لِأَشْيَيْنِ نَحْوِ الشَّرْكَاءِ الْمُسْتَعِينِ مَعَ الْبَخَارِيِّ هَمَا
 وَاللَّهُ أَرْخُوْنِي أَسْرِعْ كُلَّهُ لِمُعْتَصِمَاتِي هَفِيقَهَا وَسَهْلَهَا
 أَقْسَامُ الْحَدِيثِ

وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ نَسَمُوا الشُّنَى كَأَنِّي هَجِجَ وَهَفِيقَ وَحَسَنَ

نَالَار

المرامى من العلماء والزُراف
 وَرَأَى إِلَى الثَّيْلِ نَسَبًا مَزَلِي عَنَاءَهُ زَهْدًا لِلْمَلِكِ
 أَوَّلُ وَلَدِ الْخَلْفِ كَمَا لَمْ يَهْتَبِهِ سَالِقُهَا بِأَزْمَةٍ خَفِي
 وَرَأَى نَسَبًا مَزَلِي مَزَلِي وَمَعْرِفَةً بِسُلَالَةٍ
 أَزْطَانِ الرَّقْدَةِ وَالْمَدَامِ
 وَفُلَانِيهِ الْأَنْبَاءُ فِي الْبُلْدَانِ مُبَيَّنًا لِلْأَرْضَابِ
 وَإِنْ تَكُنْ فِي بِلَدَيْنِ سَكَنَّا نَذَارًا لِأَوَّلِ شَرِّهَا
 وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بِلَادِهِ يَكُنْ إِلَى الشَّاحِدَةِ
 وَكَلَّمَ بِطَيْبَةِ الْبَيْمُوتَةِ وَفِي شَيْءٍ خَيْرٍ هَلْ مَعْرُفَةٍ
 نَزَّيْنَا الْمَمُودَ وَالْمَشْكُورَ إِلَيْهِمْ مِمَّا تَرَجَّعَ الْأُمُورُ
 وَأَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ

تمت بحمد الله وصلاحه
 على يد سيد الفقهاء
 الشافعية ابراهيم اللقاني
 في شهر ربيع الثاني
 في كل يوم الجمعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ
 يَقُولُ رَا حِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرُ
 مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْأَلَاءِ
 عَلَى أَمْتِيَانِ جَلَّ عَنْهُ خَصَاءُ
 نَحْمُ صَلَاحَهُ وَسَيَلَامُ مَرْفَعِهِ
 فَهَذَا الْمَقَاصِدُ الْمُهَيَّيَّةُ
 نَظْمًا بِأَبْصَرَةٍ لِلْمُسْتَدِي
 لَخَصَتْ فِيهَا أَبْرَ الصَّلَاحِ جَمْعُهُ
 فَحِثَّ جَا الْفِعْلِ وَالْضَمِيرُ
 كَقَالُوا طَلَقَتْ لَفْظُ الشَّيْخِ
 وَإِنْ يَكُنْ لَا تَنْتِزِعُ الْخَوَافِ
 وَأَنَّ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا
 أَوْ أَحَدُ وَمَنْ لَهُ مُسْتَوَرٌ
 أَوْ يَكُنْ لَا أَبَدَ الصَّلَاحِ مَهْمَا
 فَسَلِّمْ مَعَ الْبُكَارِيِّ هَمَلًا
 مَعْتَصِمًا فِي صَفْوَى وَسَهْلًا

أَقْسَامُ الْمَدِينَةِ

وَأَهْلُ هَذَا الشَّارِفِ سَمَوَاتُ
 فَالْأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ
 عَنِ مَثَلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شَدُّ وَرٍ
 إِلَى صَحِيحٍ وَصِيغُهُ فَحَسَنٌ
 يَنْتَقِلُ عِنْدَ ضَائِبِ الْمَوَادِ
 وَعِلَّةُ قَادِحَةٍ مُتَوَرِّدِي

وَبِالصَّحِيحِ

وَرَجَعَا إِلَى الْقَبِيلِ بِنَسَبٍ • مَوْلَى عَدَاةٍ وَهَذَا الْمَأْغَلُ
أُولُوهُمُ الْخَلْفُ كَالْتِمِمْ • مَا لِكَ وَلِلدِّينِ أَوْ كَالْمَجْعَمِ
وَرَجَعَا بِنَسَبٍ إِلَى الْمَوْلَى • نَحْوُ سَعِيدِ بْنِ كَيْسَارٍ أَصْلًا

٣ • أَوْطَانُ الرِّوَالَةِ وَتِلْدَانُهُمْ

وَصَاعَتِ الْأَنْسَابُ فِي الْبِلْدَانِ • فَتَسِيَلُ كَثْرُ اللَّوْطَانِ
وَإِنْ يَكُنْ فِي بِلْدَةٍ تَيْنِ سَكَا • فَأَبْدَأَ بِالْأَوَّلِيِّ وَبِهِمْ حَسَا
وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قُرْبَةٍ مِنْ بِلْدَةٍ • يَنْسَبُ لِكُلِّ وَاحِدٍ إِلَى النِّسَابِ
وَكَمَلَتْ بِطَيْبَةِ الْمَيْمُونَةِ • فَبَرَزَتْ مِنْ خَيْرِهَا صُورَةُ
فَرَبْنَا الْخَمُودَ وَالْمَشْكُورَ • إِلَيْهِ مَنَّا تَرْجِعُ الْأُمُورُ
وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ • عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ

٦ • تَمَّتْ يَوْمَ الْارْبَعَاءِ الْمُبَارَكِ بِجَهْلِهِ وَعَوْنِهِ وَحَسَنِ تَوْفِيقِهِ

• سَادِسُ عَشْرَى جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ اَحَدَى عَشْرَةِ وَمِائَةٍ

• وَآلَفُ سَنَةِ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ

• الْبَصَلَةُ وَابْنُ الْمُنْشِلِيمِ عَلَى بَيْكَاتِهِمَا الْفَقِيرُ أَحْمَدُ

• ابْنُ الْمَرْحُومِ أَحْمَدَ السَّائِي عَفَا اللَّهُ عَنْهُمَا وَلَهُ

• تَعَالَى لِحَمَاهُمَا بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ

• آمِينَ

عبد

كِتَابُ النَّبِصَةِ وَالتَّذَكُّرِ
 فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ
 نَظْمُ الشَّيْخِ الْأَمَامِ الْعَلَامَةِ الْحَافِظِ
 زَيْنِ الدِّينِ أَبِي الْقَاصِلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ
 ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَكْرٍ بْنِ بَرَاهِيمَ بْنِ الْعِرَاقِيِّ
 الْمِصْرِيِّ غُفِرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِجَمِيعِ السَّلَافِ

كِتَابُ
 بَابُ الْأَمَامِ

٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسِّرْ وَاعِزِّ
 يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَثَرِ
 مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْإِلَاحِ عَلَى اثْنَيْنِ جَلَّ عَنْ إِحْصَاءِ
 تَمَّ صَلَاحُهُ وَسَلَامُ دَارِهِ عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَا حِمِ
 هَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُبْتَدِئَةُ تَوْضِيحُ مَنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمُهُ
 نَظْمُهَا تَبَصُّرٌ لِمُبْتَدِئِي تَذَكُّرٌ لِمُنْتَهَى الْمُسْتَنَادِ
 لَحْظَتْ فِيهَا ابْنُ الصَّلَاحِ أَجْمَعُ وَزِيَّتُهَا عِلْمُ تَرَاهُ مَوْضِعُهُ
 فَبِئْسَ جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مُسْتَوْزُ
 كَالْأَوْ أَظْلَقْتُ لَفْظَ الشَّيْخِ مَا أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مِنْهُمْ مَا
 وَإِنْ كُنْ لَأَشِيرُ خَوْلاً تَزَمًا فَمُسْلِمٌ مَعَ الْخَارِئِي مُمَسَا
 وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا مُعْتَصِمًا فِي صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا
 أَقْسَمُ بِاللَّهِ بِشَيْءٍ

وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ قَسَمُوا السَّنَّ إِلَى صِجِّ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ
 فَالْأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الْأَسْنَادُ بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطٍ الْفُؤَادِ
 عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِهَا شَدُودٌ وَعِلَّةٌ قَادِحَةٌ فَتَوْذِي

٧٥ -

٢٨ ورقة

وَوَيْلٌ لِمَنْ يَنْسَبُ مَوْلَى الْمَوْلَى خَوْسَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَصْلًا
 أَوْ طَانُ الرَّوَاةِ وَبِلَدَانَهُمْ
 وَصَاعَتِ الْأَنْسَابُ فِي الْبِلْدَانِ فَتَنْسَبُ الْأَكْثَرُ لِلْأَوْطَانِ
 وَإِنْ كُنَّ فِي بِلْدَتَيْنِ شَيْكَا فَأَبْدَأُ بِالْأُولَى وَتَتِمَّ حَسُنَا
 وَمَنْ كُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بِلَدَةٍ يُنْسَبُ إِلَيْهَا إِلَى النَّاسِ حَيْثُ
 وَكَلَتْ بِطِينَةِ الْمَيْمُونَةِ فَبَرَزَتْ مِنْ خَذَرِهَا مَضُونَةٌ
 قَرْنًا مَحْمُودٌ وَالْمَشْكُورُ إِلَيْهِ مَتَا تَرَجِعُ الْإِمُورُ
 وَافْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدَا الْإِنَامِ
 تَمَّ الْتَبَصُّرُ وَالذِّكْرُ كَمَا لَلَّهِ وَعَوَّ
 عَلَّقَهَا بِأَشْعٍ شَهْرٍ مَعَ الْأَوَّلِ لَعْنَةُ الْأَسْرُوحِ كَامَّةٍ
 مُحَمَّدٌ لِي بِمَدِينَةِ الْمَسْلَامِ بِمِ الْبَيْتِ بِمِ الْكَلَى عَفَا اللَّهُ عَنْهُ



كتاب التَّصَوُّرِ وَالتَّذَكُّرِ

في علوم الجَدِّ ^{عليه السلام} ^{الخضر}

بالسَّليح مَالِخِ قَسْلَوِ تَحْمِيحِ

٢٢٨، رقم التَّصَوُّرِ مَرَّةً

تَصْنِيفُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْأَوْحَدِ مُزِيلِ دُمُورِهِ زِيَادِ جِيدِهِ

عَصِدِهِ سَيِّدِ بَاوَمَوْلَانَا الْعَبْدِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَبْدُ الرَّجِيمِ

بِابِ الْحُسَيْنِ لَطْفُ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ أَمِينٌ ٧٧٨



في تَوْفِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْمَنْعِيِّ نَهْجُ الْجَبْرِ

الْأَمِينُ
وَبِإِذْنِ الْإِسْلَامِ
وَبِإِذْنِ الْإِسْلَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَعَ الْأَوْفَاءِ وَالْمُتَّقِينَ
يَقُولُ قَوْلًا وَالْيَاكُوفُ
يَوْمَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ
عَرَّالُ الْمَرْئِ
فَالْيَاكُوفُ وَالْيَاكُوفُ
فَالْيَاكُوفُ وَالْيَاكُوفُ

وَالْحَدِيثُ الْمُرْسَلُ فِي أَنَّهُ طَلَعَ الْحَدِيثُ مَا
يُرْوَاهُ الْمُحَدِّثُ بِإِسْنَادِهِ يَصِلُ إِلَى النَّبِيِّ
فَيَقُولُ النَّبِيُّ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْهُ
كَأَنَّهُ يَذْكُرُ ذَلِكَ فَسَعِدَ مِنَ الْمُسْتَبِيعِ وَمَجْرُوحٍ وَالنَّجْوَى

رقمها الخطوط
١٦١٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَقْرَبِ
عَلَى أَمْتَانِ جَلَّ عَنْهُمَا
عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ دِي الْمُرَاحِ
تَوْصِيحٍ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رِسْمِهِ
تَذَكُّرٍ لِلْمُنْتَهَى وَالْمُسْتَقْبَلِ
وَزِدَّتْهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهُ
لَوْ أَحَدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْتَوْعٍ
أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مَبْنِيهَا
فَمَسْلَمٌ مَعَ الْخَارِي مَكْمَا
مُعْتَصِمًا فِي صُنْعِكَا وَسَمْعِكَا
وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي بِكَ

لِسُلَيْمَانَ مَنَشُورَاتٍ مَكْتَبَةِ دَارِ الْمُنَهَّاجِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بِالْبَغْدَادِ ٩

الفَيْسُ مِنَ الْعِرَاقِ

المُسَمَّاةُ بـ:

النَّبْطَةُ وَالتَّذْكَرَةُ فِي عُلُومِ الْجَدِ نَيْتٍ

لِلْحَافِظِ الشَّهِيرِ زَيْنِ الدِّينِ

أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ أَحْمَسَ بْنِ الْعِرَاقِيِّ الشَّافِعِيِّ

ت ٨٠٦ هـ

قَدَّمَ لَهَا وَرَاجَعَهَا

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الدَّكْتُورِ

عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَفِيرِ

حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقٌ وَدَرَأَةٌ

الْمَرْفُوعِ الدَّائِرَةُ الْفَرَنْسِيَّةُ

مَكْتَبَةُ دَارِ الْمُنَهَّاجِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بِالْبَغْدَادِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ يَقُولُ رَاجِحٌ رَبِّهِ الْمُقْتَدِرُ
- ٢ مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْأَلَاءِ
- ٣ ثُمَّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ دَائِمِ
- ٤ فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهَيَّمَةُ
- ٥ نَظْمُهَا تَبَصُّرَةٌ لِلْمُبْتَدِئِ
- ٦ لَخَصَّتْ فِيهَا ابْنُ الصَّلَاحِ أَجْمَعُهُ
- ٧ فَحَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ
- ٨ كـ «قَالَ» أَوْ أَطْلَقَتْ لَفْظَ «الشَّيْخِ» مَا
- ٩ وَإِنْ يَكُنْ لِشَيْنٍ نَحْوِ «الْتَزَمَا»
- ١٠ وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا
- عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَنْزَلِي
- عَلَى أَمْتَيْنِ جَلَّ عَنَّا إِخْصَاءُ
- عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَامِ
- تَوْضِيحٌ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَشْمُهُ
- تَذَكُّرَةٌ لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْتَنْدِ
- وَزِدَّتْهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهُ
- لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْتُورٌ
- أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مُبِهِمَا
- فَمُسْلِمٌ مَعَ الْجَنَارِيِّ هَمَامَا
- مُعْتَصِمًا فِي صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا

أَقْسَامُ الْحَدِيثِ

- ١١ وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ قَسَمُوا أَلْسِنَهُ
- ١٢ فَأَلَاؤُكَ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادُ
- إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيْفٍ وَحَسَنٍ
- بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطٍ الْفُؤَادِ

٨ - «مُبِهِمَا» بالوجهين كما هو في الأصل و(جب) و(س)، ووضع فوقها «معاً».

١٠ - «مُعْتَصِمًا» بفتح الصاد وكسرهما كما في الأصل، و(س) وعليها في كلتا النسختين كلمة «معاً» يعني جواز الفتح والكسر.

- ١٣ عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا سُذُوذٍ
 ١٤ وَبِالصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ قَصَدُوا
 ١٥ إِمْسَاكُنَا عَنْ حُكْمِنَا عَلَى سَنَدٍ
 ١٦ خَاضَ بِهِ قَوْمٌ، فَقِيلَ: مَا لَكَ
 ١٧ مَوْلَاهُ، وَاخْتَرَحَتْ عَنْهُ يُسْنِدُ
 ١٨ وَجَزَمَ ابْنُ حَنْبَلٍ بِالزُّهْرِيِّ
 ١٩ وَقِيلَ: زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهِ
 ٢٠ أَوْ قَابَتُ سِيرِينَ عَنِ السَّامَكِيِّ
 ٢١ النَّخَعِيِّ عَنِ ابْنِ قَيْسٍ عُلُقَمَةَ
 وَعِلَّةٍ قَارِحَةٍ فَتُوزِيهِ
 فِي ظَاهِرٍ لَا الْقَطْعَ وَالْمُعْتَمَدُ
 بِأَنَّهُ أَصَحُّ مُطْلَقًا، وَقَدْ
 عَنْ نَافِعٍ بِمَا رَوَاهُ النَّاسِكُ
 الشَّافِعِيُّ، قُلْتُ: وَعَنْهُ أَحْمَدُ
 عَنِ سَالِمِ أَبِي: عَنْ أَبِيهِ الْبَرِّ
 عَنْ جَدِّهِ، وَأَبْنُ شَهَابٍ عَنْهُ بِهِ
 عَنْهُ، أَوِ الْأَعْمَشُ عَنْ زَيْنِ الشَّانِ
 عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَمْ مِنْ عَمَمَةَ

أَصَحُّ كُتُبِ الْحَدِيثِ

- ٢٢ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحِيحِ
 ٢٣ وَمُسْلِمٌ بَعْدَهُ، وَبَعْضُ الْغُرَبَاءِ مَعَ
 ٢٤ وَلَمْ يَعْمَاهُ، وَلَكِنْ فَتَلَمَّا
 مُحَمَّدٌ، وَخُصَّ بِالرَّجَحِ
 أَجِبْ عَلَيَّ فَضَلُّوا ذَا، لَوْ نَفَعُ
 عِنْدَ ابْنِ الْأَخْرَمِ مِنْهُ قَدْ فَاتَهُمَا

١٩ - «زين العابدين» هو: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، مات في ربيع الأول سنة (٩٤هـ). انظر: تذكرة الحفاظ ١٠/٧٥، وسير أعلام النبلاء ٣٨٦/٤.

٢٤ - «ابن الأخرم»: هو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري، له مستخرج على الصحيحين، ومسنَد كبير، توفي سنة (٣٤٤هـ). انظر: التقييد لابن نقطة ١/١٣٥، والسير ١٥/٤٧٠، وتذكرة الحفاظ ٣/٨٦٤. وروى قولته: «قلما يفوت البخاري ومسلماً مِمَّا ثبت من الحديث» الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٢/٥٦٥.

- ٢٥ وَرُدَّ، لَكِنْ قَالَ يَحْيَى الْبَرُّ:
 ٢٦ وَفِيهِ مَا فِيهِ لِقَوْلِ الْجُعْفِيِّ:
 ٢٧ وَعَلَّاهُ أَرَادَ بِالتَّكْرَارِ
 ٢٨ أَرْبَعَةَ آلَافٍ، وَالْمُكْرَّرُ
 لَمْ يَفُتِ الْخَمْسَةَ إِلَّا النَّزْرُ
 «أَحْفَظُ مِنْهُ عَشْرَ أَلْفِ أَلْفٍ»
 هَا، وَمَوْقُوفٍ، وَفِي الْبُخَارِيِّ
 فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَلْفٍ ذَكَرُوا

الصَّحِيحُ الزَّائِدُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ

- ٢٩ وَخُذْ زِيَادَةَ الصَّحِيحِ إِذْ تُشْصَ
 ٣٠ بِجَمْعِهِ، تَحْوِ ابْنُ حَبَّانَ التَّرَكُّيَّ
 ٣١ عَلَى تَسَاهُلٍ، وَقَالَ: مَا أَنْفَرَدُ
 ٣٢ بِعِلَّةٍ، وَأُحَقُّ أَنْ يُحْكَمَ بِمَا
 صَحَّتْهُ أَوْ مِنْ مُصَنِّفٍ يُخَصُّ
 وَابْنُ خَزِيمَةَ، وَكَأَنَّكَ تَدْرِكُ
 بِهِ فَذَاكَ حَسَنٌ مَا لَمْ يُرَدُّ
 يَلِيْقُ، وَالْبُسَيْتِيُّ يُدَانِي الْحَاكِمَ

الْمُسْتَخْرَجَاتُ (١)

- ٣٣ وَاسْتَخْرِجُوا عَلَى الصَّحِيحِ كَأَيْفٍ
 عَوَانَةً وَنَحْوَهُ، وَأَجْتَنِبِ

٢٥ - هو الإمام الحافظ الناسك أبو زكرياء يحيى بن شرف النووي الدمشقي الشافعي (٦٣١هـ - ٦٧٦هـ). انظر: طبقات السبكي ١٦٧/٥، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٧٠/٤، وقول النووي في التقريب (مع شرحه التدريب) ١٠٥/١.

٢٦ - قول البخاري في علوم الحديث ص ١٦٣.

٢٧ - عدد حديثه بالمكرر دون المعلقات ونحوها (٧٣٩٧) حديثاً فيما عده ابن حجر في هدي الساري ص ٦٥٧.

٢٨ - في الأصل: بلاغ بخط الناظم: «بلغ الشيخ جمال الدين عبد الله النابتي، قراءة بحث عليّ؛ كتبه مؤلفه».

(١) بلاغ نصه: «بلغ الشيخ الإمام قراءة بحث قرأه... هنا في محل... كتبه أحمد بن حجر».

٣٣ - «أبي عَوَانَةٍ» في الأصل بالفتح ممنوعاً من الصرف، وهو بالكسر مع التنوين للوزن في باقي النسخ؛ نسخة: (ظ) و(ح) و(ل): «عَوَانَةٍ» ونص عليه السخاوي في فتح المعيث ٦٨/١.

- ٣٤ عَزَّوَكَ الْفَاطَةُ الْمُتَوْبِ هُمَا
إِذْ خَالَفَتْ لَفْظًا وَمَعْنَى رَبِّمَا
٣٥ وَمَا تَزِيدُ فَأَحْكَمْتَ بِصِحَّتِهِ
فَهُوَ مَعَ الْعُلُومِ مَنْ فَايَدَتِهِ
٣٦ وَالْأَصْلُ يَعْنِي الْبَيْهَقِي وَمَنْ عَزَا
وَلَيْتَ إِذْ زَادَ الْحَمِيدِي مِيزَا

مَرَاتِبُ الصَّحِيحِ

- ٣٧ وَأَرْفَعُ الصَّحِيحِ مَرُوبِي هُمَا
شَمَّ الْبُخَارِيِّ فَمُسْلِمٍ، فَمَا
٣٨ شَرَطَهُمَا حَوَى، فَشَرَطَ الْجَعْفِي
فَمُسْلِمٍ، فَشَرَطَ غَيْرِي كَفِي
٣٩ وَعِنْدَهُ النَّصْحِي لَيْسَ يُمَكِّنُ
فِي عَصْرِنَا، وَقَالَ يَحْيَى: مُمَكِّنُ

حُكْمُ الصَّحِيحَيْنِ وَالنَّعْلِقِ

- ٤٠ وَأَقْطَعُ بِصِحَّةِ لِمَا قَدْ اسْتَدَا
كَذَّالَهُ، وَقِيلَ: ظَنَّا، وَلَدَى
٤١ مُحَقِّقِيهِمْ قَدْ عَزَاهُ النَّوَوِيُّ
وَفِي الصَّحِيحِ بَعْضُ شَيْءٍ قَدْ رُوِيَ
٤٢ مُضَعَّفٌ، وَلَهُمَا بِلَا سَكَنَدُ
أَشْيَا، فَإِنْ يُجْزَمُ فَصَحَّحْ، أَوْ وَرَدَ
٤٣ مُمْرَضًا فَلَا، وَلَكِنْ يُشْعِرُ
بِصِحَّةِ الْأَصْلِ لَهُ كَيْدُ كَرُ

٣٥ - قوله: «تزيد» كما في الأصل. وفي نسخة: (ظ) و(ح) و(ل): «يزيد» بالياء التحتية فقط، وكلاهما صحيح كما نص عليه السخاوي في فتح المغيث ١/٧٠.

٣٦ - الحميدي: أبو عبد الله محمد بن فتوح الميورقي القرطبي (٤٨٨هـ).
انظر: الصلة ٢/٥٦٠. والكلام هنا على كتابه الجمع بين الصحيحين، وقد طبع بتحقيق علي البواب.

٣٩ - انظر: التقريب مع تدريب الراوي ١/١٥٧. ونصه: «والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته».

٤٢ - «مُضَعَّفٌ» كما في الأصل و(ظ). وفي هامش الأصل: «مُضَعَّفًا» وتوجيه إعرابهما ظاهر. «أَشْيَا» - بالقصر - «يُجْزَمُ» مبني للمجهول كما في الأصل و(ح).

«فَصَحَّحْ» كذا في هامش الأصل وعليه علامة تصحيح، وكذا في النسخ الأخرى، وهو الظاهر من كلام السخاوي، وفي الأصل: «فَصَحَّحْ»، وضيب عليه الناسخ.

- ٤٤ وَإِنْ يَكُنْ أَوَّلُ الْإِسْنَارِ حَذِفَ مَعَ صِيغَةِ الْجَزْمِ فَتَعْلِيْقًا عُرِفَ
٤٥ وَلَوْ أَلِجَ آخِرُهُ، أَمَّا الَّذِي لَشَيْخِهِ عَزَلَ بِقَالَ: فَكَذِبِ
٤٦ عَنْتَنِي، كَخَبَرِ الْمُعَاذِرِ لَا تَضَعُ لِابْنِ حَزْمٍ الْمُخَالَفَ^(١)

نَقْلُ الْحَدِيثِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ

- ٤٧ وَأَخَذُ مَتْنٌ مِنْ كِتَابٍ لَعَلَّ أَوْ اِحْتِجَاجٍ حَيْثُ سَاغَ قَدْ جَعَلَ
٤٨ عَرْضًا لَهُ عَلَى أَصُولٍ يُشْتَرَطُ وَقَالَ يَحْيَى النَّوَوِيُّ: أَصْلٌ فَقَطْ
٤٩ قُلْتُ: وَلِابْنِ خَيْرٍ: امْتِنَاعُ جَزْمٍ سِوَى مَرْوِيٍّ إِجْمَاعٌ

الْقِسْمُ الثَّانِي: الْحَسَنُ

- ٥٠ وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ مُخْرَجًا، وَقَدْ اشتهرت رجاله بذلك حَدُّ
٥١ حَمْدٌ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: مَا سَلِمَ مِنَ الشُّذُوزِ مَعَ رَأْيِ مَا اتُّهِمَ

٤٦ - بإزائه بلاغ القراءة على المؤلف بخطه: «بلغ جمال الدين عبدالله النابتي قراءة بحث عليّ؛ كتبه مؤلفه».

(١) «المعازف»: آلات الملاهي، «لا تَضَعُ» بفتح التاء والغين كما في سائر النسخ: أي تَمَلُّ. - كما فسّره في هامش الأصل -، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْيَضَعِي إِلَيْهِ أَفْعَدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾.

٤٨ - قول النووي في التقريب مع شرحه تدريب الراوي ١/ ١٦٣.

٤٩ - «ابن خير»: أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي الإشبيلي (٥٧٥هـ). وانظر كلامه في فهرسته ص ١٦.

«جَزْمٌ» في هامش الأصل و(س) وعليها صح، وفي نسخة مقابلة بالأصل، و(ظ): «نَقْلٌ» وقد رجع عنها الناظم.

٥١ - «حَمْدٌ»: هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البُستِي (٣١٩ - ٣٨٨هـ).

انظر: التقييد لابن نقطة ١/ ٢٥٤، وقوله في: معالم السنن ١/ ١١، وفي علوم الحديث ص ١٧٤، وتدريب الراوي ١/ ١٦٦.

- ٥٢ بِكَذِبٍ، وَلَمْ يَكُنْ فَرْدًا وَرَدُّ
 ٥٣ وَقِيلَ: مَا ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ
 ٥٤ وَقَالَ: بَانَ لِي بِإِمْعَانِي النَّظَرُ
 ٥٥ قِسْمًا، وَزَادَ كَوْنَهُ مَا عُدَّ لِلَا
 ٥٦ وَالْفُقُهَاءُ كَأَحْمَدَ يَسْتَعْمِلُهُ
 ٥٧ وَهُوَ بِأَقْسَامِ الصَّحِيحِ مُلْحَقٌ
 ٥٨ فَإِنْ يُقَالُ: يُجْتَبَى بِالضَّعِيفِ
 ٥٩ رَوَاتُهُ بِسُوءِ حِفْظٍ يُجْبَرُ
 ٦٠ وَإِنْ يَكُنْ لِكَذِبٍ أَوْ شَكَا
 ٦١ أَلَا تَرَى الْمُرْسَلِ حَيْثُ أُسْنِدَا
 ٦٢ وَأَحْسَنُ الْمَشْهُورِ بِالْعَدَالَةِ
 ٦٣ طُرُقٌ آخَرَى نَحْوَهَا مِنَ الطُّرُقِ
 ٦٤ إِذْ تَابَعُوا مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو
- قُلْتُ: وَقَدْ حَسَنَ بَعْضُ مَا انْفَرَدَ
 فِيهِ، وَمَا بِكُلِّ ذَا حَدٍّ حَصَلَ
 أَنَّ لَهُ قِسْمَيْنِ كُلُّ قَدْ ذَكَرُ
 وَلَا يَنْكِرُ أَوْ شُدُودِ شُمُولَا
 وَالْعُلَمَاءُ أَجَلُ مِنْهُمْ يَقْبَلُهُ
 حُجَّتِيَّةً، وَإِنْ يَكُنْ لَا يُلْحَقُ
 فَقُلْ: إِذَا كَانَتْ مِنَ الْمُوصُوفِ
 بِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ يُذَكَّرُ
 أَوْ قَوِي الضَّعْفِ فَانَّم يُجْبَرُ ذَا
 أَوْ أَمْرُسَلُوا كَمَا بَحِيَ اعْتَصَدَا
 وَالصَّدَقِ رَاوِيهِ إِذَا أَتَى لَهُ
 صَحْحَتُهُ كَمَا تَنْ «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ»
 عَلَيْهِ، فَأَرْتَقَى الصَّحِيحَ يَجْرِي

٥٢ - قول الترمذي في العلل آخر الجامع. انظره في: جامع الترمذي ٧٤٢/٥، وشرح ابن رجب ٣٤٠/١.

٥٣ - «وقيل»: القائل هو أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي في الموضوعات ١٤/١: «ما فيه ضعف قريب مُحْتَمَلٌ وهذا هو الحديث الحسن، ويصلح البناء عليه والعمل به».

٥٤ - «بإمعاني»، بالياء كما في الأصل و(جب)، وبحدفها كما في (س) و(ح)، وراجع: علوم الحديث ص ١٧٥.

٥٦ - «يَسْتَعْمِلُهُ»، بالياء كما في الأصل و(ح)، وفي (س) و(ظ) و(ل): «تَسْتَعْمِلُهُ».

٦٣ - رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عند الترمذي في الجامع، الطهارة (٢٢).

- ٦٥ قَالَ: وَمِنْ مَظِنَّةٍ لِلْحَسَنِ
٦٦ فَإِنَّهُ قَالَ: ذَكَرْتُ فِيهِ
٦٧ وَمَا بِهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ قُلْتُهُ
٦٨ فَمَا بِهِ، وَلَمْ يُصَحِّحْ وَسَكَتَ
٦٩ وَابْنُ رَشِيدٍ قَالَ: وَهُوَ مُتَّجِهٌ
٧٠ وَلِلْإِمَامِ الْيَعْمُرِيِّ إِنْ شَاءَ
٧١ حَيْثُ يَقُولُ: جُمْلَةُ الصَّحِيحِ لَا
٧٢ فَاحْتِاجَ أَنْ يَنْزِلَ فِي الْإِسْنَادِ
٧٣ وَتَحْوِهِ، وَإِنْ يَكُنْ ذُو السَّبْقِ
٧٤ هَلَّا قَضَى عَلَى كِتَابِ مُسْلِمٍ
٧٥ وَالْبُغْوِيُّ إِذْ قَسَمَ الْمَصَابِيحَ
٧٦ أَنَّ الْحَسَانَ مَا رَوَاهُ فِي السُّنَنِ
٧٧ كَانَ أَبُو دَاوُدَ أَقْوَى مَا وَجِدَ
- جَمَعَ أَبِي دَاوُدَ، أَيُّ: فِي السُّنَنِ
مَا صَحَّ أَوْ تَارَبَ أَوْ يَحْكِيهِ
وَحَيْثُ لَا، فَصَالِحٌ خَرَجَتْهُ
عَلَيْهِ، عِنْدَهُ لَهُ الْحُسْنُ ثَبَتَ
قَدْ يَبْلُغُ الصَّحَّةَ عِنْدَ مُخْرِجِهِ
قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ يَحْكِي مُسْلِمًا
تُوجَدُ عِنْدَ مَا لَكَ وَالنُّبْلَا
إِلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ
قَدْ فَاتَهُ أَذْرَكَ بِاسْمِ الصَّدَقِ
بِمَا قَضَى عَلَيْهِ بِالنَّحْكِمِ
إِلَى الصَّحَاحِ وَالْحَسَانِ جَانِحًا
رَدَّ عَلَيْهِ؛ إِذْ بِهَا غَيْرُ الْحَسَنِ
يُرْوِيهِ، وَالضَّعِيفَ حَيْثُ لَا يَجِدُ

٦٧ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص ٢٧.

٦٨ - هُنَا بِلَاغُ قِرَاءَةِ عَلَى النَّاظِمِ بِخَطِّهِ: «بَلَّغَ جَمَالَ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ النَّابِتِي قِرَاءَةَ بَحْثِ عَلِيٍّ؛ كَتَبَهُ مُؤَلِّفُهُ».

٧٠ - «الْيَعْمُرِيُّ»: أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ سَيِّدِ النَّاسِ الْأَنْدَلُسِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت ٧٣٤هـ)، وَقَوْلُهُ فِي كِتَابِهِ: النِّفْحُ الشَّدِيدُ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ ١/ ٢١١ - ٢١٥.

٧٥ - قَوْلُ الْبُغْوِيِّ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ مَصَابِيحُ السَّنَةِ ٢/١، وَمَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَهُ عَلِمَ أَنَّهُ لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ فِيمَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ.

٧٧ - «وُجِدَ» كَمَا فِي الْأَصُولِ، قَالَ السَّخَاوِيُّ: «بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ كَمَا رَأَيْتُهُ بِخَطِّ النَّازِمِ، =

- ٧٨ فِي الْبَابِ غَيْرُهُ، فَذَلِكَ عِنْدَهُ
 ٧٩ وَالنَّسَبُ يُخْرِجُ مَنْ لَمْ يَجْمَعُوا
 ٨٠ وَمَنْ عَلَيْهِمَا أَطْلَقَ الصَّحِيحَا
 ٨١ وَدُونَهُمَا فِي رُتَبَةٍ مَا جَعَلَا
 ٨٢ كَمُسْنَدِ الطَّلِيَّانِ وَأَحْمَدَا
 ٨٣ وَالْحُكْمُ لِلْإِسْنَادِ بِالصَّحَّةِ أَوْ
 ٨٤ وَأَقْبَلُهُ إِنْ أَطْلَقَهُ مَنْ يُعْتَمَدُ
 ٨٥ وَاسْتَشْكَلَ الْحُسْنَ مَعَ الصَّحَّةِ فِي
 ٨٦ بِهِ الضَّعِيفَ، أَوْ يُرَدُّ مَا يَخْتَلِفُ
 ٨٧ وَلَا فِي الْفَتْحِ فِي الْإِقْتِرَاحِ
 ٨٨ وَإِنْ يَكُنْ صَحَّ فَلَيْسَ يَلْتَبَسُ
 ٨٩ وَأُورِدُوا مَا صَحَّ مِنْ أَفْرَادٍ
- مِنْ رَأْيٍ أَقْوَى قَالَهُ ابْنُ مَسْنَدِهِ
 عَلَيْهِ تَرْكًا، مَذْهَبُ مُتَسِعٍ
 فَقَدْ أَقْرَبَ تَسَاهُلًا صَرِيحًا
 عَلَى الْمَسَائِدِ فَيُدْعَى الْجَفَلَا
 وَعَدُّهُ لِلدَّارِمِيِّ أَنْ تُقَدَّ
 بِالْحُسْنِ دُونَ الْحُكْمِ لِلْمُسْنَدِ رَأْوَا
 وَلَمْ يُعَقِّبْهُ بِضَعْفٍ يُنْتَقَدُ
 مَتْنٌ، فَإِنْ لَفْظًا يُرَدُّ فَقُلْ صِفِ
 سَنَدُهُ، فَكَيْفَ إِنْ قُرِدُّ وَصِفِ
 أَنَّ أَنْفِرَادَ الْحُسْنِ ذُو أَصْطِلَاحٍ
 كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنٌ، لَا يَنْعَكِسُ
 حَيْثُ اشْتَرَطْنَا غَيْرَ مَا إِسْنَادٍ

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: الضَّعِيفُ

- ٩٠ أَمَّا الضَّعِيفُ فَهُوَ مَا لَمْ يَبْلُغْ
 مَرْتَبَةَ الْحُسْنِ، وَإِنْ بَسُطَ بَغْيٌ

= ويجوزُ بناؤه لِلْفَاعِلِ، وَهُوَ أَظْهَرُ فِي الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَنْسَبَ. فتح المغيث ١/١٤٦.
 ٨٠ - يعني: الخطيب في تاريخ بغداد ٢/٤٢، والسُّلَفِيُّ في مقدمة معالم السنن، وهي مطبوعة مع المعالم للخطابي ١٤٦/٨ وَمَنْ وَافَقَهُمَا.
 ٨٧ - أبو الفتح ابن دقيق العيد المتوفى (٧٠٢هـ) في كتابه الاقتراح في بيان الاصطلاح ص ٢٠٠.
 ٨٩ - إزاء البيت بلاغ قراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

- ٩١ فَفَاقِدْ شَرْطَ قَبُولِ قِسْمٍ
وَأَشْنَيْنِ قِسْمٍ غَيْرُهُ وَضَمُّوْا
٩٢ سِوَاهُمَا فَثَالِثٌ، وَهَكَذَا
قِسْمٌ سِوَاهَا، ثُمَّ زِدْ غَيْرَ الَّذِي
٩٣ وَعَدَّهُ الْبُسْتِيُّ فِيمَا أَوْحَى
لِتِسْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ نَوْعًا

الْمَرْفُوعُ

- ٩٥ وَسَمَّ مَرْفُوعًا مُضَافًا لِلتَّيْبِ
وَمَنْ يُقَابِلُهُ بِذِي الْإِرْسَالِ
وَأَشْتَرَطَ الْخَطِيبُ رَفَعَ الصَّاحِبِ
فَقَدْ عَنَى بِذَلِكَ ذَا اتِّصَالِ

الْمُسْتَنْدُ

- ٩٧ وَالْمُسْتَنْدُ الْمَرْفُوعُ أَوْ مَا قَدْ وُصِلَ
وَالثَّلَاثُ الرَّفْعُ مَعَ الْوَصْلِ مَعًا
لَوْ مَعَ وَقْفٍ، وَهُوَ فِي هَذَا يَقِلُّ
شَرْطُ بِهِ الْحَاكِمُ فِيهِ قَطْعًا

- ٩١ - «فَفَاقِدْ شَرْطَ» كما في الأصل و(ح) و(ل) و(ظ) وهامش (س) وكتب عليه: «صح»،
وفي (جب) و(س) وهامش الأصل (خ): «فَفَقْدُ شَرْطِ الْقَبُولِ».
٩٢ - «مَبْدُوءٍ» وفي (ل): «مَبْدُوءٌ» بالتخفيف.
٩٤ - «الْبُسْتِيُّ»: ابنُ حَبَّانَ، السابق ذكره عند الناظم في البيت (٣٠).

واعلم أن العلماء تنازعوا في قول ابن حبان هذا أين قاله، وفي أي كتاب؟. فقال
الزركشي في النكت ٣٩١/١: «هو في مقدمة كتابه المجروحين من المحدثين»، وتعقبه
الحافظ بما محضله: «أن ما قسمه ابن حبان في مقدمة المجروحين الأسباب الموجبة
للضعف في الرواة». ثم إنَّ عددَ الأسباب عنده في المجروحين (٢٠) عشرون فقط،
وهنا تسعة وأربعون.

قال: «والحاصل أن الموضوع الذي ذكر ابن حبان فيه ذلك ما عرفنا مَظَنَّتَهُ». انظر:
النكت ٤٩٢/١.

- ٩٥ - انظر قول الخطيب في: الكفاية ص ٣٧.
٩٨ - قول الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١٧، وعلوم الحديث لابن الصلاح
ص ١٩١.

الْمُتَّصِلُ وَالْمَوْصُولُ

- ٩٩ وَإِنْ تَصِلْ بِسِنْدٍ مَنُقُولًا فَسَمِّهِ مُتَّصِلًا مَوْصُولًا
١٠٠ سَوَاءٌ الْمَوْقُوفُ وَالْمَرْفُوعُ وَلَمْ يَرَوْا أَنَّ يَدْخُلُ الْمَقْطُوعُ

الْمَوْقُوفُ

- ١٠١ وَسَمِّ بِالْمَوْقُوفِ مَا قَصَرْتَهُ بِصَاحِبٍ وَصَلْتَ أَوْ قَطَعْتَهُ
١٠٢ وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ سَمَّاهُ الْأَثَرُ وَإِنْ تَقِفَ بِغَيْرِهِ قِيْدٌ تَبَرُّ

الْمَقْطُوعُ

- ١٠٣ وَسَمِّ بِالْمَقْطُوعِ قَوْلَ النَّابِغِيِّ وَفَعَلَهُ، وَقَدْ رَأَى لِلشَّافِعِيِّ
١٠٤ تَعْبِيرَهُ بِهِ عَنِ الْمُنْقَطِعِ قُلْتُ: وَعَكْسُهُ أَصْطِلَاحُ الْبَرْدَعِيِّ

الْمَرْفُوعُ

- ١٠٥ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ "مِنَ السُّنَّةِ" أَوْ نَحْوُ أَمْرِنَا بِحُكْمِهِ الرَّفْعُ وَلَوْ
١٠٦ بَعْدَ النَّبِيِّ قَالَهُ بِأَعْصِرِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ
١٠٧ وَقَوْلُهُ "كُنَّا نَرَى" إِنْ كَانَ مَعَ عَصِرِ النَّبِيِّ مِنْ قَبِيلِ مَا رَفَعَ
١٠٨ وَقِيلَ: لَا، أَوْ لَا فَلَا، كَذَلِكَ لَهْ وَلِلْخَطِيبِ قُلْتُ: لَكِنْ جَعَلَهُ

١٠٢ - «بِغَيْرِهِ» كما في الأصول، وفي (جب): «بتابع» وَتَبَّهَ فِي هَامِش (س) أَنَّهُ ثَبِتَ فِي نَسْخَةٍ أُخْرَى، قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ١/ ١٩٠: «وَفِي بَعْضِ النُّسخِ «بتابع»، وَالْأَوَّلَى أَشْمَلٌ».

١٠٣ - انْظُرْ: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٩٦.

١٠٤ - «الْبَرْدَعِيُّ» وَفِي (ل): «الْبَرْدَعِيُّ» بِالْمَعْجَمَةِ، وَهُوَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ بْنِ رُوحِ الْبَرْدِجِيِّ الْبَرْدَعِيُّ (٣٠١هـ). انْظُرْ: تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ ٢/ ٧٤٦.

* إِزَاءَ الْبَيْتِ بِلَاغُ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْمُؤَلِّفِ بِخَطِّهِ: «بَلَّغَ جَمَالَ الدِّينِ عَبْدَ اللَّهِ النَّابِغِيَّ قِرَاءَةً بِحَثِّ عَلِيٍّ؛ كَتَبَهُ مُؤَلِّفُهُ».

١٠٨ - جَمَعَ النَّاضِمُ فِي نِصْفِ بَيْتِ «لَا» النَّافِيَةِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، مِمَّا جَعَلَ فَهْمَ الْمُرَادِ مِنَ الْبَيْتِ =

ابْنُ الْخَطِيبِ وَهُوَ الْقَوِيُّ
يُقَرَّعُ بِالْأُظْفَارِ مِمَّا وَقَفَا
وَالرَّفْعُ سِتْرٌ لِّلشَّيْخِ ذُو تَصَوُّبٍ
رَفْعًا فَمَحْمُولٌ عَلَى الْأَسْبَابِ
رَوَايَةً «يَنْمِيهِ» رَفْعٌ فَإِنَّبِيَهُ
قُلْتُ: «مِنَ السُّنَّةِ عَنْهُ نَقَلُوا
نَحْوُ» أُمِرْنَا مِنْهُ «لِلغَزَالِي»
يُقَالُ رَأْيًا حُكْمُهُ الرَّفْعُ عَلَى
فَالْحَاكِمُ الرَّفْعُ هَذَا أَثَبَتَا

١٠٩ مَرْفُوعًا الْحَاكِمُ وَالرَّازِي
١١٠ لَكِنْ حَدِيثُ «كَانَ بَابُ الْمُصْطَلَفَى
١١١ حُكْمًا لَدَى الْحَاكِمِ وَالْخَطِيبِ
١١٢ وَعَدُّ مَا فَسَّرَهُ الصَّحَابِيُّ
١١٣ وَقَوْلُهُمْ «يَرْفَعُهُ» يَبْلُغُهُ
١١٤ وَإِنْ يُقَالُ عَنْ تَابِعٍ فَمُرْسَلٌ
١١٥ تَصَحِّحٌ وَقَفِيهِ، وَذُو اخْتِمَالٍ
١١٦ وَمَا أَتَى عَنْ صَاحِبِ بَحْثٍ لَا
١١٧ مَا قَالُ فِي الْمَحْصُولِ نَحْوُ مَنْ أَتَى

= عسيراً، ومعنى البيت ملخصاً: إذا قال الصحابي: «كنا نفعل كذا» ونحوه إذا لم يُضَفَّه
إلى زمان النبي ﷺ فهو من قبيل الموقوف، وإن أضافه إلى زمان النبي ﷺ فالذي
عليه أهل الحديث وجزم به الحاكم أنه مرفوع؛ وهو مذهب الخطيب وابن الصلاح.
والى هذا مرجع الضمير في «كَذَاكَ لَهُ».

وجاء عن الإسماعيلي: أنه أنكر أن يكون مرفوعاً مطلقاً؛ سواء قُيِّدَ أم لم يُقَيَّدَ بعصر
النبي ﷺ، وهو الذي أشار إليه الناظم بقوله: «وقيل لا»، وحق هذه العبارة أن تؤخر
بعد ذلك، لكنه اضطره النظم...

١١٠ - الحديث رواه الحاكم في علوم الحديث ص ١٩ عن المغيرة بن شعبة. ورواه البخاري
في الأدب المفرد (١٠٨٠)، والخطيب في الجامع ١/١٦١ من حديث أنس رضي الله عنه.

١١١ - قال ابن الصلاح: «بل هو مرفوع...». انظر: علوم الحديث ص ١٩٨.

١١٤ - انظر: التقييد والإيضاح ص ٦٠، وفتح المغيب ١/٢٢١.

١١٥ - «للغزالي» أي: أبي حامد في المستصفى ١/١٣١.

١١٧ - المحصول للفخر الرازي ٤/٤٤٩. «ومن أتى ساحراً أو عرافاً فقد كفر بما أنزل على
مُحَمَّدٍ ﷺ» من قول ابن مسعود؛ رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٨، وابن
الجعدي في مسنده ١/٣٧١ (٢٥٥٤)، والبزار كما في كشف الأستار (٢٠٦٧)،
والطبراني في الأوسط ٢/١٢٣ (١٤٥٣)، وانظر: مجمع الزوائد ٥/١١٨.

١١٨ وَمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُحَمَّدٌ، وَعَنْهُ أَهْلُ الْبَصَرَةِ.

١١٩ كَرَّرَ: قَالَ بَعْدُ، فَالْخَطِيبُ رَوَى بِهِ الرَّفْعَ وَذَا يَحْيَى

الرَّسَلُ

١٢٠ مَرْفُوعٌ تَابِعٍ عَلَى الْمَشْهُورِ مُرْسَلٌ أَوْ قَيْدُهُ بِالْكَبِيرِ

١٢١ أَوْ سَقَطَ رَأْيُ مَنْهُ، ذُو أَقْوَالٍ وَالْأَوَّلُ الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ

١٢٢ وَأَحْجَجَ مَا لَكَ كَذَا التَّنْعَاتُ وَتَابِعُوهُمْ مَا بِهِ وَدَانُوا

١٢٣ وَرَدَّهُ جَاهِرُ النَّقَادِ لِلْجَهْلِ بِالسَّاقِطِ فِي الْأِسْنَادِ

١٢٤ وَصَاحِبُ التَّمْهِيدِ عَنْهُمْ نَقَلَهُ وَمُسْلِمٌ صَدَّرَ الْكِتَابَ أَصْلَهُ

١٢٥ لَكِنْ إِذَا صَحَّ لَنَا مَخْرَجُهُ بِمُسْنَدٍ أَوْ مُرْسَلٍ يُخْرِجُهُ

١٢٦ مِنْ لَيْسَ بِرُوِيٍّ عَنْ رِجَالِ الْأَوَّلِ نَقَبَلَهُ، قُلْتُ: الشَّيْخُ لَمْ يَفْصَلِ

١١٨ - محمد: هو ابن سيرين، والبيت بكسر التاء في رَوِيَّه كما في النسخ، ونصر عليه السخاوي في فتح المغيث ٢٣٢/١.

١١٩ - انظر: الكفاية للخطيب ص ٤١٩.

* وهنا بلاغ القراءة: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

١٢١ - «سَقَطَ» وجهان كما في الأصل، وفي (ظ) و(جب): «سَقَطَ» بالضم، وفي (س) و(ح) بالكسر، وهو الذي نص عليه السيوطي في شرحه ص ٧٣.

١٢٤ - الإمام أبو عمر بن عبد البر في: التمهيد ٦/١، والإمام مسلم في مقدمة الصحيح ١/٣٠.

١٢٦ - «نَقَبَلَهُ» بالجزم، مع أن أداة الشرط غير جازمة، وهذا يجوز للضرورة، واستشهدوا له بقول الشاعر:

وَإِذَا تُصِيبُكَ مُصِيبَةٌ فَاصْبِرْ لَهَا وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ

ولو قال الناظم في البيت السابق: «لَكِنْ مَتَى صَحَّ» لخرج من الخلاف كما أفاده تلميذه الحافظ ابن حجر، وانظر: فتح المغيث ٢٥٨/١.

- ١٢٧ وَالشَّافِعِيُّ بِالْكَبَارِ قَيِّدًا وَمَنْ رَوَى عَنِ الثَّقَاتِ أَبَدًا
١٢٨ وَمَنْ إِذَا شَارَكَ أَهْلَ الْحِفْظِ وَافَقَهُمْ إِلَّا بِنَقْصِ لَفْظٍ
١٢٩ فَإِنْ يُقَالُ: قَالِمُسْنَدُ الْمُعْتَمَدِ فَقُلْ: دَلِيلَانِ بِهِ يَعْتَصِدُ
١٣٠ وَرَسَمُوا مُنْقَطِعًا عَنْ رَجُلٍ وَفِي الْأَصُولِ نَعْنُهُ بِالْمُرْسَلِ
١٣١ أَمَّا الَّذِي أَرْسَلَهُ الصَّحَابِيُّ فَحَكْمُهُ الْوَصْلُ عَلَى الصَّوَابِ

المنقطع والمفضل

- ١٣٢ وَسَمَّ بِالْمُنْقَطِعِ الَّذِي سَقَطَ قَبْلَ الصَّحَابِيِّ بِهِ رَافِقُطُ
١٣٣ وَقِيلَ: مَا لَمْ يَتَّصِلْ، وَقَالَ لَا بَأْسَ بِالْأَقْرَبِ، لَا اسْتِعْمَالًا
١٣٤ وَالْمُفْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ أَشْنَانِ فَصَاحِدًا، وَمِنْهُ قِسْمٌ ثَانِي
١٣٥ حَذَفُ النَّبِيِّ وَالصَّحَابِيِّ مَعًا وَوَقَفَ مَتْنُهُ عَلَى مَنْ تَبِعَا

العقبة

- ١٣٦ وَصَحَّحُوا وَصَلَ مُعْنَعِينَ سَلِمَ مِنْ دُلسَةِ رَاوِيهِ، وَاللَّقَاءُ عُلِمَ
١٣٧ وَبَعْضُهُمْ حَكَى بِذَا إِجْمَاعًا وَمُسْلِمٌ لَمْ يَشْرُطْ إِجْمَاعًا

١٣٠ - نقله الجويني في البرهان ١/٦٤١، وراجع: النكت للزركشي ١/٤٤٨، وفتح المغيـث ٢٦٨/١. وسكت عليه الناظم فلم يتعقبه، فأكمل البرهان الحلبي ذلك، وقال:
قُلْتُ: الْأَصَحُّ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ لَكِنَّ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُجْهَلُ
١٣١ - نص قراءة على الناظم: «بَلَّغَ جَمَالَ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ النَّابِئِيُّ قِرَاءَةً عَلَيَّ وَالْجَمَاعَةُ سَمَاعًا» كُتِبَ مَوْلَاهُ.

١٣٣ - «وقالا» الألف للإطلاق وليست للثنية، والمراد بهذا ابن الصلاح.
«لَا اسْتِعْمَالًا» كما في الأصل و(ظ). وفي المطبوع و(غ): «لا استعمالًا» وهو خطأ؛ لأن مراده بأنه الأقرب من حيث المعنى واللغة فالانقطاع ضد الاتصال، وليس بأقرب بالنسبة لاستعمال المحدثين واصطلاحهم الخاص، راجع: فتح المغيـث ٢٧٨/١.

١٣٧ - «مسلم» في مقدمة الصحيح (١/٨٨): باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن. وراجع: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٢٤.

- ١٣٨ لَكِنْ تَعَاَصَرًا، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ
 ١٣٩ مَعْرِفَةُ الرَّاويِ بِالْأَخْذِ عَنْهُ
 ١٤٠ مُنْقَطِعٌ، حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ
 ١٤١ سَوَّوْا، وَلِلْقَطْعِ نَحَا الْبُرْدِيِّجِ
 ١٤٢ قَالَ: وَمِثْلُهُ رَأَى ابْنُ شَيْبَةَ
 ١٤٣ قُلْتُ: الصَّوَابُ أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ مَا
 ١٤٤ يُحْكَمُ لَهُ بِالْوَصْلِ كَيْفَ مَا رَوَى
 ١٤٥ وَمَا حَكَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ
 ١٤٦ وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ عَنْ فِي ذَا التَّرَمَنِ
- طُولُ صَحَابَةٍ، وَبَعْضُهُمْ شَرَطُ
 وَقِيلَ: كُلُّ مَا أَتَانَا مِنْهُ
 وَحُكْمُ "أَنَّ" مُحْكَمٌ عَنْ "فَالْجُلُ"
 حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ فِي التَّخْرِيجِ
 كَذَالَهُ، وَلَمْ يُصَوِّبْ صَوْبَهُ
 رَوَاهُ بِالشَّرْطِ الَّذِي تَقَلَّمَا
 بِقَالَ أَوْ عَنْ أَوْبَاتٍ فَسَوَّوْا
 وَقَوْلٍ يَعْقُوبَ عَلَى ذَا نَزْلِ
 إِجَانَةً، وَهُوَ يَوْصِلُ مَا قَمَنْ

تَعَارُضُ الْوَصْلِ وَالْإِسْكَاحِ، أَوِ الرَّفْعِ وَالْوَقْفِ

- ١٤٧ وَأَحْكَمُ لَوْصِلِ ثِقَةٍ فِي الْأَظْهَرِ
 ١٤٨ وَتَسَبُّ الْأَوَّلَ لِلنُّظَارِ
 ١٤٩ لَوْصِلَ "لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ"
- وَقِيلَ: بَلْ إِنْ سَأَلَهُ لِلْكَثَرِ
 أَنَّ صَحَّحُوهُ، وَقَضَى الْبُخَارِيُّ
 مَعَ كَوْنِهِ مِنْ أَرْسَلَهُ كَالْجَبِلِ

١٤٣ - التقييد والإيضاح ص ٧٢.

١٤٦ - "قَمَنْ" - بفتح الميم حتى يسلم من عيب الترجيح - أي: حقيق. وراجع: فتح الباقي
 لذكرباء الأنصاري ٢١٥/١.

* هُنا نص بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة
 بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

١٤٩ - «لَوْصِلَ» باللام كما في الأصل و(س) و(جب)، وفي (ح): «لَوْصِلَ» بالباء.

«لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ» حديث أبي موسى الأشعري؛ رواه أبو داود ٥٨٦/٢ (٢٠٨٥)،
 والترمذي في الجامع ٣/٣٩٨ (١١٠١)، وابن ماجه ١/٣٤٧ (١٨٨٧). وقول البخاري
 رواه البيهقي في الكبرى ٧/١٠٨؛ قال: «الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة».
 والحديث رواه شعبه والثوري عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلاً.

- ١٥٠ وَقِيلَ: الْكَثْرُ وَقِيلَ: الْأَخْفَظُ شَمَّ فَمَا إِرْسَالُ عَدْلٍ يَحْفَظُ
١٥١ يَقْدَحُ فِي أَهْلِيَّةِ الْوَأَصِلِ، أَوْ مُسْنَدِهِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَرَأَوْا
١٥٢ أَنْ الْأَصَحَّ الْحَكْمُ لِلرَّفْعِ وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ فِي ذَا وَذَا كَمَا حَكَوْا

التَّدْلِيلُ

- ١٥٣ تَدْلِيلُ الْإِسْنَادِ كَمَنْ يَسْقِطُ مَنْ حَدَّثَهُ، وَيَرْتَقِي بَعْدَ وَأَنْتَ
١٥٤ وَقَالَ، يُوهِمُ اتِّصَالًا، وَاخْتِلَافُ فِي أَهْلِهِ، فَالَرَّدُ مُطْلَقًا ثَقِفْ
١٥٥ وَالْأَكْثَرُونَ قَبِلُوا مَا صَرَّحَا نِقَاتُهُمْ بِوَصْلِهِ وَصَحَّحَا
١٥٦ وَفِي الصَّحِيحِ عِدَّةٌ كَالْأَعْمَاشِ وَكَهَشِيمٍ بَعْدَهُ، وَفَلَّشَ
١٥٧ وَذَمَّهُ شُعْبَةُ ذُو الرُّسُوحِ وَدُونَهُ التَّدْلِيلُ لِلشُّيُوخِ
١٥٨ أَنْ يَصِفَ الشَّيْخَ بِمَا لَا يَعْرِفُ بِهِ، وَذَا بِمَقْصِدٍ يَخْتَلِفُ
١٥٩ فَشَرُّهُ لِلضَّعِيفِ وَاسْتِصْغَارًا وَكَالْخَطِيبِ يُوهِمُ اسْتِكْثَارًا
١٦٠ وَالشَّافِعِيُّ أَثْبَتَهُ بِمَرَّةٍ قُلْتُ: وَشَرُّهَا أَخَوَالُ الشُّوَيْبَةِ

الشَّاذُّ

- ١٦١ وَذُو الشُّذُوزِ مَا يَخَالِفُ الثَّقَةَ فِيهِ أَمَّا، فَالشَّافِعِيُّ حَقَّقَهُ

- ١٥٢ - «الرَّفْعُ» بِاللَّامِ كَمَا فِي الْأَصُولِ، وَفِي (ظ): «بِالرَّفْعِ». وَفِي الْأَصْلِ بَعْدَ الْبَيْتِ بِلَاغٌ
لِلْقِرَاءَةِ عَلَى النَّازِمِ بِخَطِّهِ كَمَا سَبَقَ فِي رَقْمِ (١٤٦).
١٥٩ - انظر: الكفاية للخطيب ٤٠٣.
١٦٠ - انظر: الرسالة للشافعي ص ٣٧٩ (١٠٣٣)، وبعد البيت نص بلاغ القراءة على
المؤلف بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».
وفي (س) مقابله بلاغ نصه: «بلغت سماعاً في السابع».
١٦١ - انظر: مناقب الشافعي لابن أبي حاتم ص ٢٣٣، ومعرفة علوم الحديث ص ١١٩،
والمعرفة للبيهقي ٢٠/١، والكفاية للخطيب ص ١٤٨.

- ١٦٢ وَالْحَاكِمُ اخْتَلَفَ فِيهِ مَا اشْتَرَطَ
 ١٦٣ وَرَدَّ مَا قَالَا بِفَرْدِ الثَّقَةِ
 ١٦٤ وَقَوْلِ مُسْلِمٍ: رَوَى الزُّهْرِيُّ
 ١٦٥ وَاخْتَارَ فِيمَا لَمْ يَخَالَفْ أَنْ مَنَ
 ١٦٦ أَوْ بَلَغَ الضَّبْطَ فَصَحَّحَ، أَوْ بَعْدَ
- وَالْخَلِيلِيُّ مُفْرَدُ الرَّوِيِّ فَقَطَ
 كَانَتْ هِيَ عَرَبِيَّةً الْوَلَا وَالْهَبَةُ
 تَسْعِينَ قَرْدًا كُلُّهَا قَوِيٌّ
 يَقْرُبُ مِنْ ضَبْطٍ فَفَرَدَهُ حَسَنُ
 عَنْهُ، فِيمَا شَدَّ فَأَطْرَحَهُ وَرَدَّ

المنكر

- ١٦٧ وَالْمُنْكَرُ الْمَفْرُودُ، كَذَا الْبَرْدِيجِيُّ
 ١٦٨ إِجْرَاءُ تَفْصِيلٍ لَدَى الشُّذُوزِ مَرَّةً
 ١٦٩ نَحْوُ «كُلُّوا الْبَلَّاحَ بِالتَّمْرِ» أَخْبَرُ
 ١٧٠ قُلْتُ: فَمَاذَا؟ بَلْ حَدِيثُ «نَزْعِهِ»
- أَطْلَقَ، وَالصَّوَابُ فِي التَّخْرِيجِ
 فَهُوَ بِمَعْنَاهُ: كَذَا الشَّيْخُ ذَكَرَ
 وَمَالِكٌ سَمَّى ابْنَ عَثْمَانَ عُمَرَ
 خَاتِمَهُ عِنْدَ اخْتِلَاافِ وَوَضْعِهِ

١٦٢ - معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٩، والإرشاد لأبي يعلى الخليلي ١/١٧٦، وعلوم الحديث ص ٢٣٧.

١٦٣ - حديث ابن عمر: «في النهي عن بيع الولاء وهبته» عند البخاري في العتق ٢٠٦/٥ (٢٥٣٥)، ومسلم ٣٨٧/٥ (٣٧٦٧)، وابن ماجه ١٢٤/٢ (٢٧٧٥).

١٦٤ - قول مسلم في صحيحه ١١٠/١١ (٤٢٣٧) (مع النووي).

١٦٧ - «البرديجي»: أحمد بن هارون تقدم التعريف به في رقم (١٠٤).

وانظر قوله في: علوم الحديث ص ٢٤٤، وتدريب الراوي ١/٢٧٦، وفتح المغيث ١٢/٢.

١٦٩ - «كُلُّوا الْبَلَّاحَ بِالتَّمْرِ»: رواه النسائي في الكبرى ١٦٧/٤، وابن ماجه ٢٤٥/٢ (٣٣٧٣)، والحديث قال فيه النسائي: منكر، كما في تحفة الأشراف ١٢/٢٢٤.

«مَالِكٌ» بالوجهين الضم والكسر، وكتب فوقه بالأصل معاً، وقد جاء بالضم في (س) و(ح) وبالكسر في (ج).

والمقصود هنا روايته عن: عُمَرُ بْنُ عَثْمَانَ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ» كما في الموطأ ٥١٩/٢. قلت: وفي رواية أبي مصعب من الموطأ ٥٣٩/٢ (٣٠٦١) عُمَرُ بْنُ عَثْمَانَ. فوافق الآخرين.

١٧٠ - حديث أنس في نزع الخاتم عند الخلاء: رواه أبو داود ٢٥/١ (١٩)، والنسائي =

الاعتبار والتابعات والشواهد

- ١٧١ الاعتبار سبب الحديث هل
١٧٢ عن شيخه، فإن يكن شريك من
١٧٣ شريك شيخه ففوق فكذا
١٧٤ من معناه أت قال شاهد
١٧٥ مثاله «لو أخذوا إهابها»
١٧٦ عن عمرو الأبن عيينة، وقد
١٧٧ ثم وجدنا «أيما إهاب»
شارك راويه فيما حمل
معتبر به فتابع، وإي
وقد يسمى شاهداً، ثم إذا
وما خلا عن كل دافار
فلفظه «الدباغ» ما أت بها
توبع عمرو في «الدباغ» فاعتضد
فكان فيه شاهداً في الباب

زيادة الثقات

- ١٧٨ وأقبل زيادات الثقات منهم
١٧٩ وقيل: لا، وقيل: لا منهم، وقد
١٨٠ دون الثقات ثقة خالفهم
ومن سواهم فعليه المعظم
قسمه الشيخ، فقال: ما أنفرد
فيه صريحاً، فهو رد سندهم

= ١٧٨/٨، والترمذي ٢٢٩/٤ (١٧٤٦)، وابن ماجه ٦١/١ (٣٠٤).

«بإزاء البيت بلاغ القراءة على الناظم: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتيبه مؤلفه».

١٧٥ - «لو أخذوا إهابها» رواه مسلم في الحيض ٢٧٤/٢ (٨٠٤): «هنا أخذتم إهابها فدبغتموه...» من طريق ابن عيينة. ورواه البخاري في الزكاة ٤٤٦/٣ (١٤٩٢)، وفي البيوع ٥٢٢/٤ (٢٢٢١) وليس عنده لفظ الدباغ.

١٧٧ - حديث ابن عباس: «إذا دبغ الإهاب...» عند مسلم ٢٧٦/٢ (٨١٠)، وأبي داود (٤١٢٣)، والترمذي (١٧٢٨)، والنسائي (٤٢٥٢).

«وهنا بلاغ القراءة على الناظم كما سبق في (١٧٠).

- ١٨١ أَوْ لَمْ يُخَالِفْ، فَأَقْبَلْنَاهُ، وَادَّخَى
 ١٨٢ أَوْ خَالَفَ الْإِطْلَاقَ نَحْوُ «جُعِلَتْ
 ١٨٣ فَالْشَّافِعِي وَأَحْمَدُ اخْتِجَابِذَا
 ١٨٤ لَكِنْ فِيهِ الْإِمْسَالُ جَرَحًا، فَأَقْتَضَى
 ١٨٥ هَذَا قَبُولَ الْوَصْلِ، إِذْ فِيهِ وَفِي
- فِيهِ الْخَطِيبُ الْإِتِّفَاقُ مُجْمَعًا
 تُرْبَةُ الْأَرْضِ «فَهِيَ فَرْدٌ نَقِلَتْ
 وَالْوَصْلُ وَالْإِمْسَالُ مِنْ ذَا أَخِذَا
 تَقْدِيمُهُ، وَرَدَّ أَنْتَ مُقْتَضَى
 أُنْجَرِحَ عِلْمٌ زَائِدٌ لِلْمُقْتَضَى

الْأَفْرَادُ

- ١٨٦ الْفَرْدُ قِسْمَانِ: فَفَرْدٌ مُطْلَقًا
 ١٨٧ وَالْفَرْدُ بِالنِّسْبَةِ مَا قَيَّدَتْهُ
 ١٨٨ أَوْ عَمَرٌ: فَلَانٍ نَحْوُ قَوْلِ الْقَائِلِ
 ١٨٩ لَمْ يَرَوْهُ ثِقَةً إِلَّا ضَمَرَهُ
 ١٩٠ فَإِنْ يُرِيدُ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِهَا
- وَحُكْمُهُ عِنْدَ الشُّذُوزِ سَبَقًا
 بِثِقَةٍ، أَوْ بِلَدٍ ذِكْرَتُهُ
 لَمْ يَرَوْهُ عَنْ بَكْرٍ إِلَّا وَائِلُ
 لَمْ يَرَوْهُ هَذَا غَيْرُ أَهْلِ الْبَصَرِ
 تَجَوَّرَ فَأَجْعَلَهُ مِنْ أَوْلِيهَا

١٨١ - انظر قول الخطيب في: الكفاية ص ٤٦٥.
 ١٨٢ - حديث حذيفة: «فُضِّلْنَا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِخُمْسٍ... وَجُعِلَتْ تُرْبَتُنَا لَنَا ظُهُورًا» عند مسلم
 في المساجد ٧/٣ (١١٦٥) من رواية أبي مالك الأشجعي عن ربيعي عنه. وسائر
 الروايات فيها: «وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَظُهُورًا» كما عند مسلم ٨/٣ (١١٦٧)،
 والبخاري ٥٦٥/١ (٣٣٥).
 ١٨٥ - في الأصل بلاغ القراءة على المؤلف بخطه: «بَلَغَ جَمَالَ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ النَّابِثِيُّ قِرَاءَةً
 بَحْثَ عَلِيٍّ؛ كَتَبَهُ مُؤَلَّفُهُ». وفي (س) بلاغ آخر نصه: «بَلَغَتْ سَمَاعًا فِي التَّاسِعِ».
 ١٨٨ - «بَكْرٍ إِلَّا» بنقل الهمز إلى الساكن قبلها، والمصنف يقصد بهذا ما رواه أبو داود
 (٣٧٢٦)، والترمذي (١٠٩٥)، وابن ماجه (١٩٠٩) وغيرهم من طريق ابن عيينة عن
 وائل بن داود عن ابنه: بكر بن وائل عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ: «أَوَّلَمَ عَلَى
 صَفِيَّةَ بِسَوِيْقٍ وَتَمْرًا». فهذا لم يروه عن بكر إلا وائل، ولم يروه عن وائل إلا ابن
 عيينة، والقائل هو ابن طاهر المقدسي في أطراف الغرائب. راجع: فتح المغيبي
 ٣٨/٢. وهذا من زيادات العراقي التي لم يميزها بقوله: «قلت».

- ١٩١ وَلَيْسَ فِي أَفْرَادِهِ النَّسَبِيَّةُ
١٩٢ لَكِنْ إِذَا قِيدَ ذَلِكَ بِالثَّقَةِ
ضَعُفُهَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ
فَحُكْمُهُ يَقْرُبُ مِمَّا أَطْلَقَهُ

الْعُكْلُ

- ١٩٣ وَسَمَّ مَا بَعِلَ مَشْمُولُ
١٩٤ وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ اسْتِبَابِ طَرْتِ
١٩٥ تَدْرِكُ بِالْخِلَافِ وَالْتِفَرْدِ
١٩٦ جِهْبِذُهَا إِلَى أَطْلَاسِهِ عَلَى
١٩٧ أَوْ وَقِفٍ مَا يُرْفَعُ، أَوْ مَتْنٍ دَخَلَ
١٩٨ ظَرَبتَ فَأَمْضَى، أَوْ وَقِفٍ فَأَحْجَمًا
١٩٩ وَهِيَ تَجِيءُ غَالِبًا فِي السَّنَدِ
٢٠٠ أَوْ وَقِفٍ مَرْفُوعٍ، وَقَدْ لَا تَقْدَحُ
٢٠١ يَوْهَمُ يَعْلَى بْنِ عُبَيْدٍ أَبَدَلَا
٢٠٢ وَحِلَّةُ الْمُتْنِ كَنَفِي الْبَسْمَلَةِ
٢٠٣ وَحَيَّ أَنْ أَنْسَا يَقُولُ «لَا
- مَعْلَلًا، وَلَا تَقْعُلُ مَعْلُولُ
فِيهَا غُمُوضٌ وَخَفَاءٌ أَثَرَتْ
مَعَ قَرَأَتِ تَضَمُّ، يَهْتَدِي
تَضَوِيْبِ إِنْ سَالِ لِمَا قَدْ وَصِلَا
فِي غَيْرِهِ، أَوْ وَهَمٍ وَاهِمٍ حَصَلَ
مَعَ كَوْنِهِ ظَاهِرُهُ أَنَّ سَلِمَا
تَقْدَحُ فِي الْمُتْنِ بِقَطْعِ مُسْنَدِ
كَ«الْبَيْعَاتِ بِالْخِيَارِ» صَرَّحُوا
عَمْرًا بِعَبْدِ اللَّهِ حَيْثُ نَقَلَا
إِذْ ظَرَبَ رَاوِئِيهَا فَنَقَلَهُ
أَحْفَظُ شَيْئًا فِيهِ» حَيْثُ سُئِلَا

١٩٤ - هنا بلاغ القراءة على الناظم بخطه كما تقدم في رقم (١٨٥).

٢٠٠ - رواية الجادة والصواب عند البخاري ٤/٤٢١ (٢١١٣) محمد بن يوسف عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به.

ورواية يعلى بن عبيد عن سفيان قال: غمرو بن دينار. وهي عند الطبراني في الكبير ١٢/٤٤٨ (١٣٦٢٩) ولم تقدح في المتن؛ لأن الإسناد كيفما كان على الحالين، فهو يدور على ثقة.

٢٠٢ - الرواية عند مسلم ٢/٣٣١ - ٣٣٢ (٨٨٨ - ٨٨٩) من حديث أنس: «لا يذكره بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها».

- ٢٠٤ وَكَثُرَ النَّعْلِيلُ بِالْإِمْرَسَالِ
 ٢٠٥ وَقَدْ يُعْلُونَ بِكُلِّ قَدْحٍ
 ٢٠٦ وَمِنْهُمْ مَنْ يُطْلِقُ اسْمَ الْعِلَّةِ
 ٢٠٧ يَقُولُ: «مَعْلُولٌ صَحِيحٌ» كَالَّذِينَ
 ٢٠٨ وَالنَّسَخَ سَمَّى التَّمْذِيَّتُ عِلَّةً
- لِلْوَصْلِ إِنْ يَقْوَى عَلَى اتِّصَالِ
 فِسْقٍ وَنَعْمَلَةٍ وَنَوْعِ جَرِّهِ
 لِغَيْرِ قَادِحٍ كَوْصَلِ ثِقَةٍ
 يَقُولُ صَحِيحٌ مَعَ شُدُوزٍ اخْتِذِي
 فَإِنْ يُرَدُّ فِي عَمَلٍ فَاجْنَحْ لَهُ

الْمُضْطَرِبُّ

- ٢٠٩ مُضْطَرِبُّ الْحَدِيثِ مَا قَدْ وَرَدَا
 ٢١٠ فِي مَتْنٍ أَوْ فِي سَنَدٍ إِنْ اتَّضَحَ
 ٢١١ بَعْضُ أَلْوَجُوهٍ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرِبًّا
 ٢١٢ كَالْخَطِّ لِلْسُّتْرَةِ جَمُّ الْخَلْفِ
- مُخْتَلِفًا مِنْ وَاحِدٍ فَأَزِيدَا
 فِيهِ تَسَاوِيَّ الْخَلْفِ، أَمَّا إِنْ رَجَحَ
 وَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحِ مِنْهَا وَجَبَا
 وَالْإِضْطِرَابُ مُوجِبٌ لِلضَّعْفِ

الْمُدْرَجُ

- ٢١٣ الْمُدْرَجُ الْمُلْحَقُ آخِرَ الْخَبَرِ
 ٢١٤ نَحْوًا إِذَا قُلْتَ «التَّشْهَدُ» وَصَلْ
- مِنْ قَوْلٍ رَأَوْمَا، بِإِلَافِصِلِ ظَهَرِ
 ذَاكَ زُهَيْرٌ، وَإِنْ تَوَبَّانَ فَصَلْ

٢٠٨ - «فَإِنْ يُرَدُّ فِي عَمَلٍ فَاجْنَحْ لَهُ» هذا التفصيل زيادة من الحافظ العراقي ولم يميزه. كما في شرح التبصرة والتذكرة ٢٣٩/١.

* وإزاء البيت بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

٢١٢ - حديث أبي هريرة رواه أبو داود ٢٢٨/٢ (٦٨٥) (مع العَوْنِ)، وابن ماجه ١٧٠/١ (٩٣٠) وغيرهما، قال الحافظ في بلوغ المرام ص ٧٠: «وصححه ابن حبان، ولم يُصَبِّ من زعم أنه مضطرب، بل هو حسن».

٢١٤ - «التَّشْهَدُ» في الأصل بالضم، وفي (س) و(ح) بالفتح.

حديث ابن مسعود عند أبي داود ١٤٤/٣ (٩٦٦) وفي آخره: «إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ =

- ٢١٥ قُلْتُ: وَمِنْهُ مُدْرَجٌ قَبْلُ قُلُوبٍ
 ٢١٦ وَمِنْهُ جَمْعُ مَا أَتَى كُلَّ طَرَفٍ
 ٢١٧ كَوَائِلٍ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ قَدْ
 ٢١٨ وَمِنْهُ أَنْ يُدْرَجَ بَعْضُ مُسْنَدٍ
 ٢١٩ نَحْوُ «وَلَا تَنَافَسُوا» فِي مَكْتَنٍ لَا
 ٢٢٠ مِنْ مَكْتَنٍ «لَا تَجَسَّسُوا» أَدْرَجَهُ
 ٢٢١ وَمِنْهُ مَثْنٌ عَنْ جَمَاعَةٍ وَرَدَّ
 ٢٢٢ فَيَجْمَعُ الْكُلَّ بِإِسْنَادٍ ذَكَرَ
 ٢٢٣ فَإِنْ عَمَرَ عِنْدَ وَاصِلٍ فَقَطَّ
- كَ «أَسْبَغُوا الْوُضُوءَ وَيُلِّ لِلْعَقَبِ»
 مِنْهُ بِإِسْنَادٍ بِوَاحِدٍ سَلَفَ
 أَدْرَجَ «ثُمَّ جِئْتُهُمْ» وَمَا اتَّخَذَ
 فِيهِ غَيْرُهُ مَعَ اخْتِلَافِ السَّنَدِ
 تَبَاغَضُوا» فَمُدْرَجٌ قَدْ نُقِلَ
 ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ إِذْ أَخْرَجَهُ
 وَبَعْضُهُمْ خَالَفَ بَعْضًا فِي السَّنَدِ
 كَمَثْنٍ «أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ» أَخْبَرَهُ
 بَيْنَ شَقِيقٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ سَقَطَ

- = قضيت هذا... وحكم بإدراج هذه اللفظة الحاكم والبيهقي والخطيب وغيرهم.
- ٢١٥ - «أَسْبَغُوا الْوُضُوءَ» حديث أبي هريرة عند البخاري ٣٥٠/١ (١٦٥)، وفيه أن العبارة هذه من كلام أبي هريرة.
- ٢١٨ - «يُدْرَجُ بَعْضُ مُسْنَدٍ» كذا في الأصول.
- ٢١٩ - حديث أنس: «لَا تَبَاغَضُوا...» عند مالك في الموطأ ٩٠٧/٢ (١٦١٥)، والبخاري في صحيحه ٥٩٠/١٠ (٦٠٦٥)، وفي الأدب المفرد (٣٩٨)، ومسلم ٣٣١/٨ (٦٤٧٣).
- ٢٢٠ - «تَجَسَّسُوا» في الأصل بالهوامش: «يروى بالجيم، ومعناه: التفحص عن الأخبار، ومنه الجاسوس، وبالحاء المهملة: الاستماع لحديث القوم وطلب خبرهم في الخير». وحديث أبي هريرة: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ... وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَحَسَّسُوا» عند البخاري ٥٩٠/١٠ (٦٠٦٤)، ومسلم ٣٣٥/٨ (٦٤٨٢)، وموطأ مالك (أبي مصعب) ٧٩/٢ (١٨٩٥).
- ٢٢٢ - «بِإِسْنَادٍ ذَكَرَ» علق عليه في هامش الأصل: قوله: «ذَكَرَ» ظاهر صنيع شيخ الإسلام قراءته بالبناء للمفعول حيث فسرهُ بالمذكور. وصريح كلام الغزي أنه بالبناء للفاعل؛ فإنه جعل فاعله وفاعل «يجمع» واحداً.
- حديث ابن مسعود: «أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ» عند البخاري في الحدود ١٣٩/١٢ (٦٨١١)، والترمذي في جامعه ٣٢٦/٥ (٣١٨٢).

٢٢٤ وَزَادَ الْأَعْمَشُ كَذَا مِنْصُورٌ وَنَحْمَدُ الْإِدْرَاجَ لَهَا مَحْظُورٌ

المَوْضُوعُ

٢٢٥ شَرُّ الضَّعِيفِ الْخَبَرُ الْمَوْضُوعُ الْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ

٢٢٦ وَكَيْفَ كَانَ لَمْ يُجِزُوا ذِكْرَهُ لِمَنْ سَلِمَ، مَا لَمْ يُبَيِّنْ أَمْرَهُ

٢٢٧ وَأَكْثَرُ الْجَامِعِ فِيهِ إِذْ خَرَجَ لِطُلُقِ الضَّعْفِ، عَنِ أَبِي الْفَرَجِ

٢٢٨ وَأَلَوْاضِعُونَ لِلْحَدِيثِ أَضْرَبُ أَضْرَهُمْ قَوْمٌ لَزَهُمْ نُسُوبُوا

٢٢٩ قَدْ وَضَعُوهَا حِسْبَةً، فَقَبِلْتُ مِنْهُمْ رُكُونًا لَهُمْ وَنَقِلْتُ

٢٣٠ فَقَبِضَ اللَّهُ لَهَا نَقَادَهَا فَبَيَّنَّا بِنَقْدِهِمْ فَسَادَهَا

٢٣١ نَحْوَ أَبِي عَصْمَةَ إِذْ رَأَى الْوَرَى زَعَمًا نَاوَأَ عَنِ الْقُرْآنِ، فَافْتَرَى

٢٣٢ لَهُمْ حَدِيثًا فِي فَضَائِلِ السُّورِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَبَيَّنَسَ مَا أَبْتَكَرَ

٢٣٣ كَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ رَأَوِيهِ بِالْوَضْعِ، وَبَيَّنَسَ مَا أَفْتَرَفَ

٢٣٤ وَكُلُّ مَنْ أَوْدَعَهُ كِتَابَهُ كَأَلْوَحِيدٍ مُخْطِئٌ صَوَابَهُ

٢٣٥ وَجَوَزَ الْوَضْعَ عَلَى التَّرْغِيبِ قَوْمُ ابْنِ كَرَامٍ، وَفِي التَّرْهِيْبِ

٢٢٤ - بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

٢٢٦ - «ذَكَرَهُ - أَمْرَهُ» وضع عليه في الأصل و(س): «معاً» يعني جواز الوجهين السكون والتحريك بالضم، وفي (جب) و(ح) بالإسكان فقط.

٢٢٧ - أبو الفرج ابن الجوزي في الموضوعات له، مطبوع في أربع مجلدات يحتوي (١٨٢٧) حديثاً موضوعاً حسب رأيه.

٢٣١ - نوح بن أبي مريم القرشي مولاها المروزي، أبو عصمة الملقب بالجامع.

٢٣٢ - «فَبَيَّنَسَ» كذا في الأصل وعليها «صح»، وفي (ظ) وهامش الأصل: «وَبَيَّنَسَ».

- ٢٣٦ وَالْوَاضِعُونَ بَعْضُهُمْ قَدْ صَنَعَا
 ٢٣٧ كَلَامَ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ فِي الْمُسْنَدِ
 ٢٣٨ نَحْوَ حَدِيثِ ثَابِتٍ «مَنْ كَثُرَتْ
 ٢٣٩ وَبِعُرْفِ الْوَضْعِ بِالْإِقْرَارِ وَمَا
 ٢٤٠ يُعْرِفُ بِالرَّكْعَةِ قُلْتُ: اسْتَشْكَلَا
 ٢٤١ مَا اسْتَحْتَرَفَ الْوَاضِعُ، إِذْ قَدْ يَكْذِبُ
 مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، وَبَعْضُهُمْ وَضَعَا
 وَمِنْهُ نَوْعٌ وَضَعَهُ لَمْ يُقْصِدِ
 صَلَاتَهُ» الْحَدِيثُ. وَهَلْ سَرَتْ
 نَزْلَ مَنْزِلَتَهُ، وَرُبَّمَا
 التَّبَجُّيُّ الْقَطْعُ بِالْوَضْعِ عَلَى
 بَلَى نَزْدُهُ، وَعَنْهُ نُضْرِبُ

الْمَقْلُوبُ

- ٢٤٢ وَقَسَمُوا الْمَقْلُوبَ قِسْمَيْنِ إِلَى
 ٢٤٣ بِوَاحِدٍ نَظِيرِهِ، كَيْ يُرْتَبَا
 ٢٤٤ وَمِنْهُ قَلْبُ سَكَنٍ لِمَاتٍ
 ٢٤٥ فِي مَائَةٍ لَكَمَا أَتَى بَعْدَ آدَا
 ٢٤٦ وَقَلْبُ مَا لَمْ يَقْصِدِ الرَّوَاةُ
 مَا كَانَ مَشْهُورًا بِرَأْوَائِهِ لَا
 فِيهِ، لِلْإِغْرَابِ إِذَا مَا اسْتَغْرَبَا
 نَحْوًا مُتَحَاوِيهِمْ إِمَامَ الْفَنِّ
 فَرَدَّهَا وَجَوَّدَ الْإِسْنَادَا
 نَحْوَ «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ»

٢٣٨ - «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ» رواه على الخطأ ابن ماجه ٢٤٢/١ (١٣٢٧).

٢٤٠ - «التَّبَجُّيُّ»: هو الإمام ابن دقيق العيد؛ قيل له ذلك؛ لأنه وُلِدَ بِشِجِّ الْبَحْرِ بِسَاحِلِ يَنْبُعٍ. وتقدم عند الناظم البيت (٨٧): «وَلَأَبَى الْفَتْحُ فِي الْاِقْتِرَاحِ...».

٢٤١ - انظر قول ابن دقيق العيد في: الاقتراح ص ٢٢٩، وتدريب الراوي ٣٢٣/١. وبجانب البيت علامة بلاغ القراءة على الناظم.

٢٤٤ - «إِمَامُ الْفَنِّ»: هو الإمام محمد بن إسماعيل البخاري. والقصة رواها: ابن عدي في أسامي من روى عنهم البخاري ص ٦٢، والخطيب في تاريخ بغداد ٢/٢٠، والباقي في التعديل والتجريح ٣٠٨/١، وذكرها ابن الصلاح في علوم الحديث ص ٢٨٤، والسيوطي في التدريب ٣٤٥/١، والسخاوي في فتح المغيث ٣٢٠/١.

٢٤٦ - حديث: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقْرَأُوا حَتَّى تَرَوْنِي» رواه البخاري في الأذان =

٢٤٧ حَدَّثَهُ فِي مَجْلِسِ الْبَنَانِي حَاجُّ، أَعْنِي: ابْنُ أَبِي عُمَانَ

٢٤٨ فَظَنَّهُ عَنْ ثَابِتٍ جَرِيرُ بَيْنَهُ حَمَادُ الضَّرِيرُ

تَنْبِيْهَاتٌ

٢٤٩ وَإِنْ تَجِدَ مَتْنًا ضَعِيفَ السَّنَدِ فَقُلْ: ضَعِيفٌ، أَيْ: بِهَذَا فَأَقْصِدِ

٢٥٠ وَلَا تُضَعِّفْ مُطْلَقًا بِنَاءً عَلَى الطَّرِيقِ؛ إِذَا لَعَلَّ جَاءَ

٢٥١ بِسَنَدٍ مُجَوِّدٍ، بَلْ يَقِفْ ذَاكَ عَلَى حُكْمِ إِمَامٍ يَصِفُ

٢٥٢ بَيَانُ ضَعْفِهِ، فَإِنْ أَطْلَقَهُ فَالشَّيْخُ فِيمَا بَعْدَهُ حَقَّقَهُ

٢٥٣ وَإِنْ تَرَدَّدَ تَقْلًا لِيَوَاهٍ، أَوَّلِيمَا يُشَكُّ فِيهِ لَا بِإِسْنَادِهِمَا

٢٥٤ فَأَتِ بِمَرِيضٍ كَيُروَى، وَأَجْزِمِ بِنَقْلِ مَا صَحَّ كَقَالَ فَأَعْلَمَ

٢٥٥ وَسَهَّلُوا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ رَوَوْا مِنْ غَيْرِ تَبَيَّنَ لِضَعْفٍ، وَرَأَوْا

٢٥٦ بَيَانَهُ فِي الْحُكْمِ وَالْعَقَائِدِ عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَغَيْرِ وَاحِدٍ

مَعْرِفَةٌ مَنْ تَقَبَّلَ رِوَايَتَهُ وَمَنْ تَرَدَّدَ

٢٥٧ أَجْمَعَ جُمُوهُورُ أَعِمَّةِ الْأَشْرَ وَالْفِقْهِ فِي قَبُولِ نَاقِلِ الْخَبَرِ

= ١٥٧/٢ (٦٣٧)، ومسلم في المساجد ١٠٢/٣ (١٣٦٤)، وأبو داود (٥٣٩ - ٥٤٠)، والترمذي (٥٩٢)، والنسائي (٦٨٦).

٢٤٨ - مقابل البيت في هامش الأصل: «بيان: حماد».

٢٥٦ - هذا القول منقول عن عبد الرحمن بن مهدي، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل وغيرهم. انظر: الكفاية للخطيب ص ١٦٣، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٨٦.

* وبيزاء البيت بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي، قراءة بحث علي والجماعة سماعاً».

- ٢٥٨ بَانَ يَكُونُ ضَايِطًا مُعَدَّلًا
 ٢٥٩ يَحْفَظُ إِنْ حَدَّثَ حِفْظًا يَحْوِي
 ٢٦٠ يَعْلَمُ مَا فِي اللَّفْظِ مِنْ إِحَالَةٍ
 ٢٦١ بَانَ يَكُونُ مُسْلِمًا ذَا عَقْلِ
 ٢٦٢ مِنْ فِسْقٍ أَوْ خَرَمٍ مُرَوِّعٍ، وَمَنْ
 ٢٦٣ وَصَّحَ اكْتِفَاءً وَهُمْ بِالْوَاحِدِ
 ٢٦٤ وَصَّحُوا اسْتِغْنَاءَ ذِي الشَّهْرَةِ عَنْ
 ٢٦٥ وَلَإِبْنِ عَبْدِ الْبَرِّ: كُلُّ مَنْ عُنِيَ
 ٢٦٦ فَإِنَّهُ عَدْلٌ بِقَوْلِ الْمُصْطَلَفِ
 ٢٦٧ وَمَنْ يُوَافِقُ غَالِبًا ذَا الضَّبْطِ
 ٢٦٨ وَصَّحُوا قَبُولَ تَعْدِيلٍ بِلَا
 ٢٦٩ وَلَمْ يَسِرُوا قَبُولَ جَرَحٍ أَبْهَمًا
- أَيُّ: يَقِظًا، وَلَمْ يَكُنْ مُغْفَلًا
 كِتَابَهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ يُرْوَى
 إِنْ يَرُوهُ بِالْمَعْنَى، وَفِي الْعَدَالَةِ
 قَدْ بَلَغَ الْحُكْمَ سَلِيمَ الْفِعْلِ
 زَكَاهُ عَدْلًا فَعَدْلٌ مُؤْتَمَنٌ
 جَرَحًا وَتَعْدِيلًا خِلَافَ الشَّاهِدِ
 تَرْكِه، كَمَا لِكَ بَحْثِ السُّنَنِ
 بِحَمْلِهِ الْعِلْمَ وَلَمْ يُوهَرِ
 «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ» لَكِنْ خُولِفَا
 فَضَائِلًا، أَوْ نَادِرًا فَمُخْطِئًا
 ذَكَرَ لِأَسْبَابٍ لَهُ أَنْ تَشْقُلَا
 لِلْخُلْفِ فِيهِ أَسْبَابُهُ، وَرُبَّمَا

٢٥٨ - «أَيُّ يَقِظًا» في الأصل مضبوط بالوجهين، وكتب عليها «معاً»، وهو كذلك عند أئمة اللغة. ففي مختار الصحاح «رَجُلٌ يَقِظٌ - بضم القاف وكسرهما -: متيقظ حذر». مختار الصحاح ٣١٠/١.

٢٦٣ - «جَرَحًا وَتَعْدِيلًا» وفي (ظ): «جَرَحًا وَتَعْدِيلًا». وهكذا ضبطها في سائر المنظومة.
 ٢٦٦ - قول ابن عبد البر في: التمهيد له ٢٨/١، وقد وافقه من المتأخرين ابن المواق. وانظر: تحرير علوم الحديث للشيخ عبد الله الجديع ٢٥١/١ لترى الفهم الصحيح لكلام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ.

وحديث: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله...» رُوِيَ عَنْ عِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ كَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَمَعَاذٍ، وَغَيْرِهِمْ. انظر: شرف أصحاب الحديث للخطيب ص ١١، ٢٨، وراجع: التمهيد ٥٨/١، والتقييد والإيضاح ص ١١٤.

- ٢٧٠ اسْتَفْسِرَ أَجْرُحُ فَأَمَّ يَقْدَحُ، كَمَا
 ٢٧١ هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ حُفَاظُ الْأَثَرِ
 ٢٧٢ فَإِنْ يُقَلُّ «قَلَّ بَيَانُ مَنْ جُرِحَ»
 ٢٧٣ وَأَبْهَمُوا، فَالشَّيْخُ قَدْ أَجَابَا
 ٢٧٤ حَتَّى يُبَيِّنَ بَحْثَهُ قَبُولَهُ
 ٢٧٥ فِي الْبُخَارِيِّ احْتِجَاجًا عَكْرَمَهُ
 ٢٧٦ وَاحْتِجَ مُسْلِمٌ بِهِ قَدْ ضَعُفَا
 ٢٧٧ قُلْتُ: وَقَدْ قَالَ أَبُو الْمُعَالِي
 ٢٧٨ وَابْنُ الْخَطِيبِ: الْحَقُّ أَنْ يُحْكَمَ بِمَا
 ٢٧٩ وَقَدَّمُوا أَجْرُحَ، وَقِيلَ: إِنْ ظَهَرَ
 ٢٨٠ وَمُبْهَمُ التَّعْدِيلِ لَيْسَ يَكْتَفِي
- فَسَرَهُ شُعْبَةُ بِالرَّكُضِ، فَمَا؟
 كَشَيْخِي الصَّحِيحِ مَعَ أَهْلِ النَّظَرِ
 كَذَا إِذَا قَالُوا لِمَنْتِ «لَمْ يَصِحَّ»
 أَنْ يَحِبَّ التَّوَقُّفُ إِذَا اسْتَرَابَا
 كَمَنْ أَوْلُوا الصَّحِيحَ خَرَجُوا لَهُ
 مَعَ ابْنِ مَرْزُوقٍ وَغَيْرِ تَرْجَمَهُ
 نَحْوُ سُؤْيِدٍ: إِذَا بَجَرِحَ مَا اكْتَفَى
 وَاحْتِنَاهُ تِلْمِيزُهُ الْغَرَالِي
 أَطْلَقَهُ الْعَالَمُ بِأَسْبَابِهِمَا
 مَنْ عَدَلَ الْأَكْثَرُ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ
 بِهِ الْخَطِيبُ وَالْفَقِيهُ الصَّيْرَفِيُّ

٢٧٠ - يحاذيه في الهامش من الأصل: «بيان: الجرْح».

٢٧١ - أمام البيت علامة بلاغ القراءة.

٢٧٣ - «إِذَا اسْتَرَابَا»، كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَعَلَيْهَا عِلَامَةُ تَصْحِيحٍ، وَفِي نَسْخَةِ (ظ): «إِذَا اسْتَرَابَا». هَذَا جَوَابُ ابْنِ الصَّلَاحِ، وَقَدْ أَجَابَ ابْنُ كَثِيرٍ بِجَوَابٍ سَدِيدٍ أَصَابَ بِهِ عَيْنُ الصَّوَابِ. انْظُرْ: الْبَاعِثُ الْحَثِيثُ مَعَ اخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ ص ٨٨.

٢٧٤ - «قَبُولُهُ». وَفِي الْعَجَزِ: «لَهُ» فِي الْأَصْلِ وَ(ح) فِيهَا الْوُجْهَانِ، وَكُتِبَ عَلَيْهِمَا «مَعًا».

٢٧٦ - «سُؤْيِدٌ» بَنُ سَعِيدِ الْحَدَّثَانِي، رَاوِي الْمَوْطَأِ، احْتِجَّ بِهِ مُسْلِمٌ، مَاتَ سَنَةَ (٢٤٠هـ) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ عَمِي فَصَارَ يَتَلَقَّنُ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ فَأَفْحَشَ فِيهِ ابْنُ مَعِينٍ الْقَوْلُ» التَّقْرِيبُ (٢٦٩٠) وَقَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ مَعْرُوفٌ: «لَوْ كَانَ لِي سَيْفٌ وَرَمَحٌ وَفَرَسٌ لَغَرَوْتُ سُؤْيِدًا...».

٢٧٩ - «الْأَكْثَرُ» بِالْفَتْحِ كَمَا فِي (ح). قَالَ النَّازِمُ فِي شَرْحِهِ ص ١٥٢: «هُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَجَاءَ مُعَرِّفًا كَمَا قُرِئَ فِي الشَّاذِ: «النَّخْرُجَرُ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلُّ»، وَفِي الْأَصْلِ وَ(س) بِالضَّمِّ: «الْأَكْثَرُ».

- ٢٨١ وَقِيلَ: مَكْفِيٌّ، نَحْوَانُ يُقَالَا
٢٨٢ جَمِيعُ أَشْيَاخِي ثِقَاتٌ لَوْلَمْ
٢٨٣ وَبَعْضُ مَنْ حَقَّقَ لَمْ يَرِدْهُ
٢٨٤ وَلَمْ يَرَوْا فُتْيَاهُ أَوْ عَمَلَهُ
٢٨٥ وَلَيْسَ تَعْدِيلًا عَلَى الصَّحِيحِ
٢٨٦ وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يُقْبَلُ الْمُجْهُولُ؟
٢٨٧ مَجْهُولٌ عَيْنٌ: مَنْ لَهُ رَأْيٌ فَقَطْ
٢٨٨ مَجْهُولٌ حَالٍ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ
٢٨٩ وَالثَّالِثُ: الْمُجْهُولُ لِلْعَدَالَةِ
٢٩٠ حُجِّيَّةٌ فِي الْحُكْمِ بَعْضُ مَنْ مَنَعَ
٢٩١ بِهِ، وَقَالَ الشَّيْخُ: إِنَّا الْعَمَلَا
٢٩٢ فِي كُتُبٍ مِنَ الْحَدِيثِ اشْتَهَرَتْ
٢٩٣ فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ، وَبَعْضُ يَشْهَرُ
٢٩٤ وَاخْتَلَفَ فِي مُبْتَدَأٍ مَا كُفِّرَ
- «حَدَّثَنِي الثَّقَّةُ»، بَلْ لَوْ قَالَ لَا
أُسْمٌ: لَا نَقْبَلُ مَنْ قَدَّاهُمْ
مِنْ عَالَمٍ فِي حَقٍّ مَنْ قَلَدَهُ
عَلَى وَفَاقِ الْمَنْ تَصَحُّيحًا لَهُ
رِوَايَةُ الْعَدْلِ عَلَى النَّصْرِ
وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةٍ مَجْعُولٌ:
وَرَدُّهُ الْأَكْثَرُ، وَالْقِسْمُ الْوَسْطَى:
وَحُكْمُهُ الرَّدُّ لَدَى الْبَحَاثِرِ
فِي بَاطِنٍ فَقَطْ. فَقَدْ رَأَى لَهُ
مَا قَبْلَهُ، مِنْهُمْ سُلَيْمٌ، فَقَطَعَ
يُشْبِهُ أَنَّ عَلَى ذَا جُعِلَا
خَبْرَةً بَعْضُ مَنْ يَهَا تَعَذَّرَتْ
ذَا الْقِسْمِ مَسْتُورًا، وَفِيهِ نَظَرُ
قِيلَ: يُرَدُّ مُطْلَقًا، وَأَسْتَنْكَرَا

٢٨٤ - «أَوْ عَمَلَهُ» - تَصَحُّيحًا لَهُ» فِي الْأَصْلِ وَ(ح) بِالضَّمِّ فَقَطْ، وَفِي (س) عَلَيْهِمَا «مَعًا» يَعْنِي بِالضَّمِّ كَمَا هُوَ مُثَبَّتٌ، وَبِاسْتِثْنَاءِ الْهَاءِ.

٢٩٠ - سُلَيْمٌ: أَبُو الْفَتْحِ سُلَيْمٌ بْنُ أَيُّوبَ الرَّازِي الشَّافِعِيُّ، مَاتَ غَرَقًا فِي بَحْرِ الْقَلْزَمِ سَنَةَ (٤٤٧هـ)، لَهُ مَصْنُوعَاتٌ فِي الْفِقْهِ: كَالْمَجْرَدِ، وَفِي التَّفْسِيرِ: ضَوْءُ الْقُلُوبِ، وَغَيْرُهَا.

انظر: سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ١١/١٤٤، وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ١٣/١١٤.

٢٩١ - انظر: علوم الحديث ص ٢٩٥.

- ٢٩٥ وَقِيلَ: بَلْ إِذَا اسْتَحَلَّ الْكَذِبَ
 ٢٩٦ لِلشَّافِعِيِّ إِذْ يَقُولُ: أَقْبَلُ
 ٢٩٧ وَالْأَكْثَرُونَ وَرَأَى الْأَعْدَلَا
 ٢٩٨ فِيهِ ابْنُ حَبَانَ اتِّفَاقًا، وَرَوَا
 ٢٩٩ وَلِلْحَمِيدِيِّ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَا
 ٣٠٠ أَيْ فِي الْحَدِيثِ، لَمْ نَعُدْ نَقْبَلُهُ
 ٣٠١ وَأَطْلَقَ الْكَذِبَ، وَزَادَ أَنْ مَنْ
 ٣٠٢ وَلَيْسَ كَالشَّاهِدِ، وَالسَّمْعَانِي
 ٣٠٣ يَكْذِبُ فِي خَبَرِ اسْقَاطِ مَا
 ٣٠٤ وَمَنْ رَوَى عَنْ ثِقَةٍ فَكَذَّبَهُ
 ٣٠٥ لَا تُشَبِّهُنَّ بِقَوْلِ شَيْخِهِ، فَقَدْ
 ٣٠٦ وَإِنْ يَرُدُّهُ بِ«لَا أَذْكُرُ»، أَوْ
- نُصْرَةَ مَذْهَبٍ لَهُ، وَنُسِبَا
 مِنْ غَيْرِ خَطَابِيَّةٍ مَا نَقَلُوا
 رَدُّوا دُعَاهُمْ فَقَطُّ، وَنَقَلَا
 عَنْ أَهْلِ بَدْعٍ فِي الصَّحِيحِ مَا دَعَوْا
 بِأَنْ مَنْ لِكَذِبٍ تَعَمَّدَا
 وَإِنْ يَدَّبُ، وَالصَّيْرَفِيُّ مِثْلُهُ
 ضَعَّفَ نَقْلًا لَمْ يَقَوْ بَعْدَ أَنْ
 أَبُو الْمُظَفَّرِ مَرَى فِي الْحَاثِ
 لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ قَدْ تَقَدَّمَ مَا
 فَقَدْ تَعَارَضَا، وَلَكِنْ كَذَّبَهُ
 كَذَّبَهُ الْآخَرُ، وَارْدُ مَا حَسَدُ
 مَا يَقْتَضِي نِسْيَانَهُ، فَقَدْ رَأَوْا

٢٩٦ - قول الشافعي حكاة الخطيب في الكفاية ص ١٤٩.

٢٩٨ - قول ابن حبان في كتابه المجروحين ٨١/١، والإحسان ١٤٩/١، والثقات ١٤٠/٦. وعدد الذين رُموا بالبدع كالتشيع، أو النصب أو القدر، الذين روى لهم الشيخان (٨١) رجلاً سرد أسماءهم السيوطي في تدريب الراوي ٣٨٩/١.

٣٠٠ - «الصَّيْرَفِيُّ» بكسر الياء آخره كما في الأصول، وفي (جب) جاء بالضم. وهو أبو بكر محمد بن عبد الله البغدادي الشافعي، الفقيه الأصولي المحدث، توفي بمصر سنة (٣٣٠هـ)، وأقواله التي تنقل هي من كتابه شرح الرسالة للشافعي. انظر: تاريخ بغداد ٤٤٩/٥، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٥٨٠/١، ومعجم المؤلفين ٤٤٢/٣.

٣٠١ - «بَعْدَ أَنْ»: أي: بعد أن ضَعَّفَ كما في (ح).

٣٠٥ - في الأصل: مقابل البيت علامةً بلاغ القراءة.

وَحِكِي الْإِسْقَاطُ عَنْ بَعْضِهِمْ
نَسِيَهُ سُهَيْلُ الَّذِي أَخَذَ
عَنْ نَفْسِهِ يَرْوِيهِ لَنْ يُضِيعَهُ
يَرْوِي عَنْ الْحِجَّ لِيَخُوفِ اللَّهُمَّ
إِسْحَاقُ، وَالرَّزِيُّ، وَابْنُ حَنْبَلٍ
يَخْرُجُ مِنْ مَرْوَةِ الْإِنْسَانِ
وَعِزُّهُ تَرْخُصًا، فَإِنْ تَبَدُّ
أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ
كَالْتَوَمِ وَالْأَدَاكَ لَمِنْ أَصْلٍ
بِالْمُنْكَرَاتِ كَثْرَةً، أَوْ عُرْفًا
أَصْلٍ صَحِيحٍ فَهُوَ رَدٌّ، ثُمَّ إِنَّ
سَقَطَ عَنْهُمْ حَدِيثُهُ جُمْعُ
وَابْنُ الْمُبَارَكِ رَأَوْا فِي الْعَمَلِ

٣٠٧ الْحَكَمَ لِلذَّاكِرِ عِنْدَ الْمُعْظَمِ
٣٠٨ كَقِصَّةِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ إِذْ
٣٠٩ عَنْهُ، فَكَانَ بَعْدُ عَنْ رِبِيعَةَ
٣١٠ وَالشَّافِعِي نَهَى ابْنَ عَبْدِ الْحَكَمِ
٣١١ وَمَنْ رَوَى بِأُجْرَةٍ لَمْ يَقْبَلِ
٣١٢ وَهُوَ شَبِيهُ أُجْرَةِ الْقُرْآنِ
٣١٣ لَكِنْ أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ أَخَذَ
٣١٤ شُغْلًا بِهِ الْكَسْبُ أَجْرًا رَفَاقًا
٣١٥ وَرَدَّ ذُو تَسَاهُلٍ فِي الْحَمْلِ
٣١٦ أَوْ قَبْلَ التَّلْقِينِ أَوْ قَدْ وَصِفَا
٣١٧ بِكَثْرَةِ السَّهْوِ، وَمَا حَدَّثَ مِنْ
٣١٨ بَيْنَ لَهْ غَلَطُهُ فَمَا رَجَعَ
٣١٩ كَذَا الْحَمِيدِيُّ مَعَ ابْنِ حَنْبَلٍ

- ٣٠٨ - يعني ما رواه أبو داود في سننه ٣/ ٣٤ (٣٦١٠)، والترمذي ٣/ ٦١٨ (١٣٤٣)، وابن ماجه ٢/ ٤٩ (٢٣٩٠) من رواية ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد. زاد أبو داود: أن عبد العزيز الدراوردي قال: فذكرت ذلك لسهيل، فقال: أخبرني ربيعة - وهو عندي ثقة - أنني حدثته إياه، ولا أحفظه.
- ٣١٠ - قال الشافعي لابن عبد الحكم: «إياك والرواية عن الأحياء». الكفاية للخطيب ص ١٣٩.
- ٣١٢ - «القرآن» بالوجهين: بحذف الهمز وفتح الراء كما في الأصل، وبالهمز وإسكان الراء كما في (س) و(ح).
- ٣١٧ - «وَمَا حَدَّثَ مِنْ أَصْلٍ»: «مَا» هنا نافية، يعني: لم يحدث من أصل صحيح.

- ٣٢٠ قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ، نَعَمْ، إِذَا
 ٣٢١ وَأَعْرَضُوا فِي هَذِهِ الدُّهُورِ
 ٣٢٢ لِعُسْرِهَا، بَلْ يُكْتَفَى بِالْعَاقِلِ
 ٣٢٣ لِلْفِسْقِ ظَاهِرًا، وَفِي الضَّبْطِ بَأَنُ
 ٣٢٤ وَأَنَّهُ يُرْوَى مِنْ أَصْلِ وَافِقًا
 ٣٢٥ لِنَحْوِ ذَلِكَ الْبَيْهَقِيِّ، فَلَقَدْ
 كَانَ عِنَادًا مِنْهُ مَا يَنْكَرُ ذَا
 عَنِ أَجْمَاعِ هَذِهِ الْأُمُورِ
 الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ، غَيْرِ الْفَاعِلِ
 يَثْبُتَ مَا رَوَى بِحِطِّ مُؤْتَمَنٍ
 لِأَصْلِ شَيْخِهِ كَمَا قَدْ سَبَقَا
 آلَ السَّمَاعِ لِتَسْلُسُلِ السَّنَدِ

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ

- ٣٢٦ وَأُجْرَحُ وَالتَّعْدِيلُ قَدْ هَدَّبَهُ
 ٣٢٧ وَالشَّيْخُ زَادَ فِيهِمَا، وَزِدْتُ
 ٣٢٨ فَأَرْفَعُ التَّعْدِيلَ مَا كَرَّرْتَهُ
 ٣٢٩ ثُمَّ يَلِيهِ ثِقَةٌ أَوْ ثَبُتٌ أَوْ
 ٣٣٠ الْحِفْظُ أَوْ ضَبْطٌ لِعَدَلٍ، وَيَلِي
 ٣٣١ بِذَلِكَ مَا مُمُونًا خِيَارًا، وَتَلَا
 ٣٣٢ الصَّدَقِ مَا هُوَ وَكَذَا شَيْخٌ وَسَطٌ
 ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ أَذْ رَتَّبَهُ
 مَا فِيهِ كَلَامٌ أَهْلِيهِ وَجَدْتُ
 كَثْفَةً ثَبُتٌ وَلَوْ أَعَدَّتْهُ
 مُتَقِنٌ أَوْ حُجَّةٌ أَوْ إِذَا عَزَوْا
 لَيْسَ بِهِ بِأَشَدَّ صَدُوقٌ وَصِلِ
 مُحَلَّهُ الصَّدَقُ رَوَا عَنْهُ إِلَى
 أَوْ وَسَطٌ فَحَسَبُ أَوْ شَيْخٌ فَقَطُّ

٣٢٠ - قال ابن الصلاح: «وفيه نظر» وهو غير مستنكر إذا ظهر أن ذلك منه على جهة العناد أو نحو ذلك». انظر: علوم الحديث ص ٣٠٦.

٣٢٣ - «يُثْبِتُ» كذا في الأصل و(س)، وفي (ح) و(ظ): «يُثْبِتُ»، وفي (جب): «يُثْبِتُ».

٣٢٦ - أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) في كتابه الجرح والتعديل ٣٧/٢.

- ٣٣٣ «صَالِحُ الْحَدِيثِ» أَوْ «مُقَارِبُهُ»
 «جَيِّدُهُ» حَسَنُهُ مُقَارِبُهُ»
 ٣٣٤ «صَوِيحُّ صَدُوقٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»
 «أَرْجُو بِأَنْ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ سَرَاهُ»
 ٣٣٥ «وَأَبْنُ مَعِينٍ قَالَ: مَنْ أَقُولُ: لَا»
 «بَأْسٌ بِهِ فَتَقَهُ» وَنُقِلَا
 ٣٣٦ «أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مَنْ سَأَلَ»
 «أَتَقَهُ كَانَ أَبُو خَلْدَةَ^(١): بَلْ»
 ٣٣٧ «كَانَ صَدُوقًا خَيْرًا مَأْمُونًا»
 «أَتَقَهُ الثَّوْرِيُّ، لَوْ تَعُونَا»
 ٣٣٨ «وَرُبَّمَا وَصَفَ ذَا الصَّدَقِ وَاسْمُ»
 «ضَعْفًا بِصَالِحِ الْحَدِيثِ إِذْ يَسِمُ

مَرَاتِبُ التَّجْرِيعِ

- ٣٣٩ «وَأَسْوَأُ التَّجْرِيعِ» كَذَّابٌ يَضَعُ
 «يَكْذِبُ» وَضَّاعٌ وَدَجَّالٌ وَضَعُ
 ٣٤٠ «وَبَعْدَهَا» مَتَّهِمٌ بِالْكَذِبِ
 «وَسَاقِطٌ» وَهَالِكٌ فَاجْتَنِبِ
 ٣٤١ «وَذَاهِبٌ» مَتْرُوكٌ أَوْ فِيهِ نَظَرٌ
 «وَسَكَنُوا عَنْهُ بِهِ لَا يُعْتَبَرُ»
 ٣٤٢ «وَلَيْسَ بِالثَّقَةِ» ثُمَّ «رُدَّ أ»
 «حَدِيثُهُ» كَذَا «ضَعِيفٌ جِدًّا»
 ٣٤٣ «وَأَهْ بِمَرَّةٍ» وَهُمْ قَدْ طَرَحُوا
 «حَدِيثُهُ» وَارْمِ بِهِ «مُطَّرَحٌ»

٣٣٥ - قول ابن معين في الكفاية للخطيب ص ٣٩، وعلوم الحديث ص ٣٠٩، وتدريب الراوي ٤٠٥/١.

٣٣٦ - قول ابن مهدي في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٧/٢، والكفاية للخطيب ص ٣٩، وعلوم الحديث ص ٣٠٨.

(١) «أبو خلدَةَ»: خالد بن دينار التميمي السعدي البصري الخياط، صدوق كما في التقريب (١٦٢٧).

٣٣٨ - «وَصَفَّ» الضمير راجع إلى ابن مهدي؛ فقد رَوَى عنه أحمد بن سنان، قال: كان ابن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضَعْفٌ وهو رجل صدوق، فيقول: رجل صالح الحديث. راجع: علوم الحديث ص ٣٠٩، وفتح المغيث ١١٩/٢. وبإزاء البيت في الأصل علامة بلاغ القراءة.

- ٣٤٤ "لَيْسَ بِشَيْءٍ" لَا يُسَاوِي شَيْئًا
 ٣٤٥ "بِمَنْكَرِ الْحَدِيثِ أَوْ مَضْطَرِيهِ"
 ٣٤٦ وَبَعْدَ هَا فِيهِ مَقَالٌ؛ ضَعْفٌ
 ٣٤٧ "لَيْسَ بِذَلِكَ بِالْمَتِينِ بِالْقَوِي"
 ٣٤٨ "لِلضَّعْفِ مَا هُوَ؛ فِيهِ خُلْفٌ طَعَنُوا
 ٣٤٩ "تَكَلَّمُوا فِيهِ، وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَ
- ثُمَّ ضَعِيفٌ، وَكَذَابٌ جِئًا
 "وَاهٍ" وَضَعْفٌ "لَا يُحْتَجُّ بِهِ"
 "وَفِيهِ ضَعْفٌ" تُنْكَرُ وَتَعْرِفُ
 "بِحُجَّةٍ بِعُمْدَةٍ بِالْمُرْضِيِّ"
 "فِيهِ، كَذَا" سَيِّئٌ حِفْظٌ لَيْنٌ
 مِنْ بَعْدِ "شَيْئًا" بِحَدِيثِهِ أُعْتَبِرَ

مَنْ يَصِحُّ تَحْمَلُ الْحَدِيثِ أَوْ لَيْسَ تَحَبُّ

- ٣٥٠ وَقَبِلُوا مِنْ مُسْلِمٍ تَحْمَلًا
 ٣٥١ ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَمَنْعٌ
 ٣٥٢ إِحْضَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلصَّبْيَانِ، ثُمَّ
 ٣٥٣ وَطَلَبُ الْحَدِيثِ فِي الْعَشْرِينَ
 ٣٥٤ وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْكُوفَةِ
 ٣٥٥ وَفِي الثَّلَاثِينَ لِأَهْلِ الشَّامِ
- فِي كُفْرِهِ، كَذَا صَبِيٍّ حَمَلًا
 قَوْمُهُنَا، وَرَدَّ، كَالسَّبْطَيْنِ مَعَ
 قَبُولِهِمْ مَا حَدَّثُوا بَعْدَ الْحُكْمِ
 عِنْدَ التَّرْبِيئَةِ أَحَبُّ حَيْثُ
 وَالْعَشْرُ فِي الْبَصْرَةِ كَالْمَأْلُوفَةِ
 وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِأَلْفِهِمْ

٣٤٦ - «تَنْكَرُ» يَنْبَغِي إِشْبَاعُ ضَمَّةِ الرَّاءِ حَتَّى يَسْلَمَ مِنَ الْكُفْرِ.

وَلَوْ قَالَ النَّازِمُ: «تَنْكِرَةٌ» بِالْهَاءِ السَّاكِنَةِ لَكَانَ أَسْلَمَ، رَاجِعٌ: فَتَحَ الْبَاقِي ٣٥١/١.

٣٥٠ - لَمْ يَشْرَ النَّازِمُ إِلَى مُسْتَنْدِهِمْ فِي قَبُولِ مَا تَحْمَلُهُ فِي حَالِ كُفْرِهِ ثُمَّ أَدَاهُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، وَهُوَ حَدِيثُ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي فِدَاءِ أَسْرَى بَدْرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَسَمِعَهُ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِسُورَةِ الطُّورِ... الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّفْسِيرِ ٧٦٧/٨ (٤٨٥٤)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ ٤٠٢/٢ (١٠٣٥)، وَالتَّنَائِي (٩٨٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٨١١)، وَابْنُ مَاجَهَ (٨١٦).

٣٥٣ - «الْعَشْرِينَ» فِي (ح) حَاشِيَةٌ: كَسَرَ النُّونَ فِي «عَشْرِينَ» عَلَى لُغَةٍ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

وَيَنْظُرُ: فَتَحَ الْمَغِيثَ لِلِسَخَاوِي ٣٠٩/٢.

- ٣٥٦ فَكْتَبَهُ بِالضَّبْطِ، وَالسَّمَاعُ
٣٥٧ قَالَ خَمْسُ لُجْمُهُورٍ، ثُمَّ الْحُجَّةُ
٣٥٨ وَهُوَ ابْنُ خَمْسَةٍ، وَقِيلَ: أَرْبَعَةٌ
٣٥٩ بَلِ الصَّوَابُ فَهُمُ الْمُخْطَاطَبَا
٣٦٠ وَقِيلَ: لِابْنِ حَنْبَلٍ فَرَجُلٌ
٣٦١ يَجُوزُ، لَا فِي دُونِهَا؛ فَعَلَّطَهُ
٣٦٢ وَقِيلَ: مَنْ بَيْنَ أَحِمَارٍ وَالْبُقَرِ
٣٦٣ قَالَ بِهِ أَحْمَالُ، وَابْنُ الْمُقْرِئِ
- حَيْثُ يَصِحُّ، وَيَبْرُزُ زَاغُ
قِصَّةُ مُحَمَّدٍ، وَعَقْلُ الْمُجَّةِ
وَلَيْسَ فِيهِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ
مُمَيَّزًا، وَرَدُّهُ الْجَوَابَا
قَالَ: لِخَمْسِ عَشْرَةِ النَّحْمَلِ
قَالَ: إِذَا عَقَلَهُ وَضَبَطَهُ
فَرَّقَ سَامِعٌ وَمَنْ لَا فَحَصَرَهُ
سَمِعَ لِابْنِ أَرْبَعِ ذِي ذُكْرِ

أقسام النحمل، وأولها: سماع لفظ الشيخ

- ٣٦٤ أَعْلَى وَجْهِهِ الْأَخْذُ عِنْدَ الْمُعْظَمِ
٣٦٥ كِتَابًا أَوْ حِفْظًا، وَقُلْ: حَدَّثَنَا
٣٦٦ وَقَدْ لَمْ يُخْطَبِ أَنْ يَقُولَا:
٣٦٧ وَبَعْدَهَا: «حَدَّثَنَا حَدَّثَنِي»
٣٦٨ وَهُوَ كَثِيرٌ، وَيَزِيدُ اسْتِعْمَلَهُ
٣٦٩ مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ، وَبَعْدَهُ تَلَا:
٣٧٠ وَقَوْلُهُ: «قَالَ لَنَا» وَنَحْوَهَا
- وَهِيَ ثَمَانٍ: لَفْظُ شَيْخٍ، فَأَعْلَمَ
سَمِعْتُ، أَوْ أَخْبَرْنَا، أَنْبَأْنَا
«سَمِعْتُ» إِذْ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَا
وَبَعْدَ ذَا: «أَخْبَرْنَا أَخْبَرَفِ»
وغير واحدٍ لِمَا قَدْ حَمَلَهُ
«أَنْبَأْنَا أَنْبَأْنَا» وَقُلَّا
كَقَوْلِهِ: «حَدَّثَنَا» لَكِنَّهَا

٣٥٧ - قصة محمود بن الربيع رواها البخاري في العلم «باب متى يصح سماع الصغير» ٢٢٥/١ (٧٦).

٣٦١ - «عَقَلَهُ» بفتح القاف كما في الأصول، وفي (جب): «عَقَلَهُ» بكسرهما.

٣٦٣ - انظر: علوم الحديث ص ٣١٤، وتدريب الراوي ٤١٥/١، وفتح المغيث ٣٢٠/٢.

٣٦٦ - قول الخطيب في الكفاية في علم الرواية ص ٣٢٠.

- ٣٧١ الغالب استغالبها مذكراً
 ٣٧٢ وهي على السماع إن يدر اللقي
 ٣٧٣ أن لا يقول ذا غير ما سمع
 ٣٧٤ عمومته عند الخطيب، وقصر
- ودونها: «قال» بلا مجارده
 لا سيما من عرفوه في المضي
 منه كحجاج، ولكن يمتنع
 ذلك على الذي بدأ الوصف أشهر

الثاني: القراءة على الشيخ

- ٣٧٥ ثم القراءة التي نعتها
 ٣٧٦ من حفظ أو كتاباً وسمعنا
 ٣٧٧ أولاً، ولكن أصله مسك
 ٣٧٨ قلت: كذا إن ثقة مرسماً
 ٣٧٩ وأجمعوا أخذاً بها، وردوا
 ٣٨٠ وأخلف فيها: هل تساوي الأولى
 ٣٨١ عن مالك وصحبه ومعظم
 ٣٨٢ مع البخاري: هم سياتان،
- معظمهم عرضاً، سوا قرأتها
 والشيخ حافظ لما عرضنا
 بنفسه أو ثقة مسك
 يحفظه مع سماعي فافتنع
 نقل الخلاف، وبه ما استدوا
 أو دونه أو فوقه؟ فنقلنا
 كوفة وأجاز أهل الحرم
 وابن أبي ذئب مع الثقات

٣٧١ - إزاء البيت في (جب): «بلغ مقابلة على نسخة...» وهي المنقول منها على حسب الطاقة.

٣٧٢ - «عرفوه» بالراء المشددة وفي التنزيل الحكيم: ﴿عَرَفَ بَعْضُهُمْ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ﴾.

٣٧٣ - حجاج بن محمد الأعور المصيصي، أبو محمد (٢٠٦هـ). انظر: تاريخ بغداد ٨/٢٣٧، وسير أعلام النبلاء ٩/٤٤٨.

٣٧٨ - «يحفظه» كما في الأصول، وفي (جب): «يحفظه».

٣٨٠ - انظر: علوم الحديث ص ٣٢٠، وفتح المغيبي للعراقي ص ١٨٦، وفتح المغيبي للسخاوي ٢/٣٤٢.

- ٣٨٣ قَدْ رَجَّحَا الْعَرْضَ، وَعَكَّسَهُ أَصَحُّ
 ٣٨٤ وَجَوَّدُوا فِيهِ: قَرَأْتُ أَوْ قُرَيْتُ
 ٣٨٥ بِمَا مَضَى فِي أَوَّلِ مُقَيَّدَا
 ٣٨٦ «أَنشَدْنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ»، لَا
 ٣٨٧ وَمُطْلَقِ التَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ
 ٣٨٨ وَالنَّسَبِ وَالْتِمِيزِ يَحْيَى
 ٣٨٩ وَذَهَبَ الزُّهْرِيُّ وَالْقَطَّانُ
 ٣٩٠ وَمُعْظَمُ الْكُوفَةِ وَالْحِجَازِ
 ٣٩١ وَأَبْنُ جُرَيْجٍ وَكَذَا الْأَوْزَاعِيُّ
 ٣٩٢ وَمُسْلِمٌ وَجُلُّ أَهْلِ الشَّرْقِ
 ٣٩٣ وَقَدْ عَزَاهُ صَاحِبُ «الْإِنْصَافِ»
 ٣٩٤ وَالْأَكْثَرِينَ، وَهُوَ الَّذِي أَشْتَهَرُ
 ٣٩٥ وَبَعْضُهُمْ قَالَ بِنَا أَعَادَا
- وَجُلُّ أَهْلِ الشَّرْقِ نَحْوَهُ جَنَحَ
 مَعَ «وَأَنَا أَسْمَعُ» ثُمَّ سَبَرَّ
 قِرَاءَةً عَلَيْهِ، حَتَّى مُنْشِدَا
 «سَمِعْتُ» لَكِنْ بَعْضُهُمْ قَدْ حَلَّلَا
 مَنَعَهُ أَحْمَدُ ذُو الْمُقَدَّارِ
 وَأَبْنُ الْمُبَارَكِ الْحَمِيدُ سَعْيَا
 وَمَالِكٌ وَبَعْدَهُ سُفْيَانُ
 مَعَ ابْنِ خَارِيجٍ إِلَى الْحَوَازِ
 مَعَ ابْنِ وَهْبٍ وَالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ
 قَدْ جَوَّزُوا «أَخْبَرْنَا» لِلْفَرْقِ
 لِلنَّسَبِ مِنْ غَيْرِ مَا خِلَافٍ
 مُصْطَلَحًا لِأَهْلِهِ أَهْلُ الْأَثَرِ
 قِرَاءَةُ الصَّحِيحِ، حَتَّى عَادَا

٣٨٥ - «مُقَيَّدَا» بفتح الياء مع التشديد كما في الأصل و(ح)، وفي (س) و(جب) بكسرهما، وهو الظاهر من شرح السخاوي. انظر: فتح المغيث ٣٤٧/٢.

٣٩٢ - «وَمُسْلِمٌ وَجُلُّ» بالوجهين كما في الأصل - وإن كان الضم كأنه مُسِيح - و(س) وكتب عليه معاً، وبأقي النسخ. وإزاء البيت في الأصل علامة بلاغ القراءة.

٣٩٣ - «صاحب الإنصاف»: هو محمد بن الحسن بن محمد بن أحمد التميمي المصري الجوهري، وكتابه: «الإنصاف فيما بين الأئمة في ثنا» و«أنا» من الاختلاف. انظر: فتح المغيث للسخاوي ٣٥٢/٢.

٣٩٥ - الذي أعاد: هو أبو حاتم محمد بن يعقوب الهروي فيما حكاه عنه البرقاني.

- ٣٩٦ في كُلِّ مَتْنٍ قَائِلًا: «أَخْبَرَكَ»
 ٣٩٧ قُلْتُ: وَذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ اشْتَرَطُوا
 إِذْ كَانَ قَالَ أَوَّلًا: «حَدَّثَكَ»
 إِتَادَةَ الْإِسْنَادِ، وَهُوَ شَطَطٌ

تَفْرِيعَاتُ

- ٣٩٨ وَاخْتَلَفُوا إِنْ أَمْسَكَ الْأَصْلَ رِضًا
 ٣٩٩ فَبَعْضُ نَظَائِرِ الْأُصُولِ يُبْطِلُهُ
 ٤٠٠ وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ فَإِنْ لَمْ يُعْتَمَدْ
 ٤٠١ وَاخْتَلَفُوا إِنْ سَكَتَ الشَّيْخُ وَلَمْ
 ٤٠٢ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَافِيًا، وَقَدْ مَنَعَ
 ٤٠٣ بِهِ أَبُو الْفَتْحِ سُلَيْمُ الرَّازِيُّ
 ٤٠٤ كَذَا أَبُو نَصْرِ، وَقَالَ: يُعْمَلُ
 ٤٠٥ وَالْحَاكِمُ اخْتَارَ الَّذِي قَدْ عَمِدَا
 ٤٠٦ «حَدَّثَنِي» فِي اللَّفْظِ حَيْثُ انْفَرَدَا
 ٤٠٧ وَالْعَرَضُ إِنْ تَسَمَّعَ فَقُلْ «أَخْبَرَنَا»
 ٤٠٨ وَنَحْوُهُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ رُويَا
 وَالشَّيْخُ لَا يَحْفَظُ مَا قَدْ عُرِضَا
 وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ يَقْبَلُهُ
 مُمَسِّكُهُ فَذَلِكَ السَّكْمُ رَدُّ
 يُقَرَّرُ لَفْظًا، فَارَاهُ الْمُعْظَمُ
 بَعْضُ أَوْلَى الظَّاهِرِ مِنْهُ، وَقَطَعَ
 ثُمَّ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيُّ
 بِهِ. وَالْفَاضِلُ الْأَدَاءُ الْأَوَّلُ
 عَلَيْهِ أَكْثَرُ الشُّيُوخِ فِي الْأَدَا
 وَاجْمَعُ ضَمِيرُهُ إِذَا تَعَدَّدَا
 أَوْ قَارِئًا «أَخْبَرَنِي» وَاسْتَحْسِنَا
 وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ لَكِنْ رُضِيَا

٤٠٤ - أبو نصر ابن الصباغ الشافعي، وهو صاحب الشامل الذي سيأتي عند الناظم في رقم (٥٤٣).

٤٠٥ - قول الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠.

٤٠٧ - «وَالْعَرَضُ» بالوجهين كما في (س) و(ظ)، واقتصر في (جب) على الفتح، واقتصر في الأصل - وكان الفتح فيه مُسَحَّ - و(ح) على الكسر، وفي (ح) حاشية وجه فيها الكسر بقوله: «وَالْعَرَضُ» عطف على قوله: «فِي اللَّفْظِ».

- ٤٠٩ وَالشَّكُّ فِي الْإِخْذِ أَكَانَ وَحْدَهُ
 ٤١٠ مُحْتَمِلٌ، لَكِنْ رَأَى الْقَطَّانُ
 ٤١١ فِي شَيْخِهِ مَا قَالَ، وَالْوَحْدَةُ قَدْ
 ٤١٢ وَقَالَ أَحْمَدُ: اتَّبِعْ لَفْظًا وَرَدَّ
 ٤١٣ وَمَنْعَ الْإِبْدَالِ فِي مَا صُنِّفَا
 ٤١٤ بِأَنَّهُ سَوَّى فِيهِ مَا جَرَى
 ٤١٥ بِأَنِّ ذَا فِي مَا رَوَى ذُو الطَّلَبِ
 ٤١٦ وَاخْتَلَفُوا فِي صَحَّةِ السَّمَاعِ
 ٤١٧ الْإِسْفَرَايِينِي مَعَ الْحَرْفِ
 ٤١٨ لَا تَرَوْا تَحْدِيثًا وَإِخْبَارًا، قُلْ
 ٤١٩ وَأَبْنُ الْمُبَارَكِ كَلَاهُمَا كَتَبَ
 ٤٢٠ بِأَنِّ خَيْرٌ مِنْهُ أَنْ يُفَصَّلَا
 ٤٢١ كَمَا جَرَى لِلذَّارِقُطِيِّ حَيْثُ سَدَّ
 ٤٢٢ وَذَلِكَ يَجْرِي فِي الْكَلَامِ أَوْ إِذَا
 أَوْ مَعَ سِوَاهُ فَاعْتَبَارُ الْوَحْدَةِ
 الْجَمْعُ فِي مَا أَوْ هَمَّ الْإِنْسَانُ
 اخْتَارَ فِي ذَا الْبَيْهَقِيِّ وَاسْتَعَدَّ
 لِلشَّيْخِ فِيهِ أَدَائِهِ وَلَا تَعَدُّ
 الشَّيْخَ، لَكِنْ حَيْثُ رَأَوْا عُرْفَا
 فِي النَّقْلِ بِالْمَعْنَى، وَمَعَ ذَا فَيَرَى
 بِاللَّفْظِ لَا مَا وَضَعُوا فِي الْكُتُبِ
 مِنْ تَأْسِيحٍ، فَقَالَ بِامْتِنَاعِ
 وَأَبْنِ عَدِيٍّ، وَعَنِ الصَّبْغِيِّ
 "حَضَرْتُ" وَالرَّازِيُّ وَهُوَ الْحَنْظَلِيُّ
 وَجَوَزَ الْحَمَّالُ، وَالشَّيْخُ ذَهَبَ
 فَحَيْثُ فَهُمْ صَحَّ، أَوْ لَا بَطَلَا
 إِمْلَاءَ إِسْمَاعِيلَ عَدَا وَسَرَدُ
 هَيْتُمْ حَتَّى خَفِيَ الْبَعْضُ، كَذَا

٤١٣ - انظر قول ابن الصلاح في: علوم الحديث ص ٣٢٦.

٤١٧ - «الإسفرآييني»: هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق ركن الدين الشافعي الأصولي، توفي سنة (٤١٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٧٨/١١.

و«الحَرْبِي»: إبراهيم بن إسحاق الحربي، و«الصَّبْغِي»: أحمد بن إسحاق بن أيوب الصبغي الشافعي المحدث النيسابوري، توفي سنة (٣٤٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٠/١٢٠.

٤١٨ - «الحَنْظَلِيُّ»: هو الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي الحنظلي (٢٧٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٥٥/٩.

- ٤٢٣ إِنَّ بَعْدَ السَّمْعِ، ثُمَّ يُحْتَمَلُ
 ٤٢٤ وَيَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يُجِزِمَ
 ٤٢٥ قَالَ ابْنُ عَتَابٍ: وَلَا غِنَى عَنْهُ
 ٤٢٦ وَسُئِلَ ابْنُ حَنْبَلٍ: إِنْ حَرَفَا
 ٤٢٧ لَكِنْ أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ مَنَعَ
 ٤٢٨ إِلَّا بَأْسٌ يَرَوِي بِتِلْكَ الشَّارِدَةِ
 ٤٢٩ وَخَلَفَ بَرْسَالٌ قَدْ قَالَ «نَا»
 ٤٣٠ مِنْ قَوْلِ سُفْيَانَ، وَسُفْيَانُ أَكْفَى
 ٤٣١ كَذَاكَ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ أَفْتَى
 ٤٣٢ رَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ: كُنَّا نَقْعُدُ
 ٤٣٣ الْبَعْضُ لَا يَسْمَعُهُ، فَيَسْأَلُ
 ٤٣٤ وَكُلُّ ذَاتِ سَاهِلٍ، وَقَوْلُهُمْ:
- فِي الظَّاهِرِ الْكَلِمَاتِ أَوْ أَقَلُّ
 إِسْمَاعِيلُ جَبْرًا لِنَقْصٍ إِنْ وَقَعَ
 إِبْجَانَةٌ مَعَ السَّمْعِ تُقَرَّنُ
 أَدْنَمَهُ؟ فَقَالَ: أَرْجُو يُعْفَى
 فِي الْحَرْفِ يَسْتَفْهِمُهُ، فَلَا يَسَعُ
 عَنْ مَفْهِمٍ، وَنَحْوُهُ عَنْ زَائِدَةٍ
 إِذْ فَاتَهُ «حَدَّثَ» مِنْ «حَدَّثْنَا»
 يَلْفِظُ مُسْتَمِلًا عَنِ الْمُتَمَلِّهِ أَفْتَى
 اسْتَفْهِمَ الَّذِي يَلِيكَ، حَتَّى
 لِلنَّحْيِ، فَرُبَّمَا قَدْ يَبْعُدُ
 الْبَعْضَ عَنْهُ، ثُمَّ كُلُّ يَنْقُلُ
 يَكْفِي مِنَ الْحَدِيثِ شَمَهُ، فَهُمْ

٤٢٤ - «وَقَعَ» كَمَا فِي الْأَصُولِ، وَفِي (ح): «يَقَعُ»، وَيَنْظُرُ: فَتَحِ الْمَغِيثِ ٣٧٦/٢.

٤٢٥ - قَوْلُهُ: «غَنَى». قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتَحِ الْمَغِيثِ ٣٧٧/٢: «بِالْقَصْرِ لِلْمُنَاسِبَةِ»، يَعْنِي بَيْنَ الضَّرْبِ وَالْعَرُوضِ يَبْقَى كِلَاهُمَا عَلَى مُتَفَعِّلٍ (فَعُولُنْ)، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْأَصُولِ، وَفِي (ظ): «غِنَاءٌ» بِالْمَدِّ. وَفِي الْعَجَزِ: «تُقَرَّنُ» وَيَجُوزُ مَدُّ الْمَقْصُورِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

سَيُغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ غَنَى فَلَا قَرَّ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

يُرِيدُ: «وَلَا غَنَى». وَيَنْظُرُ: فَتَحِ الْبَاقِي ٣٨١/١.

وَابْنُ عَتَابٍ: هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَسِّنِ الْقُرْطُبِيِّ (ت ٥٢٠هـ).
 انْظُرْ: الصَّلَةُ ٣٣٢/١، وَقَوْلُهُ فِي: الْإِلْمَاعِ ص ٩٢.

٤٢٩ - قَوْلُهُ: «حَدَّثَ مِنْ حَدَّثْنَا» هَكَذَا فِي الْأَصُولِ، وَفِي (جَب) بَدَلَهَا «... لِزُحْمَةٍ حَدَّثْنَا».

- ٤٣٥ عَسْنَا إِذَا أَوَّلَ شَيْءٍ سُئِلَا
 ٤٣٦ وَإِنْ يُحَدِّثُ مِنْ وَرَاءِ سِتْرِ
 ٤٣٧ صَحَّ، وَعَنْ شُعْبَةَ: لَا تَرَوْا لَنَا
 ٤٣٨ وَلَا يَصُرُّ سَامِعًا أَنْ يَمْنَعَهُ
 ٤٣٩ كَذَلِكَ لِتَخْصِيصِ أَوْ رَجَعْتُ

- عَرَفَهُ، وَمَا عَسْنَا تَسْهَلَا
 عَرَفْتَهُ بِصَوْتِ أَوْ ذِي خُبْرٍ
 «إِنْ بِلَالًا»، وَحَدِيثُ أُمِّنَا
 الشَّيْخُ أَنْ يَرُويَ مَا قَدْ سَمِعَهُ
 مَا لَمْ يَقُلْ أخطاءٌ أَوْ شَكَكْتُ

الثالث: الإجازة

- ٤٤٠ ثُمَّ الْإِجَازَةُ تَلِي السَّمَاعَا
 ٤٤١ أَرْفَعَهَا بِحَيْثُ لَا مُنَاوَلَهُ
 ٤٤٢ وَبَعْضُهُمْ حَكَى اتِّفَاقَهُمْ عَلَى
 ٤٤٣ نَفْيِ الْخِلَافِ مُطْلَقًا، وَهُوَ غَلَطٌ
 ٤٤٤ وَرَدَّهُ الشَّيْخُ بِأَنْ لَيْسَ فِيهِ

- وَنُوعَتٌ لَتِسْعَةٍ أَنْوَاسَا
 تَعْيِينُهُ الْمُجَازَ وَالْمُجَازَلَهُ
 جَوَازِ ذَا، وَذَهَبَ الْبَاجِي إِلَى
 قَالَ: وَالْإِخْلَافُ فِي الْعَمَلِ قَطُّ
 قَوْلَانِ فِيهَا، ثُمَّ بَعْضُ تَابِيَعِي

٤٣٥ - انظر: علوم الحديث ص ٤٢٩، والتقييد للعراقي ص ١٧٦.

٤٣٦ - «مَنْ وَرَاءَ» بفتح الميم، والهمزة مِنْ «وَرَاءَ» كما في الأصل و(س) و(ح)، وفي (ج) و(ظ) بكسر الميم والهمزة؛ قال زكرياء في شرحه ٣٨٦/١: «ويجوز في «من» كسر ميمها فتكون جارة، وفتحها فتكون موصولة أو نكرة موصوفة».

«عَرَفْتَهُ» بتشديد الراء كما في الأصل و(ج)، وفي (س) و(ظ) بدون تشديد. ويراجع البيت (٣٧٢).

٤٣٧ - «لَنَا» أي: الحجة لنا. حديث: «إِنْ بِلَالًا يُوْذَنُ بَلِيل...» عند البخاري في صحيحه ١٣٣/١ (٦٢٠)، ومسلم في الصيام ٢٠٢/٤ (٢٥٣١)، والترمذي (٢٠٣)، والنسائي (٦٣٧).

«أُمَّنَا» يعني عائشة وغيرها من أمهات المؤمنين.

٤٣٩ - مقابل البيت: علامة بلاغ القراءة.

٤٤٢ - قول الباجي في الإلماع لعياض ص ٨٩ - ٩٠.

- ٤٤٥ مَذْهَبُهُ الْقَاضِي الْحُسَيْنُ مَنَعًا
 ٤٤٦ قَالَا كَشْعَبَةٍ، وَلَوْ جَانَرَتْ إِذْنَ
 ٤٤٧ وَعَنْ أَبِي الشَّيْخِ مَعَ الْحَزِينِ
 ٤٤٨ لَكِنْ عَلَى جَوَانِزِهَا اسْتَقَرَّ
 ٤٤٩ قَالُوا بِهِ، كَذَا وَجُوبُ الْعَمَلِ
 ٤٥٠ وَالثَّانِي: أَنَّ يُعَيِّنَ الْمُجَازَ لَهُ
 ٤٥١ جُمْهُورُهُمْ رِوَايَةً وَعَمَلًا
 ٤٥٢ وَالثَّلَاثُ: التَّعْمِيمُ فِي الْمُجَازِ
 ٤٥٣ مُطْلَقًا الْخَطِيبُ وَابْنُ مَنَدَةَ
 ٤٥٤ وَجَازَ لِلْمَوْجُودِ عِنْدَ الطَّبَرِيِّ
 ٤٥٥ وَمَا يَعُمُّ مَعَ وَصْفِ حَصْرِ
 ٤٥٦ فَإِنَّهُ إِلَى الْجَوَانِزِ أَقْرَبُ
- وَصَاحِبُ الْحَاوِي بِهِ قَدْ قَطَعَ
 لَبَطَلَتْ رَحْلَةَ طُلَّابِ السُّنَنِ
 إِبْطَاطُهَا، كَذَا لِكَ السَّجَرِيِّ
 عَمَلُهُمْ، وَالْأَكْثَرُونَ طُرًّا
 بِهَا، وَقِيلَ: لَا، كَحُكْمِ الْمُرْسَلِ
 دُونَ الْمُجَانِزِ، وَهُوَ أَيْضًا قَبْلَهُ
 وَالْمُخْلَفُ أَقْوَى فِيهِ مِمَّا قَدْ خَلَا
 لَهُ، وَقَدْ مَالَ إِلَى الْجَوَانِزِ
 ثُمَّ أَبُو الْعَلَاءِ أَيْضًا بَعْدَهُ
 وَالشَّيْخُ لِلْإِبْطَالِ مَالَ فَاحْذَرِي
 كَالْعُلَمَاءِ يَوْمَئِذٍ بِالشَّخْرِ
 قُلْتُ: عِيَاضُ قَالَ: لَسْتُ أَحْسِبُ

٤٤٥ - القاضي حسين بن محمد المروزي الشافعي، توفي سنة (٤٦٢هـ). له: كتاب التعليقة في الفقه الشافعي. وانظر: السير ٢٦٠/١٨.

«وصاحب الحاوي»: هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي (٤٥٠هـ)، له: الحاوي الكبير في الفقه الشافعي. انظر: تاريخ بغداد ١٠٢/١٢، وسير أعلام النبلاء ٦٤/١٨.

٤٤٩ - «قالوا به» أي: بالجواز، بالضمير المذكر كما في هامش الأصل وعليه تصحيح، وهو المُنْبَتُّ في (س) و(ح) و(ج) و(ظ)، وفي متن الأصل: «بها» ووضع عليها: نسخة؛ يعني أنه في نسخة. وينظر: فتح الباقي ٣٩١/١، وفتح المغيب ٤٠٠/٢.

٤٥٣ - انظر: الكفاية للخطيب ص ٣٨٦.

و«أبو العلاء»: هو الحسن بن أحمد العطار الهمداني (ت ٥٦٩هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٤٠/٢١.

٤٥٦ - الإلماع لعباس ص ١٠١.

- ٤٥٧ في ذَا اخْتِلَافًا بَيْنَهُمْ مِمَّنْ يَرَى
٤٥٨ وَالرَّابِعُ: الْجَهْلُ بِمَنْ أُجِيزَ لَهُ
٤٥٩ بَعْضُ سَمَاعَاتٍ، كَذَا إِنْ سَمَى
٤٦٠ بِهِ سِوَاهُ، ثُمَّ لَمَّا يَصِحُّ
٤٦١ أَمَّا الْمُسَمَّونَ مَعَ الْبَيَانِ
٤٦٢ وَتَتَبَعِي الصَّحَّةُ إِنْ جَمَلَهُمْ
٤٦٣ وَالْخَامِسُ: التَّعْلِيلُ فِي الْأَجَازِ
٤٦٤ أَوْ غَيْرِهِ مُعَيَّنًا، وَالْأَوَّلُ
٤٦٥ مَعَ أَبِي عَلِيٍّ الْإِمَامِ الْحَنْبَلِيِّ
٤٦٦ الْجَهْلُ إِذْ يَشَاوُهَا، وَالظَّاهِرُ
٤٦٧ قُلْتُ: وَجَدْتُ ابْنَ أَبِي خَيْثَمَةَ
- إِجَازَةً لِكُونِهِ مُنْحَصِرًا
أَوْ مَا أُجِيزَ، كَأَجَزْتُ «أَزْفَلَهُ»
كِتَابًا أَوْ شَخْصًا، وَقَدْ تَسَمَّى
مُرَادُهُ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ لَا يَصِحُّ
فَلَا يَضُرُّ الْجَهْلُ بِالْأَعْيَانِ
مِنْ غَيْرِ عَدٍّ وَتَصَفُّحٍ لَهُمْ
بِمَنْ يَشَاوُهَا الَّذِي أَجَازَهُ
أَكْثَرُ جَهْلًا، وَأَجَازَ الْكُلًّا
مَعَ ابْنِ عَمْرٍوسٍ، وَقَالَ: يَنْجَاحُ
بُطْلَانُهَا، أَفْتَى بِذَلِكَ طَاهِرُ
أَجَازَ كَالثَّانِيَةِ الْمُبْهَمَةِ

٤٥٨ - «أزفلة» اسم للجماعة من الناس، مثل: الرزافة، والزجلة، وغير ذلك. انظر: المنتخب للكراع ١٥/١.

٤٦٣ - مثل أن يقول: أجزت لمن شاء أن أجز له، أو من شاء أن أجز له فقد أجزت له.

٤٦٤ - الصورة الثانية المتعلقة بمشيئة الغير، مثل: أجزت لمن شاء فلان. انظر: شرح السيوطي على الألفية ص ١٧٦، وفتح المغيث للعراقي ص ٢٠٥.

٤٦٦ - «إذ يشاؤها» كذا في هامش الأصل وعليه تصحيح، وهو كذلك في الأصول. وانظر: فتح الباقي ٣٩٩/١.

«طاهر»: هو طاهر بن عبد الله بن طاهر البغدادي، أبو الطيب الطبري - سبق ذكره عند الناظم قريباً رقم (٤٥٤) - وقد أفتى بذلك جواباً للخطيب البغدادي.

٤٦٧ - انظر في: شرح التبصرة للعراقي ص ٢٠٥، وفتح المغيث ٤٢٠/٢.

- ٤٦٨ وَإِنْ يَقُلْ: مَنْ شَاءَ يَرَوْيْ قَرَبًا
 ٤٦٩ أَمَا أَجَزْتُ لِفُلَانٍ ابْنُ يُرْدُ
 ٤٧٠ وَالسَّادِسُ: الْإِذْنُ لِمَعْدُومٍ تَبِعَ
 ٤٧١ أَوْلَادِهِ وَنَسَهُ لِهَ وَتَحْقِيقِهِ
 ٤٧٢ وَهُوَ أَوْهَى، وَأَجَازَ الْأَوَّلَا
 ٤٧٣ بِالْوَقْفِ، لَكِنَّ أَبَا الطَّيِّبِ رَدُّ
 ٤٧٤ كَذَا أَبُو نَصْرِ، وَجَازَ مُطْلَقًا
 ٤٧٥ مِنْ ابْنِ عُمَرُوسٍ مَعَ الْفَرَاءِ
 ٤٧٦ فِي الْوَقْفِ، فِي صِحَّتِهِ مَزْبَعًا
 ٤٧٧ وَالسَّابِعُ: الْإِذْنُ لغيرِ أَهْلِ
 ٤٧٨ غَيْرِهِ مُمَيَّنٌ: وَذَا الْأَخِيرُ
- وَتَحْوَهُ الْأَزْدِيُّ مُجِيزًا كَتَبَا
 فَأَلَا ظَهَرَ الْأَقْوَى الْجَوَازُ فَاعْتَمَدُ
 كَقَوْلِهِ: أَجَزْتُ لِفُلَانٍ مَعَ
 حَيْثُ اتَّوَا أَوْ خَصَّصَ الْمَعْدُومَ بِهِ
 ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، وَهُوَ مُثَلَا
 كِلَيْهِمَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ
 يَحْدُ الْخَطِيبِ، وَبِهِ قَدْ سَبَقَا
 وَقَدْ رَأَى الْحُكْمَ عَلَى اسْتِوَاءِ
 أَبَا حَنِيفَةَ وَمَالِكًا مَعًا
 لِلْأَخْذِ عَنْهُ، كَافِرٍ أَوْ طِفْلِ
 رَأَى أَبُو الطَّيِّبِ وَأَجْمَهُورُ

- ٤٧٠ - قوله: «أَجَزْتُ لِفُلَانٍ» - تفعلة الحشو دخلها زحاف مُرْدَوِجٌ يسمي: الشَّكْلُ - وهو لا يدخل
 الرجز - فأصبحت مُسْتَفْعِلُنْ هكذا [مُتَفْعِلٌ = أَجَزْتُ لِي]. انظر: فتح الباقي ٤٠١/٢.
 قُلْتُ: وهذا لا يخفى على الناظم، ولعله أشبع حركة اللام «لِفُلَانٍ» ضرورةً كما وقع
 في الشعر؛ كقول الشاعر:
 وَإِنِّي حَوْتَمَا يَشْنِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَوْتَمَا سَلَكُوا أَذْنُو فَأَنْظُرُ
 أراد: فَأَنْظُرُ. والله أعلم.
 ٤٧٥ - «مِنْ ابْنِ عُمَرُوسٍ» كما في هامش الأصل، وعليها تصحيح، وهو كذلك في
 الأصول، وفي متن الأصل «مَعَ ابْنِ».
 والعينُ من «عُمَرُوسٍ» في الأصل كتب عليها: «مَعًا»؛ يعني جواز الفتح والضم.
 ٤٧٦ - «حَنِيفَةً» بالوجهين: الصرف وعدمه كما في (س)، ونصر عليهما السخاوي، وفي
 الأصل و(جب) و(ح) بالفتح فقط، وفي (ظ) بالتنوين فقط، ونص عليه زكريا
 الأنصاري. انظر: فتح الباقي ٤٠٣/١، وفتح المغيث ٤٣٥/٢.

- ٤٧٩ وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ كَافِرًا نَقْلًا، بَلَى
٤٨٠ وَلَمْ أَجِدْ فِي الْحَمْلِ أَيْضًا نَقْلًا
٤٨١ وَلِلْخَطِيبِ لَمْ أَجِدْ مَنْ فَعَلَهُ
٤٨٢ مَعَ أَبِيهِ، فَأَجَازَ، وَلَعَلَّ
٤٨٣ وَيَنْبَغِي أَلَيْنَا عَلَى مَا ذَكَرُوا
٤٨٤ وَالثَّامِنُ: الْإِذْنُ بِمَا سَيَحْمِلُهُ
٤٨٥ وَبَعْضُ عَصْرِئِ عِيَاضٍ بَدَلَهُ
٤٨٦ وَإِنْ يَقُلْ: أَجَزْتُهُ مَا صَحَّ لَهُ
٤٨٧ الدَّارِقُطِيُّ وَسِوَاهُ، أَوْ حَذَفَ
٤٨٨ وَالثَّاسِعُ: الْإِذْنُ بِمَا أُجِيزَا
٤٨٩ وَرَدَّ، وَالصَّحِيحُ الْإِسْتِمَادُ
٤٩٠ أَبُو نُعَيْمٍ، وَكَذَا ابْنُ عُقْدَةَ
٤٩١ وَالْثَلَاثُ بِإِجَازَةٍ، وَقَدْ
٤٩٢ وَيَنْبَغِي تَأْمُلُ الْإِجَازَةَ
- بِحَضْرَةِ الْمَرْحُومِ تَتَرَأَّفُ عَلَا
وَهُوَ مِنْ الْمَعْدُومِ أَوَّلَى فِعْلًا
قُلْتُ: رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَدْ سَأَلَهُ
مَا أَصْفَحَ الْأَسْمَاءَ فِيهَا إِذْ فَعَلَ
هَلْ يُعْلَمُ الْحَمْلُ؟ وَهَذَا أَظْهَرَ
الشَّيْخُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّا نُبْطِلُهُ
وَإِنْ مَعِيَ لَمْ يُجِبْ مَنْ سَأَلَهُ
أَوْ سَيَصِحُّ: فَصَحِيحٌ، سَمِلَهُ
يَصِحُّ، جَازَ الْكُلُّ حَيْثُ مَا عَرَفَ
لِشَيْخِهِ، فَقِيلَ: لَنْ يَجُوزَا
عَلَيْهِ، قَدْ جَوَزَهُ النُّقَادُ
وَالدَّارِقُطِيُّ، وَنَصْرُ بَعْدَهُ
رَأَيْتُ مَنْ وَالَى مِجْمُسَ يُعْتَمَدُ
فَحَيْثُ شَيْخُ شَيْخِهِ أَجَازَهُ

٤٧٩ - قوله: «ولم أجد في كافر...» البيت وتاليه من زيادات العراقي على ابن الصلاح، ولم يميزها بـ «قلت».

٤٨٥ - انظر: الإلماع لعباؤ ص ١٠٦، وعلوم الحديث ص ٣٤١.

٤٩٠ - «أبو نُعَيْمٍ» أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، و«ابن عُقْدَةَ» أبو العباس أحمد بن محمد الكوفي (ت ٣٣٢ هـ)، و«نَصْر» هو ابن إبراهيم المقدسي (ت ٤٩٠ هـ) صاحب كتاب «الحجة على تارك المحجة».

٤٩٣ يَلْفِظُ مَا صَحَّ لَدَيْهِ، لَمْ يُحِطْ مَا صَحَّ عِنْدَ شَيْخِهِ مِنْهُ فَقَطْ

لفظ الإجازة وشرطها

٤٩٤ أَجَزْتُهُ: ابْنُ فَارِسٍ قَدْ نَقَلَهُ وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ: قَدْ أَجَزْتُ لَهُ

٤٩٥ وَإِنَّمَا تُسْتَحْسَنُ الْإِجَازَةُ مِنْ سَائِلٍ بِهِ، وَمِنْ أَجَازَةٍ

٤٩٦ طَالِبٍ سَائِلٍ، وَالْوَلِيدُ ذَا ذَكَرَ عَنْ هَالِكٍ شَرْطًا، وَعَنْ أَبِي عُمَرَ

٤٩٧ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا لِطَاهِرٍ، وَمَا لَا يُشْكَلُ

٤٩٨ وَاللَّفْظُ إِنْ تَجَزَّ بِكُتُبٍ أَحْسَنُ أَوْ دُونَ لَفْظٍ قَانُوا وَهُوَ أَدْوَنُ

الرابع: المناولة

٤٩٩ ثُمَّ الْمُنَاولَاتُ إِمَّا تَقَرَّبَتْ بِالْإِذْنِ، أَوْ لَا، فَالَّتِي فِيهَا أُذِنَ

٥٠٠ أَعْلَى الْإِجَازَاتِ، وَأَعْلَاهَا إِذَا أَعْطَاهُ مِلْكًا فَإِجَازَةٌ، كَذَا

٥٠١ أَنَّ يَحْضُرَ الطَّالِبُ بِالْكِتَابِ لَهُ عَرْضًا، وَهَذَا الْعَرْضُ لِلْمُنَاوَلَةِ

٥٠٢ ثُمَّ يُنَاولُ الْكِتَابَ مُحَضَّرَةً وَالشَّيْخُ ذُو مَعْرِفَةٍ فَيَنْظُرُهُ

٥٠٣ يَقُولُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِي فَأَرَوْهُ وَقَدْ حَكَوْا عَنْ هَالِكٍ وَنَحْوِهِ

٥٠٤ بِأَنَّهُ تَعَادَلَ السَّمَاعُ وَقَدْ أَبَى الْمُفْتُونَ ذَا، أَهْتِنَا

٤٩٣ - «لَمْ يُحِطْ» من التخطي، وهو التجاوز؛ أي: لم يتعد المجاز الثاني إلى غيره، فليس له أن يروي إلا ما صح عند شيخه فقط. انظر: شرح العراقي نفسه ص ٢١٢.

٤٩٤ - جُزْءٌ مَأْخُذُ الْعِلْمِ لابن فارس ص ٣٩، ومعجم مقاييس اللغة له ٤٩٤/١.

٤٩٦ - «الوليد»: هو ابن بكر، أبو العباس الغمري الأندلسي المالكي (ت ٣٩٢هـ) صاحب كتاب الوجازة في صحة الإجازة. انظر: جذوة المقتبس للحميدي ص ٣٤٠، وسيأتي عند الناظم في البيت (٥٢٦).

«أبي عمر»: هو ابن عبد البر القرطبي، وقوله في جامع بيان العلم ١٨٠/٢.

٥٠٢ - «يناول» بالوجهين: بالفتح كما في الأصل، و(ح) و(ج)، ونص عليه زكريا في فتح الباقي ١٠/٢، وبالرفع كما في (س) و(ظ).

- ٥٠٥ إِسْحَاقُ وَالتَّوْرِيُّ مَعَ النَّعْمَانِ
٥٠٦ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُمْ رَأَوْا
٥٠٧ إِجْمَاعَهُمْ بِأَنَّهَا صَحِيحَةٌ
٥٠٨ أَمَّا إِذَا تَأَوَّلَ وَاسْتَرَدَّ
٥٠٩ مِنْ نُسْخَةٍ قَدْ وَافَقَتْ مَرْوِيَّهَ
٥١٠ عَلَى الَّذِي عُيِّنَ فِي الْإِجَارَةِ
٥١١ أَهْلُ الْحَدِيثِ آخِرًا وَقَدِّمًا
٥١٢ أَحْضَرَهُ الطَّالِبُ لِكَيْ اعْتَمَدَ
٥١٣ صَحِّي، وَإِلَّا بَطَلَ اسْتِيقَانَا
٥١٤ ذَا مِنْ حَدِيثِي، فَهُوَ فِعْلٌ حَسَنٌ
٥١٥ وَإِنْ خَلَّتْ مِنْ إِذْنِ الْمَنَآوِلَةِ
- وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ الشَّيْبَانِيُّ
بِأَنَّهَا أَنْقَضَ، قُلْتُ: قَدْ حَكُوا
مُعْتَمَدًا، وَإِنْ تَكُنْ مَرْجُوحَةً
فِي الْوَقْتِ صَحِّي، وَالْمُجَازِ أَدَى
وَهَذِهِ لَيْسَتْ لَهَا مَرْبِئَةٌ
عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، لَكِنْ مَكَازَهُ
أَمَّا إِذَا مَا الشَّيْخُ لَمْ يَنْظُرْهَا
مَنْ أَحْضَرَ الْكِتَابَ وَهُوَ مُعْتَمَدٌ:
وَإِنْ يَقُلْ: أَجَزْتُهِ إِنْ كَانَا
يُضِيدُ حَيْثُ وَقَعَ التَّبَيُّنُ
قِيلَ: تَصَحَّى، وَالْأَصَحُّ بَاطِلُهُ

كَيْفَ يَقُولُ مَنْ رَوَى بِالْمَنَآوِلَةِ وَالْإِجْمَاعِ؟

- ٥١٦ وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ رَوَى مَا نُوَوِّلَا فَمَالِكٌ وَابْنُ شِهَابٍ جَعَلَا

٥٠٥ - «وَأَحْمَدُ» بالفتح كما في الأصل و(س) و(ح)، وفي (ل) و(جب) و(ظ) بِالضَّمِّ عَظْفًا عَلَى «إِسْحَاقُ» أَوَّلُ الْبَيْتِ.

٥٠٦ - «وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُمْ» فِي النُّسخِ مِثْلُ «وَأَحْمَدُ» فِي الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ؛ لِأَنَّهَا مُعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا.

٥٠٧ - «مُعْتَمَدًا» بِفَتْحِ الْمِيمِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ النَّازِمُ فِي شَرْحِهِ ص ٢١٧، وَزَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ فِي فَتْحِ الْبَاقِي ١١/٢.

٥١٣ - قَوْلُهُ: «وَإِنْ يَقُلْ: أَجَزْتُهِ...» إِنْ هَذَا كَلَامُ الْخَطِيبِ فِي الْكُفَايَةِ ص ٣٢٩.

٥١٥ - قَالَ النَّوَوِيُّ فِي التَّقْرِيبِ: «لَا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهَا عَلَى الصَّحِيحِ الَّذِي قَالَهُ الْفُقَهَاءُ وَأَصْحَابُ الْأَصُولِ وَعَابُوا الْمُحَدِّثِينَ الْمَجُوزِينَ». تَدْرِيبُ الرَّاوِي ١/٤٧٤.

- ٥١٧ إِبْلَاقُهُ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَا
- ٥١٨ الْعُرْضَ كَالسَّمَاعِ، بَلْ أَجَانَرُهُ
- ٥١٩ وَالْمَرْزُوبَانِي وَأَبُو نَعِيمٍ:
- ٥٢٠ تَقْيِيدُهُ بِمَا يَبِيْتُ الْوَاقِعَا
- ٥٢١ «أَذِنَ لِي، أَطْلَقَ لِي، أَجَازَنِي
- ٥٢٢ وَإِنْ أَبَاحَ الشَّيْخُ لِلْمُجَازِ
- ٥٢٣ وَبَعْضُهُمْ أَتَى بِلَفْظٍ مُوهِمٍ
- ٥٢٤ وَقَدْ أَتَى بِخَبَرٍ الْأَوْزَاعِي
- ٥٢٥ وَلَفْظُ «أَنَّ» اخْتَارَهُ الْخَطَّابِيُّ
- ٥٢٦ وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ فِي الْإِجَازَةِ:
- ٥٢٧ وَاخْتَارَهُ الْحَاكِمُ فِيمَا شَافَهُهُ
- ٥٢٨ وَاسْتَحْسَنُوا لِلْبَيْهَقِيِّ مُصْطَلَحَا:
- ٥٢٩ وَبَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَ اسْتَعْلَ سَعْنُ
- ٥٣٠ سَمَاعُهُ مِنْ شَيْخِهِ فِيهِ يُشَكُّ
- يَسُوعُ، وَهُوَ لَا يُؤْتَى مِنْ يَرَى
- بَعْضُهُمْ فِي مُطْلَقِ الْإِجَازَةِ
- أَخْبَرَ، وَالصَّحِيحُ سِنْدُ الْقَوْمِ
- إِجَازَةً، تَنَاوَلَا، هُمَا مَعَا
- سَوَّغَ لِي، أَبَاحَ لِي، نَاوَلَنِي
- إِبْلَاقُهُ، لَمْ يَكْفِ فِي الْجَوَازِ
- شَافَهُنِي، كَتَبَ لِي، فَمَا سَلِمَ
- فِيهَا، وَلَمْ يَخْلُ مِنْ النِّزَاعِ
- وَهُوَ مَعَ الْإِسْنَادِ ذُو اقْتِرَابِ
- «أَنْبَأَنَا»، كَصَاحِبِ الْوَجْكَانَةِ
- بِالْإِذْنِ بَعْدَ عَرْضِهِ مُشَافَهُهُ
- «أَنْبَأَنَا إِجَازَةً»، فَصَرَّحَا
- إِجَازَةً، وَهِيَ قَرِيبَةٌ لِمَنْ
- وَحَرْفُ «سَعْنُ» بَيْنَهُمَا فَمُشْتَرَكٌ

٥٢٢ - «وَإِنْ أَبَاحَ الشَّيْخُ...» معناه: «وإن قال الشيخ المجيز للطالب: أجزت لك أن تقول: حدثنا و...» لا يجوز له ذلك؛ لأن إباحة الشيخ لا تغير الممنوع في المصطلح». علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٥٤، وتدريب الراوي ١/ ٤٨٠.

٥٢٥ - انظر قول الخطابي في: الإلماع ص ١٢٩، وعلوم الحديث ص ٣٥٣.

٥٢٦ - صاحب الوجيزة هو: أبو العباس، الوليد بن بكر. تقدم عند الناظم رقم (٤٩٦) وسيأتي في رقم (٥٤٣).

٥٣١ وفي الجاري: قال لي: فجعله حيرتهم للعرض والمناولة

الخامس: المكاتب

- ٥٣٢ ثم الكتابة بخط الشيخ، أو
٥٣٣ لحاضر، فإن أجاز معها
٥٣٤ صحى على الصحيح والمشهور
٥٣٥ والليث، والسمعان قد أجازاه
٥٣٦ وبعضهم صحه ذلك منعا
٥٣٧ ويكتفى أن يعرف المكتوب له
٥٣٨ قوم للإشيتباه، لكن ردا
٥٣٩ فالليث مع منصور استجازا
٥٤٠ وصححو التقييد بالكتابة
- بإذنه عنه لغائب، ولو
أشبهه ما ناول، أو جردها
قال به أيوب مع منصور
وسدده أقوى من الإجازة
وصاحب الحاوي به قد قطعنا
خط الذي كاتبه، وأبطله
لندرة اللبس، وحيث أدى
«أخبرنا، حدثنا، جوازنا»
وهو الذي يليق بالتراهة

السادس: إعمال الشيخ

٥٤١ وهل لمن أعلمه الشيخ بما يرويه أن يرويه؟ فجزما

- ٥٣١ - «حيرتهم» في نسخة الرباط: «قوله: حيرتهم بكسر الحاء، هو أبو جعفر أحمد بن حمدان النيسابوري؛ نسبة للجيرة»، توفي سنة (٣١١هـ). وانظر: تذكرة الحفاظ ٧٦١/٢.
وفي (س): «الحيري: بالحاء المهملة أبو عمرو محمد بن أبي جعفر أحمد بن حمدان»؛ فنسب ذلك للابن، وإنما هو رآه عن والده أبي جعفر المذكور ما قال.
وانظر: فتح الباقي ١٨/٢، وفتح المغيب ٤٩٣/٢.
٥٣٥ - «والليث» بالكسر كما في الأصول، وفي (ظ) بالضم.
٥٣٨ - «لندرة» بالوجهين: فتح النون كما في الأصل و(س)، وضمها كما في (جب) و(ظ) ونص عليهما زكريا في فتح الباقي ٢١/٢.

- ٥٤٢ بِمَنْعِهِ الطُّوسِيُّ. وَذَا الْمُخْتَارُ
 ٥٤٣ إِلِى الْحِجْوَانِ، وَابْنُ بَكْرِ نَصَرَهُ
 ٥٤٤ بَلْ زَادَ بَعْضُهُمْ بَأْسَ لَوْ مَنَعَهُ
 ٥٤٥ وَرَدَّ، كَأَسْتَرْعَاءٍ مِنْ يُحْمَلُ

السَّابِعُ: الْوَصِيَّةُ بِالْكِتَابِ

- ٥٤٦ وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ لِلْمَوْصَى لَهُ
 ٥٤٧ يَرْوِيهِ، أَوْ لِسَفَرٍ أَرَادَهُ

الثَّامِنُ: الْوِجَادَةُ

- ٥٤٨ ثُمَّ الْوِجَادَةُ، وَتِلْكَ مَصْدَرُ
 ٥٤٩ تَغَايُرِ الْمَعْنَى؛ وَذَلِكَ أَنْ تَجِدَ
 ٥٥٠ مَا لَمْ يُحَدِّثْكَ بِهِ وَلَمْ يُحِزْ
 ٥٥١ إِنْ لَمْ تُتَقِ بِالْخَطِّ قُلُ: وَجَدْتُ

٥٤٢ - «الطُّوسِيُّ»: هو أبو حامد الغزالي محمد بن محمد، الملقب بحجة الإسلام، المتوفى سنة (٥٠٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٣٢٢/١٩.
 وقوله في المستصفي في علم الأصول ١٦٥/١.

٥٤٣ - «وَصَاحِبُ الشَّامِلِ»: هو أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد البغدادي الشافعي المعروف بابن الصباغ (٤٠٠ - ٤٧٧هـ) له كتاب الشامل في الفقه الشافعي. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٢٢/٥، ومعجم المؤلفين ٤٦٩/٣.

٥٤٥ - «يُحْمَلُ» بكسر الميم كما في الأصل و(س) و(ح) و(ج)، وبفتحتها كما في (ظ) واعتمده زكريا حيث قال: «بفتح الميم، ويجوز كسرهما». انظر: فتح الباقي ٢٤/٢.

٥٤٦ - «لَهُ» - أَجَلُهُ» بضم الهاء في الصدر والعجز، كما في الأصول، وانفردت (ج) بالإسكان فقط.

٥٥١ - «أَوْ أَذْكَرُ» بتحريك الواو بالضم كما في الأصل، أو بالكسر كما في (س) و(ظ).

- ٥٥٢ وَكُلُّهُ مُنْقَطِعٌ، وَالْأَوَّلُ
٥٥٣ فِيهِ بَعْنٌ، قَالَ: وَهَذَا دُلْسُهُ
٥٥٤ حَدَّثَنَاهُ بِهِ، وَبَعْضُ أَدْعَى:
٥٥٥ وَقِيلَ فِي الْعَمَلِ: إِنَّا الْمُعْظَمَا
٥٥٦ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ، وَهُوَ الْأَمْصُوبُ
٥٥٧ وَإِنْ يَكُنْ بِغَيْرِ خَطِّهِ فَقُلْ:
٥٥٨ بِالنُّسخَةِ الْوُثُوقُ قُلْ: «بَلَّغْنِي»
قَدْ شَيْبَ وَصَلَامًا. وَقَدْ تَسَهَّلُوا
يَقْبُحُ إِنْ أَوْهَمَ أَنَّ نَفْسَهُ
«حَدَّثَنَا، أَخْبَرَنَا» وَرَدًّا
لَمْ يَرَهُ. وَبِالْوُجُوبِ جَزَمَا
وَلَا بِنِ إِدْرِيسَ الْجَوَازِ نَسَبُوا
«قَالَ» وَنَحْوَهَا، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ
وَالْمَجْزُورُ يُرْجَى حِلُّهُ لِلْفَطْرِ

كِتَابَةُ الْحَدِيثِ وَصَبْطُهُ

- ٥٥٩ وَاخْتَلَفَ الصَّحَابُ وَالْأَتْبَاعُ
٥٦٠ عَلَى الْجَوَازِ بَعْدَهُمْ بِالْجَزْمِ
فِي كِتَابَةِ الْحَدِيثِ، وَالْإِجْمَاعُ
لِقَوْلِهِ: «اُكْتُبُوا»، وَكُنِيَ السَّهْمِيُّ

٥٥٣ - «يَقْبُحُ» بَالِيَاءِ التَّخْتَانِيَةِ كَمَا فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ الَّتِي لَدَيَّ، بِخِلَافِ مَا فِي فَتْحِ الْبَاقِي ٢٨/٢، وَفَتْحِ الْمَغِيثِ ٥٢٥/٢، حَيْثُ كُتِبَتْ فِيهِمَا بِالتَّاءِ الْفَوْقِيَةِ.

٥٥٥ - «إِنْ» بِكَسْرِ الْهَمْزِ كَمَا فِي الْأَصْلِ، وَ(س) وَ(ح) وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ سِيَاقِ شَرْحِي السَّخَاوِيِّ وَزَكْرِيَا الْأَنْصَارِيِّ. وَفِي (جَب) وَ(ظ) بِفَتْحِ الْهَمْزِ. وَانْظُرْ: فَتْحُ الْبَاقِي ٢/٢٩، وَفَتْحُ الْمَغِيثِ ٥٢٧/٢.

٥٥٧ - «وَنَحْوَهَا» بِالْفَتْحِ كَمَا فِي الْأَصْلِ وَ(س) وَ(ح)، وَفِي (ظ): «وَنَحْوَهَا»، وَفِي الْأَصْلِ بِالْجَرِّ أَيْضًا وَلَا وَجْهَ لَهُ.

«فَقُلْ» - يَحْصُلُ فِي الْأَصْلِ وَ(س) وَ(جَب) وَ(ح) بِإِسْكَانِ اللَّامِ فِيهِمَا. قَالَ الشَّيْخُ زَكْرِيَا: «إِنْ قُرِئَ بِإِسْكَانِ اللَّامِ دَخَلَهُ الْقَطْعُ، أَوْ بِكَسْرِهَا سَلِمَ مِنْهُ، لَكِنْ يَجِبُ كَسْرُ لَامِ «فَقُلْ» وَإِسْكَانُ هَاءِ «خَطُّهُ» إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ». انْظُرْ: فَتْحُ الْبَاقِي ٢/٣٠. وَقَدْ جَاءَ فِي (ل) بِكَسْرِ اللَّامِ فِيهِمَا.

٥٥٨ - فِي (س) مُقَابِلُهُ «بَلَّغْتَ سَمَاعًا».

٥٦٠ - «عَلَى الْجَوَازِ» كَمَا فِي سَائِرِ الْأَصُولِ، وَفَوْقَهَا فِي الْأَصْلِ: «عَنْ».

«اُكْتُبُوا» حَدِيثٌ: «اُكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ» عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي الْعِلْمِ ٢٧١/١ (١١٢)، وَمُسْلِمٌ =

- ٥٦١ وَيَنْبَغِي إِعْجَامُ مَا يُسْتَعْجَمُ
 ٥٦٢ وَقِيلَ: كُلُّهُ لِدَيْ أَبْتَدَاءِ
 ٥٦٣ وَلَيْكُ فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا مَشْرَعُ
 ٥٦٤ وَمِكْرُهُ الْخَطُّ الدَّقِيقُ إِلَّا
 ٥٦٥ وَشَرُّهُ النَّعْلِيُّ وَالْمَشْقُوكَا
 ٥٦٦ وَيُنْقَطُ الْمُهْمَلُ لَا الْحَاءُ أَفْلَا
 ٥٦٧ أَوْ فَوْقَهُ قُلَامَةٌ، أَقْوَالُ
 ٥٦٨ وَبَعْضُهُمْ يَحْطُّ فَوْقَ الْمُهْمَلِ
 ٥٦٩ وَإِنْ أَقْبَرَ بِرَمَزٍ رَاوٍ مِيزَا
 ٥٧٠ وَتَنْبَغِي الدَّارَةُ فَصْلًا، وَارْتَضَى
 ٥٧١ وَكَرِهُوا فَصْلَ مُضَافٍ أَسْمَ اللَّهِ
- وَشَكْلُ مَا يُشَكِلُ لَا مَا يُفْهَمُ
 وَأَكْثَرُ وَأَمْلَسَ الْأَسْمَاءُ
 تَقْطِيعُهُ الْحُرُوفَ فَهُوَ أَنْفَعُ
 لِضَيْقِ رَقٍّ أَوْ لِرَحَالٍ فَلَا
 شَرُّ الْقِرَاءَةِ إِذَا مَا هَذَرَمَا
 أَوْ كُنْتُ ذَاكَ الْحَرْفِ تَحْتُ مَثَلًا
 وَالْبَعْضُ نَقَطُ السِّينِ صَفًّا قَالُوا
 وَبَعْضُهُمْ كَالْهَمْزِ تَحْتُ يُجْعَلُ
 مُرَادَهُ، وَاحْتِزَّ أَنْ لَا يَرْمُزَا
 إِعْجَالَهَا الْخَطِيبُ حَتَّى يَغْرِضَا
 مِنْهُ بِسَطْرٍ إِنْ يُنَافٍ مَا تَلَا

= (١٣٥٥)، وأبي داود (٢٠١٧)، والترمذي (٢٦٦٧).

«وَكُتِبَ» كما في الأصول، وفي (ح) بالفتح «وَكُتِبَ».

«والسهمي»: عبد الله بن عمرو بن العاص، كما في البخاري ٢٧٣/١ (١١٣) عن أبي هريرة قوله: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثرَ حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب».

وقوله: «وَكُتِبَ السَّهْمُ» من زيادات الناظم على الأصل.

٥٦٢ - «كُلُّهُ» بالوجهين كما في الأصل، وفي (جب) و(ل) و(ظ) و(س): «كُلُّهُ» بالجر فقط.

٥٦٤ - «الدَّقِيقُ» في الأصل كأنها «الرَّقِيقُ» لكنه صححها في هامش الأصل. وانظر: فتح المغيث ٢٦/٣.

٥٦٧ - «نَقَطَ» بالفتح كما في الأصل، و(ظ)، وبالضم كما في (س) و(ح).

٥٦٨ - «يُجْعَلُ» بفتح الياء كما في الأصل، و(ح) و(جب)، وفي (س) و(ظ) بضمها.

٥٧٠ - «وَتَنْبَغِي» بالتاء كما في الأصل، وفي (س) و(جب) و(ظ): «وَيَنْبَغِي» بالياء. وانظر:

الجامع لأخلاق الراوي ٢٧٣/١.

- ٥٧٢ وَاسْتَبْتُ شَاءَ اللَّهِ وَالتَّسْلِيمَا
 ٥٧٣ وَإِنْ يَكُنْ اسْقِطًا فِي الْأَصْلِ. وَقَدْ
 ٥٧٤ وَحَلَّهُ قُيِّدَ بِالرَّوَايَةِ
 ٥٧٥ وَالْعَنْبَرِيُّ وَابْنُ الْمَدِينِيِّ بَيَّنَّا
 ٥٧٦ وَاجْتَنَبَ لِرَمَزِهِمَا وَالْحَذْفَا
 مَعَ الصَّلَاةِ لِلنَّبِيِّ تَعْظِيمًا
 حُؤْلَفَ فِي سَقَطِ الصَّلَاةِ أَحْمَدُ
 مَعَ نَطْقِهِ كَمَا رَوَوْا حِكَايَهُ
 لَهَا لِإِعْجَالٍ وَعَادَا عَوَضَا
 مِنْهَا صَلَاةً أَوْ سَلَامًا تَكْفَى

المقابلة

- ٥٧٧ ثُمَّ عَلَيْهِ الْعَرْضُ بِالْأَصْلِ وَلَوْ
 ٥٧٨ فَرَعٌ مُقَابِلٍ. وَخَيْرُ الْعَرْضِ مَعَ
 ٥٧٩ وَقِيلَ: بَلْ مَعَ نَفْسِهِ. وَاشْتَرَطَا
 ٥٨٠ وَلَيْتُظُرُ السَّامِعُ حَيْثُ يَطْلُبُ
 ٥٨١ وَجَوْنَهُ الْأُسْتَاذُ أَنْ يَرُويَ مِنْ
 إِجَارَةً أَوْ أَصْلَ أَصْلِ الشَّيْخِ أَوْ
 أُسْتَاذِهِ بِنَفْسِهِ إِذْ يَسْمَعُ
 بَعْضُهُمْ هَذَا، وَفِيهِ غُلَطَا
 فِي نَسْخَةٍ، وَقَالَ يَحْيَى: يَجِبُ
 غَيْرُ مُقَابِلٍ، وَلِلْخَطِيبِ ابْنُ

٥٧٣ - «فِي سَقَطٍ» كَمَا فِي الْأَصُولِ، وَفِي مَتْنِ (ح) «فِي تَرْكٍ». وَأَشَارَ فِي هَامِشِهَا أَنَّهُ فِي نَسْخَةٍ «فِي سَقَطٍ» كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْأَصُولِ.

٥٧٤ - «قُيِّدَ» فِي الْأَصْلِ بِالْوَجْهَيْنِ، وَفِي (س) وَ(ح) وَ(جَب): «قُيِّدَ» بِالضَّمِّ. وَفِي (ظ): «قُيِّدَ»، بِالْفَتْحِ، وَهُوَ ظَاهِرُ شَرْحِ السَّخَاوِيِّ وَزَكْرِيَا. وَانْظُرْ: فَتْحُ الْبَاقِي ٤٣/٢، وَفَتْحُ الْمَغِيثِ ٤٦/٣.

٥٧٥ - الْعَنْبَرِيُّ: هُوَ عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْعَنْبَرِيِّ الْبَصْرِيِّ (٢٤٠هـ).

٥٧٧ - «وَلَوْ إِجَارَةً أَوْ أَصْلَ أَصْلِ الشَّيْخِ» كَمَا فِي الْأَصُولِ.

٥٧٨ - فِي (جَب) يَحَاذِيهِ مِنَ الْيَمِينِ: «بَلْغُ مُقَابَلَةٍ عَلَى نَسْخَةِ الْأَصْلِ الْمُنْقُولِ مِنْهَا حَسَبِ الْجُهْدِ وَالطَّاقَةِ».

٥٧٩ - أَيُّ أَنَّ بَعْضَهُمْ اشْتَرَطَ فِي صِحَّةِ الْمُقَابَلَةِ أَنْ تَكُونَ مَعَ نَفْسِهِ. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَهَذَا مَذْهَبُ مَتْرُوكٍ، وَهُوَ مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ التَّشْدِيدِ الْمَرْفُوضَةِ فِي أَعْصَارِنَا». عُلُومُ الْحَدِيثِ ص ٣٧٧.

٥٨٠ - انْظُرْ: عُلُومُ الْحَدِيثِ ص ٣٧٧، وَالْكَفَايَةُ لِلْخَطِيبِ ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

٥٨١ - وَقَوْلُهُ: «الْأُسْتَاذُ» الْمُرَادُ بِهِ: أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِي، وَقَدْ تَقَدَّمَ عِنْدَ النَّازِمِ، الْبَيْتُ (٤١٧).

- ٥٨٢ بَيِّنَ، وَالنَّسْخُ مِنْ أَصْلٍ، وَلَيُزْدُ
 ٥٨٣ شَرْطَهُ. ثُمَّ اخْتَبِرَ مَا ذُكِرَا
 صِحَّةُ نَقْلِ نَاسِخٍ، فَالشَّيْخُ قَدْ
 فِيهِ أَصْلُ الْأَصْلِ لَا تَكُنْ مُهَوِّراً

خَرِيجُ السَّاقِطِ

- ٥٨٤ وَيُكْتَبُ السَّاقِطُ وَهُوَ لِلْحَقِّ
 ٥٨٥ مَا لَمْ يَكُنْ آخِرَ سَطْرِ، وَلْيَكُنْ
 ٥٨٦ وَخَرَجَ لِلسَّقَطِ مِنْ حَيْثُ سَقَطَ
 ٥٨٧ وَبَعْدَهُ أَكْتُبُ «صَحَّ» أَوْ زِدْ «رَجَعَا»
 ٥٨٨ وَفِيهِ لَبْسٌ، وَلِغَيْرِ الْأَصْلِ
 ٥٨٩ وَلِعِيَاضٍ: لَا تُخْرِجْ ضَبِّبٍ
 حَاشِيَةً إِلَى الْيَمِينِ يُلْحَقُ
 لِفَوْقٍ، وَالسُّطُورُ أَعْلَى فَحْسُنٍ
 مُنْعَطِفًا لَهُ، وَقِيلَ: صَلِّ بِحُطٍّ
 أَوْ كَرَّرِ الْكَلِمَةَ لَمْ تَسْقُطْ مَعَا
 خَرَجَ بِوَسِطِ كَلِمَةِ الْمُحَلِّ
 أَوْ صَحَّحَ لِيَخُوفِ لَبْسٍ، وَأَبُيْ

النَّصِيحُ وَالْمُرِيضُ، وَهُوَ النَّصِيْبُ

- ٥٩٠ وَكَتَبُوا «صَحَّ» عَلَى الْمُعَرِّضِ
 ٥٩١ وَمَرَّضُوا فَضَبَّبُوا صَادًا ثُمَّ دُ
 ٥٩٢ وَضَبَّبُوا فِي الْقَطْعِ وَالْإِشْرَافِ
 لِلشَّكِّ إِنْ نَقَلَا وَمَعْنَى رُتَضِي
 فَوْقَ الَّذِي صَحَّ وَرُودًا وَفَسَدُ
 وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَعْمُرِ الْخَوَالِي

- ٥٨٢ - «صِحَّةٌ» بِالضَّمِّ كَمَا فِي الْأَصْلِ وَ(ظ). وَفِي (جَب) وَ(ح) بِالْفَتْحِ، وَفِي (ح) أَيْضاً كَسْرُ الزَّايِ مِنْ «وَلَيُزْدُ صِحَّةً...».
 ٥٨٤ - «يُلْحَقُ» وَفِي (س) وَ(ل): «تُلْحَقُ».
 ٥٨٥ - «فَحَسُنَ» بِضَمِّ السَّيْنِ كَمَا فِي الْأَصُولِ، قَالَ زَكْرِيَّا: «بِضَمِّ السَّيْنِ فَعِلٌ، وَبِفَتْحِهَا اسْمٌ، وَالْأَوَّلُ أَنْسَبُ، أَيُّ: فَهَذَا الصَّنِيعُ قَدْ حَسُنَ مِمَّنْ يَفْعَلُهُ». انْظُرْ: فَتْحُ الْبَاقِي ٥٠/٢.
 ٥٨٦ - «مُنْعَطِفًا» أَيُّ: خَرَجَ لَهُ مِنْ حَيْثُ سَقُوطُهُ خَطًّا مُنْعَطِفًا، وَفِي (ظ): «مُنْقَطِعًا».
 ٥٨٧ - «مَعَا» أَيُّ: مَعَهُ. وَانْظُرْ: فَتْحُ الْبَاقِي ٥١/٢.
 ٥٨٩ - «وَلِعِيَاضٍ» فِي الْإِلْمَاعِ لَهُ ص ١٦٤.

- ٥٩٣ يَكْتُبُ صَادًا عِنْدَ عَطْفِ الْأَسْمَاءِ
تُوهِمُ تَضْيِيبًا، كَذَلِكَ إِذَا مَا
٥٩٤ يَخْتَصِرُ النَّصْحِيحَ بَعْضُ يُوهِمُ
وَإِنَّمَا يَمِيزُهُ مَنْ يَفْهَمُ

الْكُشَطُ وَالْحُجُورُ وَهُوَ الضَّرْبُ (١)

- ٥٩٥ وَمَا يَزِيدُ فِي الْكِتَابِ يُبَعْدُ
كُشَطًا وَمَحْوًا وَيَضْرِبُ أَجْوَدُ
٥٩٦ وَصِلُهُ بِالْحُرُوفِ خَطًّا أَوْ لَا
مَعَ عَطْفِهِ، أَوْ كُتِبَ لَا، ثُمَّ إِلَى
٥٩٧ أَوْ نِصْفَ دَاوَةَ، وَإِلَّا صِفْرًا
فِي كُلِّ جَانِبٍ، وَعَلَامُ سَطْرٍ
٥٩٨ سَطْرًا إِذَا مَا كَثُرَتْ سَطُورُهُ
أَوَّلًا، وَإِنْ حُرِفَ أَتَى تَكْرِيرُهُ
٥٩٩ فَأَبْقَى مَا أَوَّلَ سَطْرٍ، ثُمَّ مَا
أَخِرَ سَطْرٍ، ثُمَّ مَا تَقَدَّمَ
٦٠٠ أَوْ اسْتَجَدَّ، قَوْلَانِ مَا لَمْ يُضَفِ
أَوْ يُوصَفِ أَوْ نَحْوَهُمَا فَأَلِفٌ

الْعَمَلُ فِي اخْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ

- ٦٠١ وَلَيْسَ بِنِ أَوَّلًا عَلَى رِوَايَةٍ
كِتَابَهُ، وَيُحْسِنُ الْعِنَايَةَ
٦٠٢ بِغَيْرِهَا بِكُتُبِ رَاوٍ سُمِّيَا
أَوْ رَمَزًا أَوْ يَكْتُبُ بِهَا مُعْتَنِيَا

٥٩٣ - «تُوهِمُ» بالتاء كما في الأصول، وفي (ظ) بالياء «يُوهِمُ».

(١) «وَهُوَ الضَّرْبُ» أشار في هامش الأصل أن «هُوَ» ساقط في نسخة، وقد سقط عندي من الأصول كلها ما عدا متن الأصل المعتمد.

٥٩٦ - «كُتِبَ» كما في الأصول، وفي (ظ) بالجذر «كُتِبَ».

٥٩٧ - في أول البيت علامة بلاغ القراءة على الناظم.

٥٩٨ - قوله: «أَوْ لَا» يعني: أَوَّلًا تُعَلِّمُ عَلَى كُلِّ سَطْرٍ، بل اقتصر على أول المزيد وآخره.

٦٠٠ - «اسْتَجَدَّ» أي: أَبْقَى الْأَجْوَدَ مِنْهَا خَطًّا، وَالْأَيِّنَ قِرَاءَةً.

«يُوصَفُ» أصلها بالجزم، وَحُرِّكَ ضَرُورَةً بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزِ إِلَيْهِ تَخْفِيفًا. وانظر: فتح الباقي ٥٧/٢.

٦٠٢ - «أَوْ رَمَزًا» كما في الأصول كلها، وهو ظاهر شرح زكريا والسخاوي. وكأنها كانت =

٦٠٣ بِحُمْرَةٍ، وَحَيْثُ زَادَ الْأَصْلُ حَوْقَهُ بِحُمْرَةٍ وَيَحْبُلُو

الْإِسْمَاءُ بِالرَّمْزِ

٦٠٤ وَاخْتَصَرُوا فِي كِتَابِهِمْ «حَدَّثَنَا» عَلَى «ثَنَا» أَوْ «نَا» وَقِيلَ: «دَثْنَا»

٦٠٥ وَاخْتَصَرُوا «أَخْبَرَنَا» عَلَى «أَنَا» أَوْ «أَرَنَا» وَالْبَيْهَقِيُّ «أَبَنَا»

٦٠٦ قُلْتُ: وَرَمَزُ قَالَ: «إِسْنَادًا يَرِدُ قَافًا»، وَقَالَ الشَّيْخُ: حَذَفَهَا سِرْهُدُ

٦٠٧ خَطًّا، وَلَا بُدَّ مِنَ النُّطْقِ، كَذَا «قِيلَ لَهُ» وَيَنْبَغِي النُّطْقُ بِذَا

٦٠٨ وَكَتَبُوا حَيْثُ انْتَقَالَ مِنْ سَنَدٍ لِغَيْرِهِ «ح» وَانْطَلَقَ بِهَا، وَقَدْ

٦٠٩ رَأَى الرَّهَّاءِيُّ بِأَنَّ لَا تُقْرَأُ وَأَنَّهَا مِنْ حَائِلٍ، وَقَدْ رَأَى

٦١٠ بَعْضُ أَوْلِيَ الْغَرْبِ بِأَنَّ يَقُولَا مَكَانَهَا: «أَحْدِيثٌ قَطُّ»، وَقِيلَا

٦١١ بَلْحَاءُ تَحْوِيلٍ، وَقَالَ: قَدْ كُتِبَ مَكَانَهَا: «صَحَّ» فَخَامِنَهَا انْتِخِبَ

كِتَابَةُ الشَّيْخِ

٦١٢ وَيُكْتَبُ اسْمُ الشَّيْخِ بَعْدَ الْبِسْمَلَةِ وَالسَّامِعِينَ قَبْلَهَا مَكْمَلَةً

= فِي الْأَصْلِ الْمَعْتَمَدُ «رَمَزًا» ثُمَّ كَسَرَ الرَّاءَ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَتَيْنِ غَيْرُ وَاضِحَتَيْنِ فِيهِ. وَانْظُرْ: فَتْحُ الْبَاقِي ٥٨/٢.

٦٠٦ - «الشَّيْخُ» وَقَدْ تَحَرَّفَ فِي (جَب) إِلَى: (الشَّافِعِي). انْظُرْ: علوم الحديث ص ٣٨٥، وَشَرْحُ التَّبَصُّرَةِ لِلْعِرَاقِيِّ ص ٢٥١.

٦٠٩ - «الرُّهَّاءِيُّ»: الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّهَّاءِيُّ تَلْمِيزُ ابْنِ عَسَاكِرَ (ت ٦١٢ هـ). انْظُرْ: سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ٧١/٢٢.

٦١١ - «تَحْوِيلٌ» بِالْجَرِّ بِالإِضَافَةِ كَمَا فِي (س) وَ(ح) وَ(ظ) وَهَذَا الظَّاهِرُ، وَفِي الْأَصْلِ وَ(جَب) بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ عَنْ لَفْظِ «حَاءٍ» مَحْكِيًّا.

٦١٢ - «وَيُكْتَبُ اسْمُ» بِالْوَجْهِينِ كَمَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي (جَب) وَ(ظ) وَ(ل): «وَيُكْتَبُ» بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ السَّخَاوِيِّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٩٣/٣، وَزَكَرِيَا فِي فَتْحِ الْبَاقِي ٦٤/٢، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ أَنَّهُ نَصَبَ الْمَعْطُوفَ - أَعْنِي قَوْلَهُ: «وَالسَّامِعِينَ» - فَدُلَّ =

- ٦١٣ مَوْخَا أَوْجَنْبَهَا بِالظُّمِّ
٦١٤ يَخَطُّ مَوْثُوقٍ يَخَطُّ عُرْفَا
٦١٥ إِنَّ حَضَرَ الْكُلَّ، وَإِلَّا اسْتَمَلَى
٦١٦ وَلْيُعْرِ الْمُسْمَى بِهِ إِنْ تَسْتَعِرْ
٦١٧ فَقَدْ رَأَى حَفْصٌ وَإِسْمَعِيلُ
٦١٨ إِذْ خَطُّهُ عَلَى الرِّضَا بِهِ دَلُّ
٦١٩ وَلْيَحْذَرِ الْمَعَارُ تَطْوِيلًا، وَأَنْتَ
أَوْ آخِرَ الْجُزْءِ، وَإِلَّا ظَهَرُ
وَلَوْ يَخَطُّهُ لِنَفْسِهِ كَفَى
مِنْ ثِقَةٍ: صَحَّحَ شَيْخُ أَمْرًا
وَإِنْ يَكُنْ يَخَطُّ مَا لَكَ سَطْرُ
كَذَا الزُّبَيْرِيُّ فَرَضَهَا إِذْ سِيلُوا
كَمَا عَلَى الشَّاهِدِ مَا تَحْمَلُ
يُثَبَّتُ قَبْلَ عَرْضِهِ مَا لَمْ يُبَيَّنْ^(١)

صِفَةُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ وَأَدَائِهِ

- ٦٢٠ وَلْيَرَوْ مِنْ كِتَابِهِ، وَإِنْ عَرِيَ
مِنْ حَفْظِهِ فَجَائِزٌ لِلْأَكْثَرِ

= على أن «اسم» منصوب؛ لأنه مفعول، والفاعل ضمير الغائب.
٦١٦ - «المُسْمَى بِهِ» الباء بمعنى في، أي: المكتوب اسمه في السماع ضمن السامعين.
و«مَالِكُ» أي كُتِبَ السماع بخط مالك الكتاب.
٦١٧ - «سِيلُوا» بإبدال الهمزة ياء ساكنة للضرورة. وانظر: فتح المغيبي ٩٩/٣، وفتح الباقي ٦٥/٢.
٦١٨ - قال البقاعي في النكت الوفية ص ٨ (الزهراني): قوله: «دَلُّ» و«تَحْمَلُ» فيهما القطع وهو حذف ساكن الوند من مُسْتَقْعِلُنْ وإسكان متحركه، وهو جائز في مَشْطُورِ الرجز، لكنه مع الخبن ثَقِيلٌ.
«فَلَوْ قَالَ: (يَدُلُّ) وَقَالَ فِي آخِرِ قِسْمِهِ «لَهُ حَمَلٌ» لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ فَكَانَ أَخْفَ».
٦١٩ - «وَأَنْ يُثَبَّتَ قَبْلَ عَرْضِهِ...» معناه: أَنْ يَحْذَرُ إِذَا نَسَخَ لِنَفْسِهِ قَرْعًا أَنْ يُثَبَّتَ سَمَاعُهُ فِيهِ قَبْلَ مَقَابَلَتِهِ بِالْأَصْلِ، إِلَّا أَنْ يُظْهَرَ فِي الثَّقَلِ وَالْإِثْبَاتِ أَنَّ النُّسخَةَ غَيْرُ مَقَابِلَةٍ. انظر: فتح المغيبي للسخاوي ١٢٣/٣، وشرح السيوطي ص ٢٢١.
(١) «يُبَيَّنُ» قَالَ الْبَقَاعِيُّ: «رَأَيْتُهَا فِي غَيْرِ نُسْخَةٍ، مِنْهَا وَاحِدَةٌ عَلَيْهَا خَطُّ الْمُصَنَّفِ بِالْمَقَابَلَةِ مُضْبُوطَةٌ بِضَمِّ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ... مِنْ «أَبَانَ» لِيَسْلَمَ مِنَ التَّوْجِيهِ، وَهُوَ اخْتِلَافُ حَرَكَةِ مَا قَبْلَ الرَّوِيِّ الْمُقْبَدِ». النكت الوفية للبَقَاعِيِّ (الزهراني) ص ٩. وانظر: فتح الباقي ٦٧/٢.

- ٦٢١ وَكُنْ أَيْ حَنِيفَةَ الْمَنَعِ، كَذَا
 ٦٢٢ رَأَى سَمَاعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فَعَنْ
 ٦٢٣ مَعَ أَبِي يُوسُفَ ثُمَّ الشَّافِعِي
 ٦٢٤ وَإِنْ يُغِيبُ وَنَحَلْتُ سَلَامَتَهُ
 ٦٢٥ كَذَلِكَ الضَّرِيرُ وَالْأُمِّيُّ
 ٦٢٦ مَا سَمِعَا، وَالْخُلْفُ فِي الضَّرِيرِ
- عَنْ مَالِكٍ وَالصَّيْدَلَانِي، وَإِذَا
 نَعَايَ الْمَنَعِ. وَقَالَ ابْنُ أَحْسَنَ
 وَالْأَكْثَرِينَ بِالْجَوَازِ الْوَاسِعِ
 جَازَتْ لَدَى جُمْهُورِهِمْ رَوَايَتُهُ
 لَا يَحْفَظَاتٍ يَضِطُّ الْمُرَضِيُّ
 أَقْوَى، وَأَوَّلَى مِنْهُ فِي الْبَصِيرِ

الرَّوَايَةُ مِنَ الْأَصْلِ

- ٦٢٧ وَلَيْزُومِنِ أَصْلٍ، أَوِ الْمُقَابِلِ
 ٦٢٨ مِمَّا بِهِ اسْمُ شَيْخِهِ أَوْ أَخِيذًا
 ٦٢٩ أَيُّوبُ، وَالْبُرْسَانُ قَدْ أَجَازَهُ
- بِهِ، وَلَا يَجُوزُ بِالتَّسَاهُلِ
 عَنْهُ لَدَى الْجُمْهُورِ، وَأَجَازًا
 وَرَخَّصَ الشَّيْخُ مَعَ الْإِجَازَةِ

٦٢١ - «الصَّيْدَلَانِي»: هو أبو بكر محمد بن داود بن محمد المَرْوَزِي، الفقيه المحدث (ت ٤٢٧هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٤٨/٤، وطبقات ابن هداية ص ١٥٢.
 وفي هامش (ح): «قال شيخنا بُرْهَانُ الدِّين - يعني: الْحَلَبِيُّ -: «وقد صَوَّبَ ابْنُ الصَّلَاحِ ما عليه الْجُمْهُورُ ولم يَنْظُمْ ذَلِكَ شَيْخُنَا (العراقي) وَقَدْ قُلْتُ: وَصَوَّبَ الشَّيْخُ لِقَوْلِ الْأَكْثَرِ وَهُوَ الصَّوَابُ لَيْسَ فِيهِ تَمَتُّرِي» وانظر: النكت الوفية للبقاعي ص ٢٣ (الزهراني)، وفتح المغيث ١٠٨/٣.
 واقترح البقاعي أَنْ يَكُونَ كَالتَّالِي:

وَصَوَّبَ الشَّيْخُ مَقَالَ الْأَكْثَرِ إِنْ كَانَ قَدْ قَابَلَهُ لَا يَمْتَرِي
 ٦٢٨ - «الْجُمْهُورُ وَأَجَازًا» قال البقاعي: «قوله: «وَأَجَازًا» مكسور، ولو قال: «وَأَسْتَجَازَ ذَا» لكان صحيحاً».

* قلت: لأن التفعيلة الثانية دخلها الكُفُّ - وهو حذف الحرف السابع الساكن - فصارت (مُسْتَفْعِلٌ = جُمْهُورٌ) وهو لا يدخلها، وقد تساهل فيه بعض الناظمين. وتقدم مثل هذا في البيت (٣٣). وراجع: النكت للبقاعي (الزهراني) ص ٣٦.

٦٢٩ - «الْبُرْسَانُ»: بحذف ياء النسب ضرورة، وهو: محمد بن بكر بن عثمان، أبو عثمان =

- ٦٣٠ وَإِنْ يُخَالِفَ حِفْظُهُ كِتَابَهُ وَلَيْسَ مِنْهُ، فَرَأَوْا صَوَابَهُ
٦٣١ اَلْحِفْظُ مَعَ تَيَقُّنٍ، وَالْأَحْسَنُ اَلْجَمْعُ كَاِخْلَافٍ مِمَّنْ يَتَّقِنُ

الترواية بالمعنى

- ٦٣٢ وَلَيُرَوِّ بِاَلْأَلْفِظِ مَنْ لَا يَعْلَمُ مَدْلُولُهَا، وَغَيْرُهُ فَالْمُعْظَمُ
٦٣٣ أَجَازٌ بِالْمَعْنَى، وَقِيلَ: لَا الْخَبْرُ
٦٣٤ وَلَيْقُلِ الرَّوِيُّ: «بِمَعْنَى» أَوْ: «كَمَا» قَالَ، وَنَحْوَهُ «كَشَلَّ أَبُ هَمَّا»

الإقتصار على بعض الحديث

- ٦٣٥ وَحَدَفَ بَعْضُ الْمُتَرِّفِ فَمَنْعَهُ أَوْ أَحْبَزَ
٦٣٦ ذَا بِالصَّحِيحِ إِنْ يَكُنْ مَا اخْتَصَرَهُ
٦٣٧ وَمَا لِي تَهَمُّ أَنْ يَفْعَلَهُ
٦٣٨ أَمَا إِذَا قُطِّعَ فِي الْأَبْوَابِ
أَوْ إِنْ أُتِمَّ، أَوْ لِعَالِمٍ، وَمِزُ
مُنْفَصِلًا عَنِ الَّذِي قَدْ ذَكَرَهُ
فَإِنْ أَبَى، فَجَازَ أَنْ لَا يُكْمِلَهُ
فَهُوَ أَلْيُ الْجَوَازِ ذُو اقْتِرَابٍ

التسميع بقراءة اللغات والمصحف

- ٦٣٩ وَلْيُحْذَرْ اللَّحَاقُ وَالْمُصْحَفُ عَلَى حَدِيثِهِ بِأَنْ يُحَرِّقَا
٦٤٠ فَيَدْخُلَا فِي قَوْلِهِ «مَنْ كَذَبَا» فَحَقُّ النَّحْوِ عَلَى مَنْ طَلَبَا

= البصري (٢٠٤هـ). وانظر: فتح المغيث ١١٦/٣.

٦٣٠ - «كِتَابُهُ» - صَوَابُهُ» بالضم فيهما كما في (س) و(ح)، وبالتسكين كما في الأصل و(جب) و(ظ).

٦٣٣ - «قَطْعًا قَدْ» هكذا في الأصل، و(س) و(جب)، وفي (ح) و(ظ)، وفي هامش الأصل المعتمد بدلاً منها: «مُطْلَقًا»، ونص عليها زكريا الأنصاري في فتح الباقي ٧٤/٢.

٦٣٤ - «أَبُ هَمَّا» كما في الأصول، وفي (س) وَحَدَّثَهَا «أَبُ هَمَّا» بضم الهمزة وكسر الهاء.

٦٤١ وَالْأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ لَا الْكُتُبُ أَدْفَعُ لِلنَّصَحِيفِ فَاسْمَعْ وَادَّابُ

إِصْلَاحُ اللَّحْنِ وَالْخَطَا

٦٤٢ وَإِنْ أَتَى فِي الْأَصْلِ لَحْنٌ أَوْ خَطَا فَقِيلَ: يُرْوَى كَيْفَ جَاءَ غَلَطًا

٦٤٣ وَمَذْهَبُ الْمُحَصِّلِينَ يُصْلَحُ وَيُقَرَأُ الصَّوَابُ، وَهُوَ الْأَرْجَحُ

٦٤٤ فِي اللَّحْنِ لَا يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِهِ وَصَوَّبُوا الْإِبْقَاءَ مَعَ تَضْيِيبِهِ

٦٤٥ وَبُذِّكِرُ الصَّوَابُ جَانِبًا، كَذَا عَزَّ أَكْثَرُ الشُّيُوخِ نَقْلًا أَخِذَا

٦٤٦ وَالْبَدْعُ بِالصَّوَابِ أَوْلَى وَأَسَدٌ وَأَصْلَحُ الْإِصْلَاحُ مِنْ مَتْنٍ وَرَدَ

٦٤٧ كَابِنٌ وَحَرْفٌ حَيْثُ لَا يُغَيَّرُ وَلَيَّاتٌ فِي الْأَصْلِ بِمَا لَا يَكْثُرُ

٦٤٨ وَالسَّقْطُ يُدْرَى أَنَّ مَنْ فَوْقَ أَتَى بِهِ، يَزَادُ بَعْدَ «يَعْنِي» مُتَبَتًّا

٦٤٩ وَصَحَّحُوا اسْتِدْرَاكَ مَا دَرَسَ فِيهِ كِتَابِهِ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ يَعْرِفُ

٦٤١ - «وَأَذَابُ» وفي الأصل بهمزة القطع: «وَأَذَابُ»، والصحيح ما كتبت، وهو الموافق لسائر النسخ.

٦٤٢ - ذكر ابن الصلاح ذلك عن ابن سيرين، وعبد الله بن سخبيرة، ثم قال: «وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ، والمنع بالرواية بالمعنى». انظر: علوم الحديث ص ٤٠١. وفات الناظم أن يذكر المذهب الثالث: وهو لا يجوز له أن يرويه أصلاً لا على الخطأ ولا على الصواب؛ أما الصواب فهو لم يسمعه كذلك، وأما الخطأ فالنبي ﷺ لم يقله، وهذا قول العز بن عبد السلام، حكاه ابن دقيق في الاقتراح ص ٢٦٢. قلت: وكان العراقي أعرض عن ذكره لبعده وغرابته.

٦٤٧ - لا يفهم من البيت أن هذا فيما ظن الراوي أنه سقط من الأصل، ولذا غيره البقاعي بقوله:

يَزِيدُ عِنْدَ السَّقْطِ مَا لَا يَكْثُرُ فِي الْأَصْلِ كَابِنٍ حَيْثُ لَا يُغَيَّرُ

انظر: النكت الوفية ص ٨٠ (الزهراني).

٦٤٨ - «بَعْدَ» كما في الأصل بالفتح، وفي (س) و(ح) و(ظ): «بَعْدُ» بالضم. والأول أظهر.

- ٦٥٠ صَحَّتهُ مِنْ بَعْضِ مَتْنٍ أَوْ سَنَدٍ كَمَا إِذَا شَبَّهَهُ مِنْ يُعْتَمَدُ
٦٥١ وَحَسَّنُوا الْبَيَانَ كَأَنَّهُ شَتَّ شَكِلٍ كَلِمَةً فِيهِ أَصْلُهُ فَلَيْسَ أَلٍ

اِخْتِلَافُ الْفَظِّ الشَّيْخِ

- ٦٥٢ وَحَيْثُ مِنْ أَكْثَرِ مَتْنٍ شَيْخٍ سَمِعَ مَتْنًا مَعْنَى لَا بِلَفْظٍ فَقَنِعَ
٦٥٣ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَسَمِيَ الْكُلُّ : صَحِيحٌ سَحْنَدٌ مُجْزِي النَّقْلِ مَعْنَى وَرَنَحٌ
٦٥٤ بَيَانُهُ مَعَ «قَالَ»، أَوْ مَعَ «قَالَ» وَمَا بِبَعْضِ ذَا وَذَا، وَقَالَ :
٦٥٥ «اقْتَرَبَا فِيهِ الْفَظُّ»، أَوْ لَمْ يَقُلْ صَحَّ لَهُمْ، وَالْكَتُبُ إِنْ تَقَابَلِ
٦٥٦ بِأَصْلِ شَيْخٍ مِنْ شَيْخِيُوخِهِ، فَهَلْ يُسَمَّى الْجَمِيعَ مَعَ بَيَانِهِ؟ اِخْتَمَلَ

الزِّيَادَةُ فِي نَسَبِ الشَّيْخِ

- ٦٥٧ وَالشَّيْخُ إِنْ يَأْتِ بِبَعْضِ نَسَبٍ مَنْ فَوْقَهُ، فَلَا تَزِدْ، وَاجْتَنِبِ
٦٥٨ إِلَّا بِفَضْلِ نَحْوِ «هُوَ» أَوْ «يَعْنِي» أَوْ جِئْ بِأَنَّ وَانْسُبَنَّ الْمُعْنَى
٦٥٩ أَمَّا إِذَا الشَّيْخُ أَتَمَّ النِّسْبَا فِي أَوَّلِ الْجُرْءِ فَقَطُّ، فَذَهَبَا

٦٥٠ - «ثَبَّتَهُ» كما في الأصول، وفي (ح) و(جب): «أَثَبَّتَهُ» بزيادة الهمزة في أوله.

٦٥٤ - قوله في آخر البيت: «وَقَالَ» الضمير للواحد، والألف للإطلاق زائدة. والمعنى أن الراوي إذا أتى ببعض لفظ هذا الشيخ، وببعض لفظ الآخر، ولم يبين أحدهما من الآخر صح لهم ذلك؛ سواء قال: اقتربا في اللفظ أم لم يقل ذلك.

انظر: شرح التبصرة للعراقي ص ٢٧٠، والنكت الوفية للبقاعي (الزهراني) ص ٨٥، وفتح المغني للسخاوي ١٧٣/٣.

٦٥٨ - «نَحْوُ» بالفتح في الأصل و(س) و(ظ)، وهكذا في مواضع مثلها تقدمت. ولعله نصبها بإضمار فعل. وإن كان الظاهر هو الضم على أنها خبر، والتقدير: «وذلك نحو...»، ويعز على النفس مخالفة ما في هذين الأصلين المعتمدين.

٦٦٠ الْأَكْثَرُونَ لِحِوَارِ أَنْ يُيْتَمَّ مَا بَعْدَهُ، وَالْفَصْلُ أَوْلَى وَأَنْتُمْ

الرَّوَايَةُ مِنَ النَّسَخِ الَّتِي اسْتَدَاهَا وَاحِدٌ

٦٦١ وَالنُّسخُ الَّتِي بِاسْتِنَادٍ قَطُ تَجَدِيدُهُ فِي كُلِّ مَثْنٍ أَحْوْطُ

٦٦٢ وَالْأَغْلَبُ الْبَدْعُ بِهِ، وَيَذْكَرُ مَا بَعْدَهُ مَعَ «وَبِهِ»، وَالْأَكْثَرُ

٦٦٣ جَوَزَ أَنْ يُفْرَدَ بَعْضًا بِالسَّنَدِ لِأَخِيذِ كَذَا، وَالْإِفْصَاحُ أَسَدٌ

٦٦٤ وَمَنْ يُعِيدُ سَنَدَ الْكِتَابِ مَعَ آخِرِهِ احْتِطَاطًا، وَخَلْفًا مَا رَفَعَ

تَقْدِيمُ الْمَثْنِ عَلَى السَّنَدِ

٦٦٥ وَسَبَقُ مَثْنٍ لَوْ بِبَعْضِ سَنَدٍ لَا يَمْنَعُ الْوَصْلَ، وَلَا أَنْ يَبْتَدِيَ

٦٦٦ رَأَوْكَ كَذَا بِسَنَدٍ فَمُتَّجِهَةٌ وَقَالَ: خَلْفُ النُّقْلِ مَعْنَى يَتَّجِهُ

٦٦٧ فِي ذَا كِبَعْضِ الْمَثْنِ قَدَّمْتُ عَلَى بَعْضٍ، فَفِيهِ ذَا الْخِلَافِ نُقْلًا

إِذَا قَالَ الشَّيْخُ «مِثْلَهُ» أَوْ «نَحْوَهُ»

٦٦٨ وَقَوْلُهُ مَعَ حَذْفِ مَثْنٍ: «مِثْلَهُ» أَوْ «نَحْوَهُ» يُرِيدُ مَثْنًا قَبْلَهُ

٦٦٩ فَلَا ظَهَرَ الْمُنْعِ مِنْ أَنْ يُكْمَلَهُ بِسَنَدٍ الثَّانِي، وَقِيلَ: بَلْ لَهُ

٦٦١ - قوله: «قَطُ» بضم الطاء مخففة لغة من خمس لغات في «قَطُ». ومعناها: حَسْبُ. وفي (جب) و(ل): «فَقَطُ» و«أَحْوْطُ» بالتسكين؛ لكنه في (جب) وضع فوق الأولى «قَطُ» وعليها تصحيح.

٦٦٣ - «بالسند» في (ح) و(ل): «في السَّنَدِ».

٦٦٦ - انظر: علوم الحديث ص ٤١١، وشرح التبصرة للعراقي ص ٢٧٥.

٦٦٩ - «يُكْمَلُهُ»، و«بَلْ لَهُ» كما في الأصل و(س) و(ح) بالرفع. وفي (جب) و(ظ): «يُكْمَلُهُ» - بَلْ لَهُ «بالإسكان في آخرهما.

- ٦٧٠ إِنَّ عَرَفَ الرَّأوِيَّ بِالتَّحْفِظِ وَالضَّبْطِ وَالتَّمْيِيزِ لِلتَّلَافُظِ
٦٧١ وَالْمَنْعِ فِي "نَحْوٍ" فَقَطْ قَدْ حَكِيَا
٦٧٢ وَاخْتِيرَ أَنْ يَقُولَ "مِثْلَ مَثَبٍ"
٦٧٣ وَقَوْلُهُ إِذْ بَعْضُ مَثَبٍ لَمْ يُسَقْ
٦٧٤ وَقِيلَ: إِنْ يَعْرِفُ كِلَاهُمَا أَخْبَرَ
٦٧٥ وَقَالَ: إِنْ يُجْزَفَ بِالْإِجَارَةِ

إِبْدَالُ الرَّحْلِ بِالنَّبِيِّ وَعَكْسُهُ

- ٦٧٦ وَإِنْ رَسُولٌ بِنَبِيٍّ أَبْدَلَا
٦٧٧ وَقَدْ رَجَا جَوَانَهُ ابْنُ حَنْبَلٍ
وَالنَّوَوِيُّ صَوَّبَهُ، وَهُوَ جَلِي

السَّمَاعُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْوَهْنِ أَوْ عَنِ الْجَلْبِ

- ٦٧٨ ثُمَّ عَلَى السَّمَاعِ بِالمُذَاكَرَةِ
٦٧٩ وَالْمَثْنِ عَنْ شَخْصَيْنِ: وَاحِدٌ جُرُخٌ
بَيَانُهُ كَنَوْعٍ وَهْنٍ خَامِرُهُ
لَا يَحْسُنُ مُحْدَفُ لَهُ لَكِنْ يَصِحُّ

٦٧٤ - هذا قول أبي بكر الإسماعيلي، فيما حكاه عنه أبو بكر البرقاني.
٦٧٥ - "يُجْزَى" بالنون المضمومة، وكسر الجيم كما في الأصل و(س)، وبالياء المفتوحة، وضم الجيم كما في (جب) و(ظ). وانظر: علوم الحديث ص ٤١٥.
٦٧٧ - "ابن حنبل" فيما روي عن ابنه قال: قلت لأبي: يكون في الحديث: "قال رسول الله ﷺ"، فيجعل الإنسان: "قال النبي ﷺ"؟ قال: أرجو ألا يكون به بأس. انظر: الكفاية للخطيب ص ٢٨١.
وقوله: "والنووي" هذا من زيادات الناظم على ابن الصلاح، ولم يميزه؛ لأنه ظاهر أن النووي بعد ابن الصلاح. انظر: تدريب الراوي ١/ ٥٦٠، وشرح التبصرة للعراقي ص ٢٧٨.

- ٦٨٠ وَمُسْلِمٌ عَنْهُ كُنَى، فَلَمْ يُؤْفَ
 ٦٨١ وَإِنْ يَكُنْ عَنْ كُلِّ رَأٍ وَقِطْعَةٍ
 ٦٨٢ مَعَ الْبَيَانِ، كَحَدِيثِ الْإِفْكِ
 ٦٨٣ وَحَذْفِ وَاحِدٍ مِنَ الْإِسْنَادِ
 وَالْحَذْفُ حَيْثُ وَثِقَ فَهُوَ أَخَفُّ
 أَجْزَلًا مِمَّا يَزِيغُ بِخِلَاطِ جَمْعِهِ
 وَجَرَحُ بَعْضٍ مُقْتَضٍ لِلتَّرَكِّ
 فِي الصُّورَتَيْنِ امْتِنَاعُ الزَّيَادِ

آدَابُ الْمُحَدِّثِ

- ٦٨٤ وَصَحَّ النَّيَّةَ فِي التَّحْدِيثِ
 ٦٨٥ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَاسْتَعْمَلَ
 ٦٨٦ صَوْتًا عَلَى الْحَدِيثِ، وَاجْلَسَ بِأَدَبٍ
 ٦٨٧ لَمْ يُخْلِصِ النَّيَّةَ طَالِبٌ فَعَمَّ،
 ٦٨٨ أَوْ فِي الطَّرِيقِ، ثُمَّ حَيْثُ احْتَجَبَ لَكَ
 ٦٨٩ بِأَنَّهُ يَحْسُنُ لِلْخَمْسِينَ
 وَاحْرِصْ عَلَى نَشْرِكَ لِلْحَدِيثِ
 طَيِّبًا وَتَسْرِيحًا وَزَبْرَ الْمُعْتَلِيِّ
 وَهَيْبَةً بِصَدْرِ مَجْلِسٍ، وَهَبْ
 وَلَا تُحَدِّثْ بِحَجَلٍ أَوْ ابْتَغِمْ
 فِي شَيْءٍ عَارُوهُ، وَابْنُ خَلَادٍ سَلَكَ
 عَامًّا، وَلَا بَأْسَ لِارْتِعَابِنَا

٦٨٠ - «وَمُسْلِمٌ عَنْهُ كُنَى» هذا قول الخطيب، ونصه: «وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا ربما أسقط المجروح، ويذكر الثقة، ثم يقول: وآخر: كناية عن المجروح. قال: وهذا القول لا فائدة فيه».

انظر: الكفاية ص ٤١٦، وانظر تعقب البلقيني له في: محاسن الاصطلاح ص ٤١٧.

٦٨٢ - حديث الإفك الطويل عند البخاري ٣٣٢/٥ (٢٦٦١)، ومسلم ١٠٣/٩ (٦٩٥١).

والشاهد منه قول الزهري: «عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص الليثي... قال: وكلهم حدثني طائفة من حديثها، وبعضهم أوعى من بعض، وأثبت له اقتصاصاً، وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة...».

٦٨٨ - «ابن خلاد»: هو أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرافض المزي المحدث الحافظ الأديب المتوفى نحو (٣٦٠هـ). انظر: معجم الأدباء ٥/٩، وسير أعلام النبلاء ٧٣/١٦، وقوله في كتابه المحدث الفاصل ص ٣٥٢.

- ٦٩٠ وَرُدَّ، وَالشَّيْخُ بَغَيْرِ الْبَارِعِ
 ٦٩١ وَيَنْبَغِي الْإِمْسَاكُ إِذْ يَخْشَى الْهَرَمَ
 ٦٩٢ فَإِنْ يَكُنْ ثَابِتَ عَقْلٍ لَمْ يُبَلِّ
 ٦٩٣ وَالْبَغْوِيُّ وَالْهَجِيمِيُّ وَفِيهِ
 ٦٩٤ وَيَنْبَغِي إِمْسَاكُ الْأَعْمَى أَنْ يَخَفَ
 ٦٩٥ رُجْحَانٌ رَأَوْفِيهِ دَلٌّ فَهُوَ حَقٌّ
 ٦٩٦ وَبَعْضُهُمْ كَرِهَ الْأَخْذَ عَنْهُ
 ٦٩٧ وَلَا تَقُمْ لِأَحَدٍ وَأَقْبِلِ
 ٦٩٨ وَاحْذِهِ وَصَلِّ مَعَ سَلَامٍ وَدُعَا
 ٦٩٩ وَاعْقِدْ لِلْإِمْلَاءِ مَجْلِسًا فَذَلِكَ مِنْ
 ٧٠٠ تَكْثُرِ جُمُوعٍ فَاتَّخِذْ مُسْتَمْلِيًا
 ٧٠١ بَعَالَةً أَوْ فَقَاءً يَتَّبِعُ مَا
- خَصَّصَ، لَا كَمَا لَكَ وَالشَّافِعِيُّ
 وَبِالْثَّانِينَ ابْنُ خَلَادٍ جَزَمَ
 كَأَنَّهُ، وَمَا لَكَ، وَمَنْ فَعَلَ
 كَالطَّبْرِيِّ حَدَّثُوا بَعْدَ الْمِائَةِ
 وَأَنْ مَنْ سِيلَ بِجُزْءٍ قَدْ عَرَفَ
 وَتَرَكَ تَحْدِيثَ بِحَضْرَةِ الْأَحَقِّ
 بِبَلَدٍ، وَفِيهِ أَوْلَى مِنْهُ
 عَلَيْهِمْ، وَلِلْحَدِيثِ رَتِّلِ
 فِي بَدْءِ مَجْلِسٍ وَخَتْمِهِ مَعَا
 أَرْفَعِ الْإِسْمَاعِي وَالْأَخْذَ، ثُمَّ ابْنُ
 مُحَصَّلًا ذَا يَقْظَةٍ مُسْتَوِيًا
 يَسْمَعُهُ مُبَلِّغًا أَوْ مُفْهِمًا

- ٦٩٠ - علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٢٠.
 ٦٩١ - قول الرامهرمزي (ابن خلاد) في المحدث الفاضل ص ٣٥٤، والإلماع لعباس
 ص ٢٠٤.
 ٦٩٣ - «والبغوي»: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (٢١٤ - ٣١٧هـ).
 انظر: تذكرة الحفاظ ٢/٢٧٣.
 «والهَجِيمِيُّ»: أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ البصري (بعد ٢٥١ - ٣٥١هـ). انظر: سير
 أعلام النبلاء ١٥/٥٢٥.
 وَ«الطَّبْرِيُّ»: أبو الطَّيِّب طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّبْرِيُّ (٣٤٨ - ٤٥٠هـ). قال الخطيب:
 مات صحيح العقل ثابت الفهم في ربيع الأول سنة (٤٥٠) وله مائة وستان.
 انظر: تاريخ بغداد ٩/٣٦٠، وسير أعلام النبلاء ١٧/٦٦٨.

- ٧٠٢ وَاسْتَحْسَنُوا الْبَدْعَ بِقَارِيءٍ تَلَا
 ٧٠٣ فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةُ ثُمَّ أَقْبَلَ
 ٧٠٤ لَهُ، وَصَلَّى وَتَرَضَى رَافِعًا
 ٧٠٥ وَذَكَرُ مَعْرُوفٍ بِشَيْءٍ مِنْ لَقَبٍ
 ٧٠٦ لِأُمِّهِ، فَجَاوَزَ مَا لَمْ يَكُنْ
 ٧٠٧ وَارِوِ فِي الْإِمْلَاءِ عَنْ شَيْوُخٍ قَدَّمَ
 ٧٠٨ مَا فِيهِ مِنْ فَائِدَةٍ وَلَا تَرَدُّ
 ٧٠٩ عَالِي إِسْنَادٍ قَصِيرٍ مَثْنٍ،
 ٧١٠ وَاسْتَحْسَنَ الْإِنْشَادُ فِي الْآخِرِ
 ٧١١ وَإِنْ خَرَّجَ لِلرُّوَاةِ مُتَقِينَ
 ٧١٢ وَلَيْسَ بِالْإِمْلَاءِ حِينَ يَكْمُلُ
- وَبَعْدَهُ اسْتَنْصَتَ ثُمَّ بِسْمَلًا
 يَقُولُ: "مَنْ أَوْ مَا ذَكَرْتَ وَأَسْهَلَ
 وَالشَّيْخُ مُرْجَمَ الشُّيُوخِ وَدَعَا
 كَغُنْدَرٍ أَوْ وَصَفٍ نَقْصٍ أَوْ نَسَبٍ
 يَكْرَهُهُ كَابِتٌ عَلَيْهِ فَصْنٌ
 أَوْلَاهُمْ، وَاسْتَقْبَلَ وَأَفْهَمَ
 عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مَثْنٍ، وَاعْتَمَدَ
 وَاجْتَنَبَ الْمَشْكَالَ خَوْفَ الْفَقْنِ
 بَعْدَ الْحِكَايَاتِ مَعَ النَّوَادِرِ
 جَمَالِيسَ الْإِمْلَاءِ فَهُوَ حَسَنٌ
 نَحْنُ عَنِ الْعَرْضِ لِرِزْقٍ يَحْصُلُ

٧٠٣ - «فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةُ» بالفتح كما في الأصل، وعاملهما محذوف تقديره «وذكر الحمد والصلاة» وفي الأصول الأخرى: «فالحمدُ فالصلاة» بالضم، وهو الأظهر، «يَقُولُ» كما في الأصول كلها، وهو الظاهر من شرح السخاوي وزكريا. وفي الأصل المعتمد «يَقُولُ»، وكأنه كان فيه ما يوافق ما تقدم ثم مُسِيخ.

٧٠٥ - «كَغُنْدَرٍ» لقب لمحمد بن جعفر الهذلي البصري (ت ١٩٣هـ). وسيصرح به الناظم في البيت (٨٧٥).

٧٠٧ - «أَوْلَاهُمْ» كما في النسخ المعتمدة والأصل، وفي هامشه وعليها تصحيح، وفي أسفل السطر منه «أَعْلَاهُمْ» وعليها تَصْيِيبٌ.

٧٠٩ - «الْفَقْنِ» بسكون التاء المثناة، كما في الأصول.

٧١٢ - في هامش الأصل هنا بلاغ بخط الحافظ ابن عمار بالقراءة عليه: «بَلَّغَ عَرْضًا وَسَمَاعًا» من صدره صاحبه الفطن بحفظها الشيخ جمال الدين عبد الله النابيتي الشافعي علي بارك الله تعالى فيه، وكتب محمد بن عمار المالكي بمنزله المبارك بالمدرسة الناصرية =

آداب طالب الحديث^(١)

- ٧١٣ وَأَخْلِصِ النِّيَّةَ فِي طَلَبِكَ
٧١٤ وَمَا يَهْمُ، ثُمَّ شُدَّ الرَّحْلَ
٧١٥ وَاعْمَلْ بِمَا تَسْمَعُ فِي الْفَضَائِلِ
٧١٦ عَلَيْهِ تَطْوِيلًا بِحَيْثُ يَضْجَرُ
٧١٧ أَوْ أَحْيَا عَنْ طَلَبٍ، وَاجْتَنِبِ
٧١٨ مَا تَسْتَفِيدُ عَالِيًا وَنَازِلًا
٧١٩ وَمَنْ يَقُلْ: «إِذَا كُنْتُ قَمَشٍ»
٧٢٠ فَلَيْسَ مِنْ ذَا، وَالْكِتَابُ تَمَّ
٧٢١ وَإِنْ يَضِقُ حَالُ عَرِّ اسْتِيعَابِهِ
٧٢٢ أَوْ قَصُرَ اسْتِعَانُ ذَا حِفْظٍ فَقَدْ
٧٢٣ وَحَاطُوا فِي الْأَصْلِ: إِمَّا خَطًا
- وَجِدَّ، وَابْدَأْ بِعَوَالِي مَضْرِكَ
لِغَيْرِهِ، وَلَا تَسَاهِلْ حَمَلًا
وَالشَّيْخُ بِجَلِّهِ وَلَا تَثَاقُلِ
وَلَا تَكُنْ يَمْنَعُكَ التَّكَبُّرُ
كَمْ السَّمَاعِ فَهُوَ لَوْ مُمْ وَأَكْتُبِ
لَا كَثْرَةَ الشُّيُوخِ صِيتًا عَاطِلًا
ثُمَّ «إِذَا رَوَيْتَهُ فَفَتَّشْ»
سَمَاعَهُ لَا تَسْتُخْبِئُهُ تَنْدَمُ
لِعَارِفٍ أَجَادَ فِي انْتِخَابِهِ
كَانَ مِنَ الْحِفَاطِ مَنْ لَهُ يُعَدُّ
أَوْ هَمَزَتَيْنِ أَوْ بِصَادٍ أَوْ طَا

= بين القصرين من القاهرة المعزية. صبح يوم الأربعاء المبارك الرابع عشر من جمادى الأولى، عام (٨٠٩هـ) أتمه الله تعالى بخير وسلامة.

(١) «آداب» كما في الأصل و(ظ)، وأشار إليه زكريا أنه في نسخة، وفي (س) و(ح) و(جب): «آدب». وانظر: فتح الباقي ١١٧/٢.

٧١٣ - «وَجِدَّ» بكسر الجيم كما في الأصول، وبضمها كما في (ظ)، ونص على الوجهين زكريا في فتح الباقي ١١٨/٢.

٧١٨ - «لَا كَثْرَةَ» بالفتح كما في النسخ المعتمدة، وفي الأصل جاءت مكسورة: «لَا كَثْرَةٌ» ولم يبد لي وجهها.

٧٢٠ - «وَالْكِتَابُ» بالضم كما في الأصل، وفي (س) و(ح) و(ظ): «وَالْكِتَابُ» بالفتح، وهو الذي نص عليه السخاوي في فتح المغيث ٣١٣/٣.

- ٧٢٤ وَلَا تَكُنْ مُقْنَصِرًا أَنْ تَسْمَعَا
 ٧٢٥ وَأَقْرَأْ كِتَابًا فِي صَلَومِ الْأَثَرِ
 ٧٢٦ وَبِالصَّيْحَانِ ابْدَأْ أَنْ تَمَّ السَّنَنُ
 ٧٢٧ بِمَا اقْتَضَتْهُ حَاجَةٌ مِنْ مُسْنَدِ
 ٧٢٨ وَحِلِّ، وَخَيْرُهَا لِأَحْمَدَا
 ٧٢٩ مِنْ خَيْرِهَا الْكَبِيرُ لِلْجُعْفِيِّ
 ٧٣٠ وَكُتِبَ الْمُؤْتَلَفُ الْمَشْهُورُ
 ٧٣١ وَاحْفَظْهُ بِالتَّدْرِيجِ ثُمَّ ذَاكِرِ
 ٧٣٢ إِذَا تَأَهَّلْتَ إِلَى التَّأْلِيفِ
 ٧٣٣ طَرِيقَتَانِ: جَمْعُهُ أَبْوَابًا
 ٧٣٤ وَجَمْعُهُ مُعَلَّلًا كَمَا فَعَلُ
 ٧٣٥ وَجَمَعُوا أَبْوَابًا أَوْ شُيُوخًا أَوْ
 ٧٣٦ كَرَاهَةَ الْجَمْعِ لِذِي تَقْصِيرِ
- وَكُتِبَهُ مِنْ دُونِ فَهْمِ نَفْعَا
 كَابْنِ الصَّلَاحِ أَوْ كَذَا الْمُخْتَصِرِ
 وَالْبَيْهَقِيُّ ضَبْطًا وَفَهْمًا، ثُمَّ ثَبَّتْ
 أَحْمَدَ وَالْمَوْطِطُ الْمُمَهَّدِ
 وَالذَّارِقُطِيُّ، وَالتَّوَارِيخُ نَعْدَا
 وَالْمَجْرُوحُ وَالنَّعْدِيلُ لِلرَّازِيِّ
 وَالْأَكْمَلُ الْإِكْمَالُ لِلْأَمِيرِ
 بِهِ، وَالْإِثْقَانُ أَصْحَابُنِ، وَبَادِرِ
 تَمَهَّرَ، وَتَذَكَّرَ، وَهُوَ فِي التَّصْنِيفِ
 أَوْ مُسْنَدًا تُفَرِّدُهُ صِحَابَا
 يَعْقُوبُ أَعْلَى رُتَبَةً وَمَا كَمَلُ
 تَرَاجِمًا أَوْ طُرُقًا، وَقَدْ رَأَوْا
 كَذَاكَ الْإِخْرَاجُ بِإِلَاحْزِيرِ

٧٢٤ - «وَكُتِبَهُ» بالنصب كما في الأصل و(ظ) ونص عليه الناظم في شرحه ص ٣٠٣،
 والسخاوي في فتح المغيث ٣/٣١٧، وزكريا في فتح الباقي ٢/١٢٦، وفي (س)
 و(ح): «وَكُتِبَهُ» بالضم.

٧٢٥ - وقد اقتبس منه السيوطي قوله:

وَأَقْرَأْ كِتَابًا تَذَرُّ مِنْهُ الْإِضْطِلَاحُ كَهَذِهِ وَأَصْلُهَا وَابْنُ الصَّلَاحِ
 وَيَعْنِي بِ«أَصْلُهَا» الْفَيْتَةُ الْعِرَاقِيَّةُ.

٧٢٨ - «وَالْتَّوَارِيخُ» بالجر كما في الأصل و(ظ)، وبالضم كما في (س) و(ح).

٧٣٦ - في نهاية البيت في الأصل علامة بلاغ القراءة.

العالم والشارك

- ٧٣٧ وَطَلَبُ الْعُلُوسُ سُنَّةٌ، وَقَدْ
 ٧٣٨ وَقَسَمُوهُ خَمْسَةً: فَأَلَاوَكُ
 ٧٣٩ إِنْ صَحَّ الْإِسْنَادُ، وَقَسِمُ الْقُرْبِ
 ٧٤٠ بِنِسْبَةِ لِلْكَتَبِ السَّيِّئَةِ إِذَا
 ٧٤١ فَإِنْ يَكُنْ فِي شَيْخِهِ قَدْ وَافَقَهُ
 ٧٤٢ أَوْ شَيْخُ شَيْخِهِ كَذَاكَ فـ «الْبَدَا»
 ٧٤٣ فَهُوَ «الْمَسَاوَاةُ»، وَحَيْثُ رَاجَعَهُ
 ٧٤٤ ثُمَّ عُلُوٌّ قَدِمَ الْوَفَاةِ
 ٧٤٥ لِأَخَرٍ، فَقِيلَ: لِلْخَمْسِينَ
 ٧٤٦ ثُمَّ عُلُوٌّ قَدِمَ السَّمَاعِ
 ٧٤٧ وَحَيْثُ دُمَّ فَهُوَ مَا لَمْ يُجْبَرِ
- فَضَّلَ بَعْضُ النَّزُولِ، وَهُوَ رَدُّ
 قُرْبٍ مِنَ الرَّسُولِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ
 إِلَى إِمَامٍ، وَعُلُوٌّ نِسْبِيٌّ
 يَنْزِلُ مَتْنٌ مِنْ طَرِيقِهَا أُخِذَ
 مَعَ عُلُوٍّ فَهُوَ «الْمُؤَافَقَةُ»
 وَإِنْ يَكُنْ سَاوَاهُ عَدَاً قَدْ حَصَلَ
 الْأَصْلُ بِالْوَاحِدِ فـ «الْمُصَافَحَةُ»
 أَمَّا الْعُلُوُّ لَمْ يَكُنْ مَعَ الثِّفَاتِ
 أَوِ الثَّلَاثِينَ مَضَتْ سِينَا
 وَضِدُّهُ التُّزُولُ كَالْأَنْوَاعِ
 وَالصَّحَّةُ الْعُلُوٌّ عِنْدَ النَّظَرِ

٧٣٩ - «وَعُلُوٌّ نِسْبِيٌّ» كما في الأصول جميعها غير أنه في (ح) «وَعُلُوٌّ» بِالْكَسْرِ، وفي الأصل المعتمد «وَعُلُوٌّ نِسْبِيٌّ» وقد أثبت ما اتفقت عليه النسخ.

٧٤٢ - «عَدَاً» كما في الأصول، وفي (ح): «عَدَاً» بِالرَّفْعِ.

٧٤٥ - «لِأَخَرٍ» بالصرف للضرورة كما قال السخاوي في فتح المغيب ٣/٣٧٢، وذكرنا في فتح الباقي ٢/١٤٣، وفي (س) بكسر الخاء، وفي الأصل كأنها بالكسر والفتح.

قول «الخمسین» رواه أبو علي النيسابوري عن أبي العباس أحمد بن عمير الدمشقي؛ قال: «إسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد علو».

وقول «الثلاثين» هو لابن منده؛ قال: «إذا مر على الإسناد ثلاثون سنة، فهو عال». انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٤٧، وفتح المغيب للسخاوي ٣/٣٧٢.

الْغَرِيبُ، وَالْغَرِيزُ، وَالْمَشْهُورُ

- ٧٤٨ وَمَا بِهِ مُطْلَقًا الرَّأْوِي أَنْفَرَدُ
 ٧٤٩ بِالْإِنْفِرَادِ عَنِ إِمَامٍ مُجْمَعٍ
 ٧٥٠ مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ فَالْغَرِيزُ، أَوْ
 ٧٥١ مِنْهُ الصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ، ثُمَّ قَدْ
 ٧٥٢ كَذَلِكَ الْمَشْهُورُ أَيْضًا قَسَمُوا
 ٧٥٣ مَنْ سَلِمَ، الْحَدِيثَ، وَالْمَقْصُورِ
 ٧٥٤ قُنُوتُهُ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا
 ٧٥٥ فِي طَبَقَاتِهِ كَمَنْ «مَنْ كَذَبَ»
 فَهُوَ الْغَرِيبُ، وَابْنُ مَنْدَةَ فَحَدُّ
 حَدِيثُهُ، فَإِنْ عَلِيٍّ يَتَّبِعُ
 فَوْقَ فَمَشْهُورٌ، وَكُلُّ قَدْ رَأَوْا
 يَغْرِبُ مُطْلَقًا أَوْ اسْتَدَا فَقَدْ
 لَشَهْرَةً مُطْلَقَةً كَ«الْمُسْلِمِ»
 عَلَى الْمُحَدَّثِينَ مِنْ مَشْهُورٍ
 وَمِنْهُ ذُو تَوَاتُرٍ مُسْتَقَرًّا
 فَفَوْقَ سَيِّئِ رَوَاهُ، وَالْحَبْ

٧٥٠ - نص كلام ابن مندة: «الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة، وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسمى: غريباً، فإذا انفرد عنهم رجلان وثلاثة، واشتركوا في حديث يُسمى: عزيزاً، فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً يسمى: مشهوراً». انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٥٦، وفتح المغيبي ٣/ ٣٨٣.

٧٥١ - «فَقَدْ» هنا في تمام البيت ليس حرفاً، وإنما اسم فعل بمعنى: يكفي أو حسب. انظر: فتح المغيبي ٣/ ٣٩٢.

٧٥٢ - حديث عبد الله بن عمرو: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ» رواه البخاري ٧٤/ ١ (١٠)، ومسلم ٢٠٠/ ١ (١٦٠).

٧٥٤ - «قُنُوتُهُ» برفع التاء والهاء كما في الأصل، ويكسرهما كما في (س) و(ح) و(ظ). وحديث أنس أن النبي ﷺ: «قُتِلَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ...» رواه البخاري ٦٣٠/ ٢ (١٠٠٣)، ومسلم ١٨٥/ ٣ (١٥٥٠).

٧٥٥ - حديث أبي هريرة: «مَنْ كَذَبَ...» رواه البخاري ٢٦٥/ ١ (١١٠)، ومسلم في المقدمة ٢٧/ ١ (٤).

وانظر: شرح العراقي نفسه ص ٣٢٣، وقد أفرد طرقه بجزء الحافظ الطبراني، وقد طبع بتحقيق علي حسن، وهشام السقا في ١٧٦ ص في المكتب الإسلامي سنة (١٤١٠هـ).

- ٧٥٦ يَأْنِ مِرْت رُوَاتِهِ لِلْعَشْرَةِ وَخُصَّ بِالْأَمْرَيْنِ فِيمَا ذَكَرَهُ
٧٥٧ السَّيِّحُ عَزَبُضِهِمْ، قُلْتُ: بَلَى
٧٥٨ عَشْرَتِهِمْ رَفَعَ الْيَدَيْنِ نَسَبًا

غريب ألفاظ الحديث

- ٧٥٩ وَالنَّضْرُ أَوْ مَعْمَرٌ خَلْفٌ أَوْ
٧٦٠ ثُمَّ تَلَّى أَبُو عُبَيْدٍ، وَاقْتَفَى
٧٦١ فَأَعْتَبَ بِهِ، وَلَا تَخْضُ بِالْظَّنِّ،
٧٦٢ وَخَيْرُهُمَا فَسَّرَتْهُ بِالْوَارِدِ
٧٦٣ كَذَاكَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَالْحَاكِمُ
- مَنْ صَنَّفَ الْغَرِيبَ فِيمَا نَقَلُوا
الْقُتَيْبِيُّ، ثُمَّ حَمْدٌ صَنَّفَا
وَلَا تُقَلِّدْ غَيْرَ أَهْلِ الْفَنِّ
كَالدُّخَانِ بِالْذُّخَانِ لِابْنِ صَائِدٍ
فَسَّرَهُ «الْجَمَاعُ»، وَهُوَ وَاهِمٌ

المُسَلَّسُ

- ٧٦٤ مُسَلَّسُ الْحَدِيثِ مَا تَوَارَدَا
٧٦٥ حَالًا لَهُمْ، أَوْ وَصَفِ مَتْنٍ أَوْ سَنَدٍ
- فِيهِ الرُّوَاةُ وَاحِدًا فَوَاحِدًا
كَقَوْلِ كُلِّهِمْ: «سَمِعْتُ» فَأَتَّحَدُ

- ٧٥٦ - «لِلْعَشْرَةِ» كما في الأصول، ونصر عليه زكريا في فتح الباقي ١٦٥/٢. وفي الأصل: «لَا لِلْعَشْرَةِ» لكنه شطب على «لَا».
- ٧٥٧ - «مَنْدَّةٌ» بالفتح دون تنوين، وبالكسر مع التنوين كما في الأصل - والفتحة باهتة فيه - (و) (جب) ووضع عليها «معا». وفي (ح) و(ظ) بالكسر مُنُونًا، ونصر عليه السخاوي في فتح المغيث ٤٠٣/٣.
- ٧٥٩ - «النَّضْرُ» هو: ابن شُمَيْل البصري (ت ٢٠٣هـ).
- و«مَعْمَرٌ» هو: أبو عبيدة مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى اللُّغَوِيُّ النُّحَوِيُّ (ت ٢٠٩هـ).
- ٧٦٠ - «الْقُتَيْبِيُّ»: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، و«حَمْدٌ» هو أبو سليمان الخطابي وتقدم التعريف به في البيت (٥١).
- ٧٦٣ - قول الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث ص ٣٠٢.
- ٧٦٥ - «أَوْ وَصَفِ مَتْنٍ أَوْ سَنَدٍ»، وفي هامش الأصل وباقي النسخ المعتمدة: «أَوْ وَصَفَا أَوْ وَصَفَ سَنَدًا»، وهو الذي في فتح المغيث ٤٣٣/٣، وفتح الباقي ١٦٧/٢.

- ٧٦٦ وَقَسَمُهُ إِلَى ثَمَانٍ مِثْلٍ
٧٦٧ وَمِنْهُ ذُو نَقِصٍ يَقْطَعُ السِّلْسِلَةَ
وَقَلَّمَا يَسَامُ ضَعْفًا يَحْصُلُ
كَأَوَّلِيَّةٍ، وَبَعْضُ وَصَلَةٍ

النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ

- ٧٦٨ وَالنَّسْخُ رَفْعُ الشَّارِعِ السَّابِقِ
٧٦٩ أَنْ يُعْتَنَى بِهِ. وَكَانَ الشَّافِعِيُّ
٧٧٠ أَوْصَاحِبِ أَوْ عَرَفَ التَّكَايُفَ أَوْ
٧٧١ دَلَالَةَ الْإِجْمَاعِ لَا النَّسْخَ بِهِ
أَحْكَامِهِ بِإِلَاحِقٍ، وَهُوَ قَمِنْ
ذَا عِلْمِهِ، ثُمَّ بَيَضَ الشَّارِعَ
أُجْمَعَ تَرْكًا بَانَ نَسْخٌ، وَرَأَوْا
كَالْقَتْلِ فِي رَابِعَةٍ بِشُرْبِهِ

التَّصْحِيفُ

- ٧٧٢ وَالْعُسْكَرِيُّ وَالذَّارِقُطِيُّ صَنَّفَا
٧٧٣ فِي الْمَثْنِ كَالصُّوْلِيِّ سِتًّا غَيْرَ
٧٧٤ صَحَّفَ فِيهِ الطَّبْرِيُّ قَالَا
٧٧٥ وَأَطْلَقُوا التَّصْحِيفَ فِي مَا ظَهَرَ
فِيمَا لَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ صَحَّفَا
«شَيْئًا» أَوِ الْإِسْنَادِ كَابْنِ النُّدَّرِ
«بُذْرٌ» بِالْبَاءِ وَنَقَطِ ذَالَا
كَقَوْلِهِ «اِحْتَجَمَ» مَكَانَ «اِحْتَجَرَ»

٧٧١ - حديث: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَأَجْلَدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ» عند الترمذي (١٤٤٤) من حديث معاوية رضي الله عنه، وصححه الألباني.

* في (جب) إزاء البيت من جهة اليمين: «بلغ مقابلة على نسخة الأصل المنقول منها على حسب الجهد والطاقة».

٧٧٣ - «سِتًّا» من حديث أبي أيوب الأنصاري: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ» عند مسلم ٢٩٦/٤ (٢٧٥٠)، وأبي داود (٢٤٣٣)، والترمذي (٧٥٩)، وابن ماجه (١٧١٦). «ابن النُّدَّر» وهو عتبة بن النُّدَّر السُّلَمِيُّ، صحابي شهد فتح مصر، وسكن دمشق، روى له ابن ماجه وتوفي سنة (٨٤هـ).

انظر: معجم الصحابة لابن قانع ٣٦٩/٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ٥٤.

٧٧٤ - «بُذْرٌ» بالضم كما في الأصل و(ظ)، وبالفتح كما في (جب) و(ح).

٧٧٥ - حديث زيد بن ثابت «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اِحْتَجَرَ فِي الْمَسْجِدِ» أي: اتخذ حُجْرَةً مِنْ حَصِيرٍ =

- ٧٧٦ وَوَاصِلُ بَعَا صِمِّ وَالْأَحْدَبُ بِأَحْوَلٍ تَصْحِيفَ سَمِعَ لَقَبُوا
٧٧٧ وَصَحَّفَ الْمُعَنَّى إِمَامُ عَنَزَةَ ظَنَّ الْقَبِيلَ بِحَدِيثِ «عَنَزَةُ»
٧٧٨ وَبَعْضُهُمْ ظَنَّ سَكُونَ نُونِهِ فَقَالَ: «شَاةٌ خَابَ فِيهِ نُونُهُ»

مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ

- ٧٧٩ وَالْمُسْتَنْ إِذَا نَافَاهُ مَتْنٌ آخَرُ وَأَمَّا كَنْ أَجْمَعُ فَلَا تَنَافَرُ
٧٨٠ كَمَتْنٍ «لَا يُورَدُ» مَعَ «لَا عُدْوَى» قَالَتْنِي لِلطَّبْعِ، وَفِرَّ عَدَا
٧٨١ أَوْ لَا، فَإِنْ تَشَبَّهَ بِدَافِعٍ مَلَّ بِهِ أَوْ لَا فَرَجَّحَ، وَأَعْمَلَنِي بِالْأَشْيَاءِ

خَفِيَ الْإِسْنَادُ، وَالْمَزِيدُ فِي الْإِسْنَادِ (١)

- ٧٨٢ وَسَعَدُ السَّمَاعِ وَاللَّقَاءِ يَبْدُو بِهِ الْإِسْنَادُ ذُو الْخَفَاءِ
٧٨٣ كَذَا زِيَادَةُ اسْمِ رَاوٍ فِي السَّنَدِ إِنْ كَانَ حَدْفُهُ يُعَرِّفُ فِيهِ وَرَدُ

= أو نحوه يُصَلِّي فيها . وقد نبه على هذا التصحيف مسلم في كتاب التمييز ص ١٣٩ - ١٤٠ ، وأفرده ابن عبد الهادي بجزء سماه: «جَوَابُ بَعْضِ الْحَدْمِ لِأَهْلِ النَّعَمِ عَنْ تَصْحِيفِ حَدِيثِ «أَحْتَجِمُ»»، وهو مطبوع.

٧٧٧ - «إِمَامُ عَنَزَةَ»: أبو موسى محمد بن المثنى العَنَزِيُّ الملقب بالزَّيْنِ المتوفى سنة (٢٥٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٢٣.

وحديث أبي جحيفة أن النبي ﷺ صلى إلى عَنَزَةَ عند البخاري ٦٢٩/ ١ (٣٧٦).

٧٧٨ - «شَاةٌ» مجرور كما في الأصل و(س) على الحكاية، وفي (ظ) و(ح) بالفتح.

٧٨٠ - حديث: «لَا يُورَدُ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصِخٍّ» عند البخاري ٢٩٩/ ١٠ (٥٧٧٤)، ومسلم ٧/ ٤٣٤ (٥٧٥٢) و(٥٧٥٣) من حديث أبي هريرة.

وحديث: «لَا عُدْوَى وَلَا طَيْرَةٌ» عند البخاري ٢٩٩/ ١٠ (٥٧٧٢)، ومسلم ٧/ ٤٤٠ (٥٧٦٦) من حديث ابن عمر.

(١) «فِي الْإِسْنَادِ» وفي (ح): «فِي مُتَّصِلِ الْإِسْنَادِ»، وقد جمع الناظم هنا بين نوعين من علم الحديث، وهما نوعان مستقلان عند ابن الصلاح. وانظر: علوم الحديث ص ٤٨٠، و٤٨٣.

- ٧٨٤ وَإِنْ بَيَّحْدِيثٍ أَتَى فَأَحْكُمْ لَهُ
مَعَ احْتِمَالِ كَوْنِهِ قَدْ حَمَلَهُ
٧٨٥ عَنْ كُلِّ الْأَحْيَاطِ مَا زِيدَ وَقَعَ
وَهُمَا، وَفِي ذَيْنِ الْخَطِيبِ قَدْ جَمَعَ

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

- ٧٨٦ رَأَى النَّبِيَّ مُسْلِمًا ذُو صُحْبَةٍ
وَقِيلَ: مَنْ أَقَامَ عَامًا أَوْ غَزَا
٧٨٧ وَتَعَرَّفَ الصُّحْبَةَ بِأَشْهَارٍ أَوْ
قَدْ أَدْعَاهَا وَهُوَ عَدْلٌ قَبْلًا
٧٨٨ فِي فِئْتَةٍ. وَالْمُكْرَوَاتُ سِتَّةُ
٧٨٩ الْبَحْرِ، جَابِرٌ، أَبُو هُرَيْرَةَ
٧٩٠ أَكْثَرُ فِتْوَى، وَهُوَ وَابْنُ عُمَرَ
٧٩١ عَلَيْهِمُ بِالشُّهْرَةِ «الْعَبَادِلَةُ»
٧٩٢ وَهُوَ وَزَيْدٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ لَهُمْ
٧٩٣ فِي الْفِقْهِ أَتْبَاعٌ يَرَوْنَ قَوْلَهُمْ
٧٩٤

٧٨٥ - يعني أن الخطيب خص كل واحد من النوعين بتصنيف:

فالأول: «التفصيل لمبهم المراسيل»، والثاني: «تمييز المزيد في متصل الأسانيد»
ومن الأول نسخة في الأسكوريال برقم (١٥٩٧) باختصار وترتيب النووي.
انظر: علوم الحديث ص ٤٨٠، وموارد الخطيب في تاريخ بغداد ص ٧١.

٧٨٦ - «يُثَبَّت» كما في الأصول، ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ٢٢/٤، وزكريا في
فتح الباقي ١٨٧/٢، وفي (جب): «يُثَبَّت» بفتح الأول، وضم الباء مخففة.

٧٨٧ - «عَامًا». وفي نسخة بهامش (ح): «حَوْلًا»، وقوله: «أَوْ غَزَا» كذا في الأصل و(س)
و(جب)، وفي (ح) و(ظ): «أَوْ غَزَا».

٧٨٨ - «وَتَعَرَّفَ» في (جب) بالياء التحتية.

٧٩١ - إزاء البيت من اليمين في الأصل علامة بلاغ القراءة.

٧٩٤ - «وهو» يعني: ابن مسعود رضي الله عنه.

- ٧٩٥ وَقَالَ مَسْرُوقٌ: انْتَهَى لِعَالَمٍ إِلَى
 ٧٩٦ زَيْدٍ، أَبِي الدَّرْدَاءِ مَعَ أَبِي
 ٧٩٧ ثُمَّ انْتَهَى لِذَيْنِ وَالْبَعْضُ جَعَلَ
 ٧٩٨ وَالْعَدْلُ لَا يَحْصُرُهُمْ، فَقَدْ ظَهَرَ
 ٧٩٩ أَحْبَبَ أَرْبَعُونَ أَلْفًا، وَقَبِضُ
 ٨٠٠ وَهُمْ طَبَاقٌ إِنْ يُرَدُّ تَعْدِيدُ
 ٨٠١ وَالْأَفْضَلُ الصَّدِيقُ ثُمَّ سَمِعَ
 ٨٠٢ أَوْفَعِي قَبْلَهُ، خُلْفٌ حِكِي
 ٨٠٣ فَالْسَّنَةُ الْبَاقِيَتُ فَالْبَدْرِيَّةُ
 ٨٠٤ قَالَ: وَفَضْلُ السَّابِقِينَ قَدْ وَرَدَ
 ٨٠٥ قِيلَ: بَلْ أَهْلُ الْقَبْلَتَيْنِ وَاخْتَلَفَ
- سِنَّةُ أَصْحَابِ كِبَارٍ بِلَا
 سَمَرٍ، عَنِ اللَّهِ، مَعَ عَالِيَتِ
 الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ بَدَلُ
 سَبْعُونَ أَلْفًا بِبُوكٍ وَحَضَرَ
 عَزْزِينَ مَعَ أَرْبَعِ أَلْفٍ تَنْضُ
 قِيلَ: اثْنَا عَشْرَةَ أَوْ تَزِيدُ
 وَبَعْدَهُ عُمَاتٌ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ
 قُلْتُ: وَقَوْلُ الْوَقْفِ جَاءَ عَنْ مَالِكٍ
 فَأَحَدُهُ وَالْبَيْعَةُ الْمُرَضِيَّةُ
 فَقِيلَ: هُمْ، وَقِيلَ: بَدْرِيٌّ، وَقَدْ
 أَيُّهُمْ أَسَمَ قَبْلُ مَنْ سَلَفَ

٧٩٥ - «مَسْرُوقٌ» منع من الصرف للضرورة.

٧٩٨ - عدد المترجمين في الإصابة (١٢٣٠٤) رجالاً ونساءً، وفيهم المختلف في صحبته، ومن لا تصح صحبته، وهناك بحث لفضيلة الدكتور أكرم العمري سماه «عدد الصحابة الرواة». وقد ناقش الموضوع في ضوء النقولات عن الأئمة، وبالنظر إلى المسانيد. راجع: بحوث في تاريخ السنة ص ٣٨٢ - ٣٨٥.

٧٩٩ - «أَرْبَعِ أَلْفٍ». قال النازم في شرحه ص ٣٥٣: «وَأَسْقَطْتُ الْهَاءَ مِنْ «أَرْبَعِ» لضرورة الشعر وإن كان «الْأَلْفُ مُذَكَّرًا». وخرجه زكريا في فتح الباقي ١٩٥/٢ على تشبيه الرجال بالدرهم.

٨٠٠ - الذي عدَّ طبقات الصحابة ١٢ هو الحاكم في معرفة الحديث ص ٢٢ - ٢٤.

٨٠٤ - انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٩٧.

٨٠٥ - «أَيُّهُمْ» بضم الياء المشددة والميم، كما في الأصول، ونص على ضم الميم زكريا في فتح الباقي ٢٠٠/٢. غير أن السخاوي في فتح المغيث ٦٩/٤ ضبط الياء في «أَيُّهُمْ» بالنصب.

- ٨٠٦ قِيلَ: أَبُو بَكْرٍ، وَقِيلَ: بَلَّحِي
 ٨٠٧ وَقِيلَ: زَيْدٌ، وَادَّحَى وَفَاقَا
 ٨٠٨ وَمَاتَ آخِرًا بِغَيْرِ مَرْيَةٍ
 ٨٠٩ وَقَبْلَهُ السَّائِبُ بِالْمَدِينَةِ
 ٨١٠ وَقِيلَ: الْآخِرُ بِهَا ابْنُ عُمَرَ
 ٨١١ وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ بِالْبَصْرَةِ
 ٨١٢ وَالشَّامُ فَإِنَّ بُشَيْرًا وَذُوبًا هَلَهُ
 ٨١٣ وَإِنَّ فِيهِ حِمَصَ ابْنِ بُشَيْرٍ قُبُضًا
 ٨١٤ وَبِفِلَسْطِينَ أَبُو أُبَيٍّ
- وَمُدَّعَى إِجْمَاعِهِ لَمْ يُقْبَلِ
 بَعْضُ عُلَمَى خَدِيجَةَ اتَّفَاقًا
 أَبُو الطُّفَيْلِ، مَاتَ عَامَ مِائَةٍ
 أَوْ سَهْلٌ أَوْ جَابِرٌ أَوْ بِمَكَّةَ
 إِنَّ لَا أَبَا الطُّفَيْلِ فِيهَا قَبْرًا
 وَابْنُ أَبِي أَوْفَى قَضَى بِالْكُوفَةِ
 خُلْفٌ، وَقِيلَ: بِدِمَشْقَ وَاشْلَهُ
 وَإِنَّ بِالْجَزِيرَةِ الْعُرْسَ قَضَى
 وَمِصْرَ فَإِنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَزِيٍّ

٨٠٦ - «إِجْمَاعُهُ» بالكسر كما في الأصول، وفي (ظ) بالفتح. في الأصل: «وَمُدَّعَى عَلِيٍّ إِجْمَاعُهُ» لكن النسخ شطَّب «عليٍّ».

٨٠٧ - «زَيْدٌ» كما في النسخ لَدَيَّ، وفي الأصل «زَيْدٌ» بالجر. ولا يظهر وجه إعرابه.

٨٠٨ - «أَبُو الطُّفَيْلِ»: عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ الْكِنَانِيِّ، تَوَفَّى بِمَكَّةَ سَنَةَ (١٠٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٤٦٧/٣، والإصابة ٢٦١/٢.

٨٠٩ - السائب بن يزيد بن سعيد بن ثُمَامَةَ الْكِنْدِيِّ، صحابي صغير، مات سنة (٩١هـ)، وهو آخرهم. انظر: معجم الصحابة لابن قانع ٣٠٠/١، والإصابة ٢٦/٣.

٨١٢ - «ابْنُ بُشَيْرٍ»: هو عبد الله بن بُشَيْرِ الْمَازَنِيِّ، صحابي صغير نزل حمص، توفى سنة (٨٨هـ)، طبقات ابن سعد ٤١٣/١، والإصابة ٢٣/٤.

و«ذُوبٌ بِأَهْلَةٍ»: هو أبو أَمَامَةَ صُدَيْيُّ بْنُ عَجَلَانَ الْبَاهِلِيِّ، سكن الشام، ومات بها سنة (٨٦هـ). انظر: السير للذهبي ٣٥٩/٣.

و«وَائِلَةُ» بن الأسقع بن عبد الله بن عبد ياليل الليثي، نزل الشام، وتوفى (٨٥هـ). معجم الصحابة ٦٨٨/٣، وشذرات الذهب ٩٥/١.

٨١٣ - «الْعُرْسُ»: هو ابن عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ، صحابي مُقِلٌّ. انظر: الإصابة ٤٨٤/٤.

٨١٤ - «أَبُو أُبَيٍّ» ابن امرأة عبادَةَ بن الصامت، يسمى عبد الله بن عمرو بن قيس الخزرجي الأنصاري، وقيل غير ذلك. انظر: طبقات ابن سعد ٤٠٥/٩، وفتح المغيبي ٨٧/٤ =

- ٨١٥ وَقَبِضَ الْهُرْمَاسُ بِالْيَمَامَةِ
٨١٦ وَقِيلَ: إِفْرِيقِيَّةٌ، وَسَامَةٌ
وَقَبْلَهُ رُوَيْفِعٌ بِبَرْقَةٍ
بَارِيًّا أَوْ بِطَيْبَةِ الْمُكْرَمَةِ

مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ

- ٨١٧ وَالتَّابِعُ: الْأَقْبَى لِمَنْ قَدَّحَ حَبَا
٨١٨ وَهُمْ طَبَاقٌ. قِيلَ: خَمْسَ عَشْرَةَ
٨١٩ وَقَيْسُ الْفَرْدُ بِهَذَا الْوَصْفِ
٨٢٠ وَقَوْلُ مَنْ عَدَّ سَعِيدًا فَعَلَطَ
٨٢١ لَكِنَّهُ الْأَفْضَلُ عِنْدَ أَحْمَدَ
٨٢٢ وَفَضَّلَ الْحَسَّ أَهْلُ الْبَصْرَةِ
٨٢٣ وَفِي نِسَاءِ التَّابِعِينَ الْأَبْدَا
٨٢٤ وَفِي الْكِبَارِ الْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ
٨٢٥ ثُمَّ سُلَيْمَانُ، عُبَيْدُ اللَّهِ،
٨٢٦ إِمَّا أَبُو سَكَمَةٍ أَوْ سَالِمٍ
وَالْخَطِيبُ حَدُّهُ: أَنْ يَصْحَبَا
أَوَّلُهُمْ: رُؤَاةُ كُلِّ الْعَشْرَةِ
وَقِيلَ: لَمْ يُسَمَّعْ مِنْ ابْنِ عَوْفٍ
بَلْ قِيلَ: لَمْ يُسَمَّعْ سِوَى سَعْدٍ فَقَطْ
وَعِنْدَهُ فَتَيْسٌ، وَسِوَاهُ وَرَدَا
وَالْقَرْنِيُّ أَوْيسًا أَهْلُ الْكُوفَةِ
حَفْصَةُ مَعَ عَمْرَةَ، أُمُّ الدَّرْدَا
خَارِجَةُ، الْقَاسِمُ، ثُمَّ عُرْوَةُ
سَعِيدٌ، وَالتَّابِعُ ذُو اشْتِبَاهٍ
أَوْ فَا بُو بَكْرٍ خِلَافُ قَائِمٍ

= «فَابْنُ الْحَارِثِ» كما في النسخ، وسقطت «ابن» من الأصل، لكنه استدرکها في الهامش، وعليها تصحيح. «جزي» قال زكريا في فتح الباقي ٢/٢٠٧: «بإبدال همزته ياء ثم إتباعها للوزن». وانظر: فتح المغيث ٨٨/٤.

٨١٦ - «إِفْرِيقِيَّةٌ» بالكسر كما في الأصل و(س) و(جب)، وفي (ح) و(ظ) بالضم. ونص على الأول - وهو الكسر - السخاوي فتح المغيث ٩٠/٤.

٨١٧ - قول الخطيب في الكفاية ص ٣٢، وعلوم الحديث ص ٥٠٦.

٨١٨ - «خَمْسَ عَشْرَةَ» بكسر الشين كما في الأصل و(ح)، قال السخاوي في فتح المغيث ٩٨/٤: «بكسر الشين المعجمة، كما كتبه الناظم بخطه مَشْيًا على لغة تميم ليكون مُتَغَايِرًا مع آخر البيت»، وهي في (س) و(ظ) بفتح الشين.

٨١٩ - قيس بن أبي حازم البجلي الكوفي، مات بعد التسعين (٩٠هـ). التقريب (٥٥٦٦).

- ٨٢٧ وَالْمَذْرُكُونَ جَاهِلِيَّةً فَسَمُّ
مُخَضَّرَمِينَ كَسُوَيْدٍ فِيهِ أُمُّ
٨٢٨ وَقَدْ يُعَدُّ فِي الطَّبَاقِ النَّابِعُ
فِي تَابِعِيهِمْ إِذْ يَكُونُ الشَّائِعُ
٨٢٩ الْحَمْلُ عَنْهُمْ كَأَيِّ الزَّيَادِ
وَالْعَكْسُ جَاءَ، وَهُوَ ذُو فَسَادِ
٨٣٠ وَقَدْ يُعَدُّ تَابِعِيًّا صَاحِبُ
كَابِتِي مُقَرَّبٍ، وَمَنْ يُقَارِبُ

الأكابر عن الأصاغر

- ٨٣١ وَقَدْ رَوَى الْكَبِيرُ عَزْزِي الصُّغَرُ
طَبَقَةً وَسَيِّئًا أَوْ فِي الْقَدْرِ
٨٣٢ أَوْ فِيهِمَا، وَمِنْهُ أَخَذَ الصَّحْبُ
عَنْ تَابِعٍ كَعِدَةٍ عَنْ كَعْبٍ

رواية الأقرب

- ٨٣٣ وَالْقُرْبَى مَرِ اسْتَوَوْا فِي السَّنَدِ
وَالسَّنَّ غَالِبًا، وَقَسَمِينَ ائْتَدُرْ
٨٣٤ مُدَبَّجًا، وَهُوَ إِذَا كُلُّ أَخَذَ
عَنْ آخِرٍ، وَغَيْرُهُ انْفَرَادُ فَدُ

الإخوة والأخوات

- ٨٣٥ وَأَفْرَدُوا الْإِخْوَةَ بِالتَّصْنِيفِ
فَذُو ثَلَاثَةٍ بَنُو حُنَيْفٍ
٨٣٦ أَرْبَعَةٌ أَبْوَهُ السَّمَاتِ
وَحَمْسَةٌ أَجْلُهُمْ سُفْيَانُ

٨٢٧ - «سويد» بن غفلة الكندي، والمخضرمون عددهم مسلم (٢٠) نفساً فيما ذكره عنه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٤٤، وانظرهم في: علوم الحديث مع المحاسن ص ٥١٣، وتدريب الراوي ٧٠٧/٢، وفتح المغيث ١١٠/٤.
وأفردهم بالتصنيف سبط ابن العجمي في «تذكرة الطالب المعلم فيمن يقال إنه مخضرم»، وقد طبع، ووعد البلقيني بأن يفردهم في عمل مستقل في كراسة. انظر: محاسن الاصطلاح مع المقدمة ص ٥١٤.

٨٣٦ - «أربعة» بالوجهين كما في الأصل، وفي (ح) و(جب) بالكسر، وفي (ظ) بالضم، وكذا ضبط «سبعة» في البيت التالي، و«سبعة» في الذي بعده، وأما (س) ففيها ضم =

- ٨٣٧ وَسِتَّةٌ نَحْوُ بَنِي سِيرِينَا
٨٣٨ وَسَبْعَةٌ بَنُو مُقَرَّبٍ، وَهُمْ
٨٣٩ وَالْأَخْوَانُ جُمْلَةٌ كَعُتْبَةَ
وَاجْتَمَعُوا ثَلَاثَةَ يَرُورُنَا
مُهَاجِرُونَ لَيْسَ فِيهِمْ عَدُّهُمْ
أَخِي ابْنِ مَسْعُودٍ هُمَا ذُو صُحْبَةٍ

رَوَايَةُ الْأَبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ وَعَكْسُهُ

- ٨٤٠ وَصَنَّفُوا فِي مَا عَنِ ابْنِ أَخَذَا
٨٤١ وَأَيْلُ عَنِ بَكْرِ ابْنِهِ، وَالتَّيْمِي
٨٤٢ أَمَّا أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْحَمْرَاءِ
٨٤٣ فَإِنَّهُ لَا بَشَرٌ أَيْ عَتِيقٍ
٨٤٤ وَعَكْسُهُ صَنَّفَ فِيهِ الْوَائِلِيُّ
٨٤٥ وَمِنْ أَهْمِّهِ إِذَا مَا أَبُ هَمَا
أَبُ، كَعَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ، كَذَا
عَنِ ابْنِهِ مُعْتَمِرٍ فِي قَوْمٍ
عَائِسَتَةٍ فِي "أَحَبَّةِ السَّوْدَاءِ"
وَنُحْلَطَ الْوَاصِفُ بِالصَّدِّيقِ
وَهُوَ مَعَالٍ لِلْحَفِيدِ النَّاقِلِ
الْأَبُ أَوْجَدٌ، وَذَلِكَ قَسَمًا

= «أَرْبَعَةٌ» وَ«خَمْسَةٌ» وَالْبَاقِي بِالْكَسْرِ.

٨٣٨ - «بَنُو مُقَرَّبٍ» وَهُمْ: النُّعْمَانُ، وَمَعْقِلُ، وَسُوَيْدُ، وَسَيَّانُ، وَعَقِيلُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَعَبْدُ اللَّهِ. وَهَؤُلَاءِ السَّبْعَةُ جَمَعُوا مَكْرَمَةَ الْهَجْرَةِ مَعَ شَرَفِ الصُّحْبَةِ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ آخَرِينَ غَيْرَهُمْ، لَكِنْ لَا يَخْلُو ذَلِكَ مِنْ خِلَافٍ وَنَظَرٍ. انْظُرْ: فَتْحُ الْمَغِيثِ ١٣٩/٤، وَمَحَاسِنُ الْأَصْطِلَاحِ ص ٥٢٨، لَكِنَّهُ ذَكَرَ نُعَيْمًا بَدَلَ عَبْدِ اللَّهِ.
«مُهَاجِرُونَ لَيْسَ» أَفَادَ السَّخَاوِي فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ١٣٩/٤ أَنَّهُ فِي نَسْخَةٍ بَدَلًا عَنْهَا «صُحَابَةٌ وَلَيْسَ».

٨٤٠ - صَنَّفَ فِيهِ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ جُزْءًا كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ ص ٥٣٧، وَانْظُرْ: فَتْحُ الْمَغِيثِ ١٤٥/٤، وَمَوَارِدُ الْخَطِيبِ لِأَكْرَمِ الْعَمَرِيِّ ص ٧٢.
٨٤٢ - حَدِيثٌ: «أَحَبُّهُ السَّوْدَاءُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ» عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي الطَّبِّ ١٠/١٧٧ (٥٦٨٧).

٨٤٣ - «أَبُو بَكْرٍ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ، وَالْوَاصِفُ لَهُ بِالصَّدِّيقِ هُوَ الْمَنْجَنِيْقِيُّ، إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْوَرَّاقِ (ت ٣٠٤هـ) فِي كِتَابِهِ: رَوَايَةُ الْأَكْبَابِ عَنِ الْأَصَاغِرِ. وَانْظُرْ: عُلُومُ الْحَدِيثِ ص ٥٣٩، وَفَتْحُ الْمَغِيثِ ١٥١/٤.

- ٨٤٦ قَسَمَيْنِ، عَنْ أَبِي فَقَطْنٍ وَأَبِي
 ٨٤٧ وَأَسْمُهَا عَلَى الشَّهِيرِ فَأَسْلَمَ
 ٨٤٨ وَالثَّانِي: أَنَّ يُزِيدَ فِيهِ بَعْدَهُ
 ٨٤٩ وَالْأَكْثَرُ اخْتِجُوا بِعَمْرِ وَحَمَلَا
 ٨٥٠ وَسَلَّسَ الْأَبَا التَّمِيمِيُّ فَعَدَّ
- الْعُشْرَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ
 أَسَامَةَ بْنِ مَالِكٍ بْنِ قَهْطِمٍ
 كَبَهْزٍ أَوْ عَمْرٍو أَبَا أَوْجَدَهُ
 لَهُ عَلَى أَجَدِّ الْكَبِيرِ الْأَعْلَى
 عَنْ تِسْعَةٍ، قُلْتُ: وَفَوْقَ ذَا وَرَدَّ

السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ

- ٨٥١ وَصَنَّفُوا فِي سَابِقٍ وَلَاحِقٍ
 ٨٥٢ مَوْتًا كَزُهْرِيٍّ وَذِي تَدَارُكٍ
 ٨٥٣ سَبْعُ ثَلَاثُونَ، وَقَرْنٌ وَآفٍ
- وَهُوَ اشْتِرَاكَ رَاوِيَيْنِ سَابِقٍ
 كَابْنِ دُوَيْدٍ رَوِيَا عَنْ مَالِكٍ
 أُخْرَجَا لَجُعْفِيٍّ، وَانْخَفَّافٍ

مَنْ يَرَوِي عَنْهُ إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ^(١)

- ٨٥٤ وَمُسَامٍ صَنَّفَ فِي الْوُحْدَانِ
 مَنْ عَنْهُ رَاوٍ وَاحِدٌ لَا ثَانِي

٨٤٨ - «أَوْجَدَهُ» بهمزة قطع كما في (س) و(ظ)، وهي مَنْقُولَةٌ فِي الْأَصْلِ، و(جب)، وفي (ح): «وَجَدَهُ» بالواو.

٨٤٩ - «الجدُّ الأعْلَى» هو عبد الله بن عمرو بن العاص، ومن الذين احتجوا بهذه النسخة البخاري، وأحمد، وابن المديني، وابن راهويه وغيرهم.

وانتصر لهم البلقيني في رسالة «بذل الناقد بعض جهده في الاحتجاج بعمر بن شعيب عن أبيه عن جده». انظر: علوم الحديث مع المحاسن ص ٥٤٢، وفتح المغيث ١٥٨/٤، وتدريب الراوي ٧٣١/٢.

٨٥٠ - «التميمي»: هو أبو الفرج عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث...، الفقيه الحنبلي (٣٥٣ - ٤٢٥هـ). انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٣٢/١١.

(١) «راوٍ» في الأصل أدخلها بخط دقيق، وهي في (ح). وقد سقطت من (س) و(جب) و(ظ).

- ٨٥٥ كَعَامِرُ بْنُ شَهْرٍ أَوْ كَوْهَبٍ
 ٨٥٦ وَغُلَطَّ الْحَاكِمُ حَيْثُ زَعَمَا
 ٨٥٧ فِي الصَّحِيحِ أَخْرَجَا الْمُسَيَّبَا
 هُوَ ابْنُ خَنْبَشٍ، وَسَعْنَةُ الشَّعْبِي
 بِأَنَّ هَذَا النَّوْعَ لَيْسَ فِيهِمَا
 وَأَخْرَجَ الْجُعْفِيُّ لِابْنِ تَغْلِبَا

مَنْ ذَكَرَ بِنُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ

- ٨٥٨ وَأَعْنِ بِأَنَّ تَعْرِفَ مَا يَلْتَبِسُ
 ٨٥٩ مِنْ نَعْتٍ رَأَوْ بِنُعُوتٍ نَحْوَمَا
 ٨٦٠ مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْعَلَامَةُ
 ٨٦١ وَبِأَبِي النَّضْرِ بْنِ إِسْحَاقَ ذَكَرُ
 مِنْ خَلَّةٍ يُعْنَى بِهَا الْمُدَّلسُ
 فَعِلَ فِي الْكَلْبِيِّ حَتَّى أَبْهَمَا
 سَمَاهُ، حَمَادًا أَبُو أُسَامَةَ
 وَبِأَبِي سَعِيدٍ الْعَوْفِيِّ شَهْرُ

أَفْرَادُ الْعَلَمِ

- ٨٦٢ وَأَعْنِ بِالْأَفْرَادِ سُمًّا أَوْ لَقَبًا
 أَوْ كُنْيَةً تَحْوِلُ بَيْنَ ابْنٍ لَبَا

٨٥٧ - المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي، لم يرو عنه غير ابنه سعيد، روى له البخاري ٢٨٢/٣ (١٣٦٠)، ومسلم ٥٤/١ (٣٩) حديث وفاة أبي طالب عم النبي ﷺ.

وعمر بن تغلب صحابي، ولم يرو عنه غير الحسن البصري، روى له البخاري في الجهاد والسير ١٢٧/٦ (٢٩٢٧).

٨٥٩ - «أَبْهَمَا» كذا في الأصل و(جب) و(ح) بفتح الهاء: يقال: أَبْهَمَ الأمر، أي: خَفِيَ وَأَشْكَلَ، وفي (س) و(ل) و(ظ): «أَبْهَمَا».

٨٦٠ - معنى البيت: أن أبا أسامة حماد بن أسامة سَمَّى الْكَلْبِيَّ محمد بن السائب حَمَادًا.

٨٦١ - وكناه محمد بن إسحاق: بِأَبِي النَّضْرِ، وهي كنية شهيرة لابن السائب، وكناه عطية بن سعيد العوفي بِأَبِي سَعِيدٍ، مُوهَمًا أَنَّهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ الصَّحَابِيُّ.

قوله: «ذَكَرُ - شَهْرُ» بالبناء للفاعل كما نص عليه السيوطي، وكما هو في الأصول المعتمدة. انظر: شرح السيوطي ص ٣١٥.

٨٦٢ - «أَوْ لَقَبًا» كما في الأصول، وفي (ح): «وَلَقَبًا».

٨٦٣ أَوْ مِندَلٍ: تَحْمَرُّ، وَكَسْرًا نَصُّوا فِي الْمِيمِ أَوْ أَبِي مُعَيْدٍ حَفْصٌ

الْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى

- ٨٦٤ وَاعْتَبَرَ بِالْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى، وَقَدْ قَسَمَ
 ٨٦٥ مَرِاسُمُهُ كُنْيَتُهُ أَنْفَرَادَا
 ٨٦٦ نَحْوُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ قَدْ كُنِيَ
 ٨٦٧ وَالثَّانِي: مَنْ يُكْنَى وَلَا أَسْمَاءَ نَذَرِي
 ٨٦٨ ثُمَّ كُنِيَ الْأَلْفَابِ وَالنَّعْدِ
 ٨٦٩ وَابْنُ حُبَّانٍ بِأَبِي الْوَلِيدِ
 ٨٧٠ ثُمَّ ذَوُّوهُمُ الْخُلَفَاءُ كُنَى وَعُلَمَاءُ
 ٨٧١ وَعَكْسُهُ، وَذَوُّ اسْتِهَا رِيسْمِ
- الشَّيْخُ ذَا التَّسْعِ، أَوْ عَشْرِ قِسْمٍ
 نَحْوُ أَبِي بِلَالٍ، أَوْ قَدْ زَادَا
 أَبَا مُحَمَّدٍ بِخُلْفٍ فَافْطِنُ
 نَحْوُ أَبِي شَيْبَةَ وَهُوَ الْخَدْرِي
 نَحْوُ أَبِي الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ
 وَخَالِدٍ كُنِيَ لِلنَّعْدِ
 أَسْمَاءُ وَهُمْ وَعَكْسُهُ، وَفِيهِمَا
 وَعَكْسُهُ أَبُو الضُّحَى الْمُسْلِمِ

٨٦٧ - «نَذَرِي» فِي (ل): «يَذَرِي». «نَحْوُ» بِالضَّمِّ كَمَا فِي الْأَصْلِ (ظ)، وَفِي (س) وَ(جَب) بِالْفَتْحِ.

٨٦٨ - «أَبِي الشَّيْخِ»: هُوَ الْحَافِظُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ جَعْفَرٍ الْأَصْبَهَانِي، وَيُكْنَى أَيْضًا أَبَا مُحَمَّدٍ، تُوُفِيَ سَنَةَ (٣٦٩هـ) صَاحِبُ الْمَصْنُفَاتِ الْمَشْهُورَةِ. انْظُرْ: تَذَكُّرَةُ الْحَفَازِ ٢/٩٤٥.

٨٦٩ - «كُنِيَ» بِالتَّخْفِيفِ كَمَا فِي الْأَصْلِ وَ(ح) وَ(جَب) وَفِي (س) وَ(ظ) بِالتَّشْدِيدِ. وَنَصَّ عَلَيْهِ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٢٠٨/٤، وَزَكَرِيَّا فِي فَتْحِ الْبَاقِي ٢٤٣/٢.

٨٧٠ - «وَفِيهِمَا» يَعْنِي: فِي الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى اخْتِلَافٌ، فَكِلَاهُمَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ؛ مِثْلُ سَفِينَةَ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ. اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ عَلَى أَقْوَالٍ عَدَّةٍ.

٨٧١ - «وَعَكْسُهُ أَبُو الضُّحَى» هَكَذَا فِي الْأَصُولِ، وَفِي (جَب): «وَالْعَكْسُ كَأَبِي» وَأَشَارَ زَكَرِيَّا فِي فَتْحِ الْبَاقِي ٢٤٥/٢ أَنَّهُ فِي نَسْخَةٍ.

و«أَبُو الضُّحَى»: هُوَ مُسْلِمُ بْنُ صُبَيْحٍ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ الْعَطَّارُ (١٠٠هـ).

وَفِي شَرْحِ السَّيُوطِيِّ ص ٣١٩ (مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ)، وَهُوَ خِلَافُ مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالْعِرَاقِيُّ وَالسَّخَاوِيُّ.

الْأَلْقَابُ

- ٨٧٢ وَاعْتَبَرَ بِالْأَلْقَابِ فَرَبِّمَا جَعَلَ
 ٨٧٣ نَحْوُ الضَّعِيفِ أَيُّ: بِجِسْمِهِ، وَمَنْ
 ٨٧٤ يَجُوزُ مَا يَكْرَهُهُ الْمُلقَبُ
 ٨٧٥ كَعُنْدِي: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ
 الْوَاحِدَ أَشْنَيْنِ الَّذِي مِنْهَا عَمِلَ
 ضَلَّ الطَّرِيقَ بِاسْمِ فَاعِلٍ، وَلَنْ
 وَرُبَّمَا كَانَتْ لِبَعْضِ سَبَبٍ
 وَصَالِحٍ حَبْرَةَ الْمُشْتَهَرِ

الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ

- ٨٧٦ وَاعْتَبَرَ بِمَا صُورَتْهُ مُؤْتَلَفُ
 ٨٧٧ نَحْوُ سَلَامٍ كُلَّهُ فَتَقَلَّ
 ٨٧٨ أَبَا عَلِيٍّ فَهُوَ خِفُّ الْجَدِّ
 ٨٧٩ وَابْنُ أَبِي الْحَقِّيقِ وَابْنُ مَشْكَمٍ
 ٨٨٠ وَابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَاهِضٍ فَخِفُّ
 ٨٨١ قُلْتُ: وَلِلْحَبْرِ ابْنُ أُخْتٍ خَفِيفُ
 خَطًّا، وَلَكِنْ لَفْظُهُ مُخْتَلَفُ
 لَا ابْنَ سَلَامٍ الْحَبْرَ، وَالْمُخْتَلَفُ
 وَهُوَ الْأَصَحُّ فِي أَبِي الْبَيْكَانْدِيِّ
 وَالْأَشْهُرُ التَّشْدِيدُ فِيهِ فَأَعْلَمَ
 أَوْزْدُهُ هَاءٌ فَكَذَا فِيهِ اخْتِلَافُ
 كَذَاكَ جَدُّ السَّيِّدِيِّ وَالنَّسَفِيِّ

٨٧٣ - قال عبد الغني الأزدي: «رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان: معاوية بن عبد الكريم الضال، وإنما ضل في طريق مكة، وعبد الله بن محمد الضعيف، وإنما كان ضعيفا في جسمه لا في حديثه».

انظر: علوم الحديث ص ٥٨٣، وفتح المغيث للسخاوي ٢١٧/٤.

٨٧٧ - «سَلَامٌ» في الشطر الأول والثاني وضع عليهما في (جب) كلمة «خَفُّ» يعني أنه بلام مخففة وهو كذلك في الأصول.

«الْحَبْرُ» كتب عليها في الأصل و(جب) «مَعَا» يجوز فيها الوجهان، وهو كذلك عند أهل اللغة.

٨٧٩ - «وَابْنُ» بالفتح في الأصل و(ح)، وفي (ظ) بالكسر، وفي (س) بالوجهين، وقد حكى السخاوي عن شيخه ابن حجر بأن «ابن أبي الحقيق» ممن اختلف فيه. قال: «وعلى هذا فيصح فيه الجر أيضا». وانظر: فتح المغيث ٢٣٠/٤.

- ٨٨٢ عَيْنُ أَجْبٍ ابْنِ سَحَابَةَ أَكْسِرَ
 ٨٨٣ وَفِي قُرَيْشٍ أَبَدًا حِزَامُ
 ٨٨٤ فِي السَّامِ عَنَسِيٌّ بَنُونَ، وَبِئَا
 ٨٨٥ فِي بَصْرَةَ، وَمَا لَهُمْ مِنْ أَكْتَنَى
 ٨٨٦ فِي السَّفَرِ بِالْفَتْحِ وَمَا لَهُمْ عَسَلُ
 ٨٨٧ وَالْعَامِرِيُّ بْنُ عَلِيٍّ عَتَّامُ
 ٨٨٨ وَزَوْجُ مَسْرُوقٍ قَمِيرٌ، صَغَرُوا
 ٨٨٩ ابْنُ يَزِيدَ وَابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ
 ٨٩٠ وَوَصَفُوا الْحَمَّالَ فِي الرُّوَاةِ
 ٨٩١ وَوَصَفُوا حَنَاطًا أَوْ خَبَاطًا
 ٨٩٢ وَالسَّائِمِيَّ افْتَحَ فِي الْإِنصَارِ وَمَنْ
 ٨٩٣ وَمِنْ هُنَا لِمَالِكٍ وَلَهُمَا
 ٨٩٤ وَلَهُمَا سَيَّارِي: أَبُو الْحَكَمِ
- وَفِي خُرَاسَانَ كَرِيضُكَرٍ
 وَافْتَحَ فِي الْإِنصَارِ بِرَاحِرَامُ
 فِي كُوفَةٍ، وَالشَّيْنُ وَالْيَا غَلَبَا
 أَبَا عَبِيدَةَ بِفَتْحٍ، وَالْكُنَى
 إِلَّا ابْنُ ذَكْوَانَ وَعَسَلُ فَعْمَلُ
 وَغَيْرُهُ فَالْتُونُ وَالْإِجْبَامُ
 سِوَاهُ ضَمًّا وَلَهُمْ مُسَوَّرُ
 وَمَا سَوَى ذَيْنِ فَمِسُورٌ حَكِي
 هَارُونَ وَالْغَيْرُ بِجِيمٍ يَأْتِ
 عِيسَى وَمُسْلِمًا كَذَا خِيَاطًا
 يَكْسِرُ لَامَهُ كَأَصْلِهِ لَحَنُ
 بَشَارًا أَفْرَدَ أَبَ بْنَ دَاهِمًا
 وَابْنُ سَلَامَةٍ وَبِالْيَا قَبْلُ جِمُ

٨٨٤ - إزاء البيت في الأصل علامة بلاغ للقراءة والمقابلة.

٨٨٥ - «عَبِيدَةُ» كذا في الأصل و(ظ) غير مصروف، وفي (ل): «عَبِيدَةُ» بالصراف، ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ٢٤١/٤.

٨٨٦ - «ابْنُ ذَكْوَانَ» في الأصل بالضم، وفي (س) و(ح) و(ظ) بالفتح.

٨٨٨ - قَمِيرُ بَنْتُ عمرو، زوجة مسروق الكوفية، وهي ثقة تروي عن عائشة.

٨٩٢ - في الأصل عند نهاية البيت علامة بلاغ للقراءة.

٨٩٣ - «وَلَهُمَا» الضمير يعود إلى البخاري ومسلم.

- ٨٩٥ وابنُ سَعِيدٍ بُسْرٌ مِثْلُ الْمَازِنِ
 ٨٩٦ وَفِيهِ خُلْفٌ، وَبُشَيْرٌ أَعْجَمُ
 ٨٩٧ يُسَيْرُ ابْنُ عَمْرٍو وَأَوْسَيْرُ
 ٨٩٨ جَدُّ عَلِيٍّ بْنِ هَاشِمٍ بَرِيدُ
 ٨٩٩ وَلَهَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ
 ٩٠٠ ذُو كُنْيَةٍ بِمَعَشَرٍ، وَالْعَالِيَّةُ
 ٩٠١ ابْنُ قُدَامَةَ، كَذَاكَ وَالِدُ
 ٩٠٢ ابْنِ الْعَلَا، وَابْنُ أَبِي سَفْيَانَ
 ٩٠٣ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ لَا تَهْمِلِ
 وَابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَابْنُ مُحَجَّجٍ
 فِي ابْنِ يَسَارٍ وَابْنُ كَعْبٍ وَاضْمٌ
 وَالنُّونُ فِي أَبِي قَطْرٍ نُسَيْرُ
 وَابْنُ حَفِيدٍ الْأَشْعَرِيُّ بَرِيدُ
 ابْنِ الْبَرِيدِ فَأَلَامِيرُ كَسَرَهُ
 بَرَاءُ أَشَدُّ، وَبَجِيمٌ جَارِيَّةُ
 يَزِيدَ، قُلْتُ: وَكَذَاكَ الْأَسْوَدُ
 عَمْرُو، فَجَدُّ ذَا وَذَا سَيَّانِ
 وَالِدِ رَبِيعِي حِرَاشٌ أَهْمِلِ

٨٩٥ - «بُسْرٌ» بغير تنوين للضرورة كما في فتح المغيث للسخاوي ٢٥٢/٤.

«وَابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَابْنُ» بالوجهين كما في الأصل، وفي (س) و(ظ) بالضم، وفي (ج) بالفتح لِكِلْيَهُمَا.

٨٩٧ - يُسَيْرٌ: هو ابن عمرو، وقيل: ابن جابر، قيل: أصله أسير فسهلت الهمزة، وله رؤية، مات سنة (٨٥هـ). التقريب لابن حجر (٧٨٠٨).

وَقَطْرٌ: أبوه نُسَيْرٌ - مُصْعَرًا - أَبُو عَبَّادِ الْبُضْرِيِّ، الْغُبَرِيُّ. انظر: التقريب (٥٥٥٦).

٨٩٩ - «الْبَرِيدُ» كذا ضبطه ابن ماكولا في الإكمال ٢٥٢/١. وانظر: توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ٢٣١/٩.

٩٠٠ - يعني: أبو معشر: يوسف بن يزيد، وأبو العالية: زياد بن فيروز، كل منهما يسمى: بَرَاءً، ومن عداهما فبالتخفيف.

٩٠١ - «قُدَامَةُ» في الأصل و(ظ) بالفتح، وفي (س) بالكسر مع التنوين، وهو في الأصل أيضاً لكنه باهت، وقد نص السخاوي في فتح المغيث ٢٥٨/٤ على أنه بالصرف للضرورة.

٩٠٣ - «مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ» بالفتح كما في الأصل و(س). وفي (ظ) بالضم.

«وَالِدٌ» في الأصل بفتحة كأنها معدلة عن ضمة. ووقعت بالضم في (س) و(ح) و(ظ). =

- ٩٠٤ كَذَا حَرِيْزُ الرَّجَبِيِّ، وَكُنْيَةُ
 ٩٠٥ حُضَيْنٌ مِّنْ أَجْمَمِهِ أَبُو سَاسَانَا
 ٩٠٦ كَذَا أَحَبَّانُ بْنُ مُنْقِذٍ وَمَنْ
 ٩٠٧ ابْنُ سَطِيَّةَ مَعَ ابْنِ مُوسَى
 ٩٠٨ خُبَيْبًا أَجْمَمٌ فِيهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 ٩٠٩ لَابِنُ التُّرْبِيِّ، وَرِيَّاحُ الْكُسْرِبِيَا
 ٩١٠ وَاضْمٌ حُكْمًا فِي ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ
 ٩١١ زَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ وَاضْمٌ وَكَسِرٌ
 ٩١٢ وَابْنُ أَبِي سُرَيْجٍ أَحْمَدُ ثَنَسَا
 ٩١٣ عَمْرُو مَعَ الْقَبِيلَةِ ابْنُ سَلَمَةَ
 ٩١٤ وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا السَّلْمَانِي
- قَدْ عُلِقَتْ، وَابْنُ حُدَيْرٍ عِدَّةُ
 وَافْتَحَى أَبَا حَصِينٍ أَيُّ: عُثْمَانَا
 وَلَدَهُ، وَابْنُ هِلَالٍ، وَكَسِرَتْ
 وَمَنْ رَمَى سَعْدًا فَنَالَ بُوْسَا
 وَابْنُ عَدِيٍّ وَهُوَ كُنْيَةُ كَانَتْ
 أَبَا زَيْدٍ بِخِلَافٍ حُكْمًا
 كَذَا زَيْفٌ بْنُ حُكَيْمٍ وَانْفَرَدُ
 وَفِي ابْنِ حَيَّانَ سَلِيمٌ كَبَرُ
 بَوْلِدِ النَّعْمَانِ، وَابْنُ يُونُسَا
 وَاخْتَرَعَ عَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ سَلَمَةَ
 وَابْنُ حُمَيْدٍ، وَوَلَدُ سُفْيَانِ

- = «جَرَّاشٌ» بِالضَّمِّ كَمَا فِي الْأَصُولِ، وَفِي (ظ) بِالْجَرِّ.
 «أَهْمِلُ» بِالْقَطْعِ كَمَا فِي الْأَصْلِ وَ(ظ)، وَبِغَيْرِ هَمْزٍ كَمَا فِي (س) وَنَصَّ عَلَيْهِ
 السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٢٦٠/٤.
 ٩٠٤ - «وَكُنْيَةُ» يَعْنِي: أَبُو حَرِيْزٍ - بِالْحَاءِ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ، لَهُ رَوَايَةٌ مُّعَلَّقَةٌ فِي
 الْبُخَارِيِّ ٣١٨/٥ عَقِبَ رَقْمِ (٢٦٥٠).
 ٩٠٥ - «حُضَيْنٌ» فِي (ظ) بِالْجَرِّ.
 ٩٠٦ - «وَابْنُ هِلَالٍ» بِالضَّمِّ كَمَا فِي الْأَصْلِ وَ(ح) وَ(ظ)، وَفِي (س) وَ(جَب): «وَابْنُ هِلَالٍ»
 بِالْفَتْحِ.
 ٩١٠ - «قَدْ» أَيُّ: حَسَبُ، أَيُّ: لَيْسَ فِيهِ إِلَّا ضَمُّ أَوَّلِهِ فَقَطْ.
 ٩١١ - «زَيْدٌ» فِي الْأَصْلِ وَ(جَب) كَتَبَ فَوْقَهُ «مَعًا» يَعْنِي جَوَازَ الْوُجْهِينِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ، وَفِي
 بَاقِي النَّسْخِ بِالضَّمِّ فَقَطْ.
 ٩١٣ - «سَلَمَةُ» فِي نِهَايَةِ الْبَيْتِ بَفَتْحِ اللَّامِ فِي الْأَصُولِ مَا عَدَا (س) فَهِيَ بِالْكَسْرِ.

- ٩١٥ كُلُّهُمْ عَبِيدَةٌ مُكَبَّرٌ
 ٩١٦ وَافْتَحَى عِبَادَةَ أَبَا مُحَمَّدٍ
 ٩١٧ وَكَامِرٌ بِجَالَةِ بَنِي عَكْبَدَه
 ٩١٨ مُعْقِلُ الْقَبِيلِ وَابْنُ خَالِدٍ
 ٩١٩ لَهُمْ، كَذَا الْأَيْلِيُّ لَا الْأَيْلِيُّ
 ٩٢٠ بَرَارًا أَنْسَبَ ابْنُ صَبَاحٍ حَسَنُ
 ٩٢١ بِالنُّونِ سَكَا لِمَا، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ
 ٩٢٢ وَالتَّوَزَّى مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ
 ٩٢٣ فِي اثْنَيْنِ: عَبَّاسٍ، سَعِيدٍ، وَبِجَا
 ٩٢٤ وَأَنْسَبُ حَرَامِيًّا سَوَى مَنْ أُبْهِمَا
 ٩٢٥ وَسَعْدُ الْجَارِي فَقَطُّ. وَفِي النَّسَبِ
- لَكِنْ عُبَيْدٌ عِنْدَهُمْ مُصَغَّرٌ
 وَاضْمُهُمْ أَبَا قَيْسٍ عِبَادًا أَفْرِدُ
 كُلُّ، وَبَعْضُ بِالْكَوْنِ قَيْلَهُ
 كَذَا أَبُو يَحْيَى، وَقَافٌ وَقِيدِ
 قَالَ: سَوَى شَيْبَانَ، وَالرَّافَا جَعَلَ
 وَابْنُ هَشَامٍ خَلْفًا، ثُمَّ أَنْسَبَ
 وَمَالِكُ بْنُ الْأَوْسِ نَصْرِيًّا يَرِدُ
 وَفِي الْجَرِيرِيِّ ضَمُّ جِيمٍ يَأْتِي
 يَحْيَى بْنُ بَشِيرٍ الْحَرِيرِيُّ فَتَحَا
 فَأَخْلَفُوا وَالْحَارِثِيُّ لَهَا
 هَمْدَانُ، وَهُوَ مُطْلَقًا قَدْ مَا غَلَبَ

الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ

- ٩٢٦ وَلَهُمُ الْمُتَّفِقُ الْمُفْتَرِقُ مَا لَفْظُهُ وَخَطُّهُ مُتَّفِقٌ

٩١٦ - «عِبَادَةٌ» فِي الْأَصُولِ بَدُونِ تَنْوِينٍ، وَنَصُ السَّخَاوِيِّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٢٧٢/٤ عَلَى أَنَّهُ «عِبَادَةٌ» بِالتَّنْوِينِ لِلضَّرُورَةِ.

وَفِي نَهَايَةِ نَسْخَةِ الرِّبَاطِ نَقْلُ أَبِي تَاتَا لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ الْقَاضِي الْمَكْنَسِيِّ (١٠٢٥) نَظْمٌ فِيهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَيْتِ، وَهِيَ:

وَعَيْنُ قَيْسٍ بَنُ عُبَادٍ ضَمَّهَا وَخَفَّفَ الْبَاءَ الَّتِي تَرْوُمُهَا
 وَقَدْ أَتَى أَيْضًا بِعَيْنٍ تُكْسَرُ رَبِيعَةً نَجَلُ عِبَادٍ يُذَكَّرُ
 وَكُلُّ مَنْ بَقِيَ عِبَادُ شَهْرٍ عِنْدَ الْبَحَارِيِّ فَحَقَّقْ مَا ذَكَرُ

٩٢٥ - إِزَاءَ الْبَيْتِ فِي (س) مِنَ الْيَسَارِ عِلَامَةٌ بِبَلَاغِ السَّمَاعِ.

- ٩٢٧ لَكِنْ مُسَمَّيَاتُهُ لِعِدَّةٍ
 ٩٢٨ وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَدَهُ
 ٩٢٩ وَلَهُمُ الْجَوْفِيُّ أَبُو عِمْرَانَ
 ٩٣٠ كَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 ٩٣١ ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ سَعْيَاشٍ لَهُمْ
 ٩٣٢ وَصَالِحٌ أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمْ
 ٩٣٣ وَمِنْهُ مَا فِي اسْمٍ فَقَطُّ وَشِكْلُ
 ٩٣٤ فَإِنَّ يَكُ ابْنُ حَرْبٍ أَوْ عَارِمٌ فَتَدْ
 ٩٣٥ عَنْ التَّبُودَكِيِّ أَوْ عَفَّانٍ
 ٩٣٦ وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبٍ كَالْحَنَفِيِّ
- نَحْوُ ابْنِ أَحْمَدَ الْخَلِيلِ سِتَّةُ
 حَمْدَانُ هُمْ أَرْبَعَةٌ تَعُدُّهُ
 اثْنَانِ وَالْآخَرُ مِنْ بَغْدَانَا
 هُمَا مِنْ الْأَنْصَارِ ذُو اسْتَبَاءِ
 ثَلَاثَةٌ قَدْ بَيَّنَّا مُحَلَّهُمْ
 ابْنُ أَبِي صَالِحٍ اتَّبَاعُهُمْ
 كَنَحْوِ حَمَادٍ إِذَا مَا يُهْمَلُ
 أَطْلَقَهُ فَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ أَوْ وَرْدُ
 أَوْ ابْنٍ مِنْهَا لِي فَذَلِكَ الثَّانِي
 قَبِيلًا أَوْ مَذْهَبًا أَوْ بِأَلْيَا صِفِ

٩٣٠ - «ذُو اسْتَبَاءِ» كما في النسخ المعتمدة، لكن في هامش الأصل كتب: «بَيَّانٌ: ذُو» بفتحة فوق الذال، فيكون مُثْنًى، لكن الوزن لا يسمح بذلك. والبيت استدركه الناسخ في هامش الأصل.

٩٣٤ - «يَكُ» بحذف النون للضرورة كما في النسخ الأربعة ما عدا الأصل؛ ففيه «يَكُنْ» - بنون لم يُقَيِّدْهَا بِشَيْءٍ، للدلالة على أنها لا تلفظ في القراءة - وعليه فالوزن يصح بإثباتها أيضاً.

٩٣٥ - «الثاني» يعني حماد بن سلمة؛ وألحق المزي بهؤلاء الثلاثة: (التبودكي، وعفان، وحجاج بن منهال) هدية بن خالد، ونظمه البرهان الحلبي فقال:

كَذَا إِذَا أَطْلَقَهُ هَدَابٌ هُوَ ابْنُ خَالِدٍ فَلَا يُرْتَابُ

انظر: فتح المعيث للسخاوي ٣٠٦/٤.

٩٣٦ - «أَوْ بِأَلْيَا صِفِ» أي: إنك تميز المنسوب إلى مذهب أبي حنيفة بزيادة الياء فيه، فتقول: حَنَفِي، قال السيوطي: وإن كان أكثر النحاة يمنعون ذلك، فقد جوزه أبو بكر بن الأنباري.

تلخيص المتشابه

- ٩٣٧ وَلَهُمْ قِسْمٌ مِنَ النَّوْعَيْنِ مَرَكَّبٌ مُتَّفِقُ اللَّفْظَيْنِ
 ٩٣٨ فِي الْأِسْمِ لَكِنَّ أَبَاهُ اخْتَلَفَا أَوْ عَكْسِيهِ أَوْ نَحْوَهُ وَصَنَّفَا
 ٩٣٩ فِيهِ الْخَطِيبُ، نَحْوُ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَلِيٍّ وَحَنَانِ الْأَسَدِيِّ

المُشْتَبِهُ الْمُقْلُوبُ

- ٩٤٠ وَلَهُمُ الْمُشْتَبِهُ الْمُقْلُوبُ صَنَّفَ فِيهِ الْمُحَافِظُ الْخَطِيبُ
 ٩٤١ كَابُنِ يَزِيدَ الْأَسْوَدِ الرَّبَّانِيِّ وَكَابُنِ الْأَسْوَدِ يَزِيدَ اثْنَانِ

مَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ

- ٩٤٢ وَنُسِبُوا إِلَى سِوَى الْأَبَاءِ إِمَّا لِأُمٍّ؛ كَبَنِي عَفْرَاءٍ
 ٩٤٣ وَجَدَّةٍ نَحْوَ ابْنِ مُنْيَةٍ، وَجَدَّةٍ كَابُنِ جُرَيْجٍ وَجَمَاعَاتٍ، وَقَدْ
 ٩٤٤ يُنْسَبُ كَالْمَقْدَادِيِّ بِالنَّبَتِيِّ فَلَيْسَ لِلْأَسْوَدِ أَصْلًا بِابْنِ

٩٣٨ - «عَكْسِيهِ» بالضم كما في الأصول، وفي (ح) بالكسر، وعليها تصحيح.
 ٩٣٩ - كتاب الخطيب سماه: «تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر النصحيح والوهم» وقد طبع بتحقيق: سَكِينَةُ الشَّهَابِيِّ.
 ٩٤٢ - «بَنِي عَفْرَاءٍ» وهم: مُعَاذٌ، وَمُعَوَّذٌ، وَعَوُذٌ أَوْ عَوْفٌ، واسم أبيهم: الْحَارِثُ بْنُ رِفَاعَةَ بْنِ الْحَارِثِ، من بني التَّجَارِ. انظر: فتح المغيث للسخاوي ٣٢٩/٤.
 ٩٤٣ - مثال النسبة للجدَّة بـ: يعلَى بن مُنْيَةٍ، وهو يعلَى بن أُمَيَّةَ بن أَبِي عُبَيْدَةَ التَّمِيمِيِّ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ. و«منية» قيل: جدته أم أبيه، وقيل: هي أمه. وهذا الذي رجحه المزي وابن حجر.
 انظر: علوم الحديث ص ٦٣١، وشرح التبصرة للعراقي ص ٤٣٩، وفتح المغيث للسخاوي ٣٣٣/٤.
 ومثال الجدَّة: الإمام عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي، يعرف بجدِّه «ابن جريج».

الْمَسْئُوبُونَ إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ

- ٩٤٥ وَنَسَبُوا لِعَارِضٍ كَالْبَدْرِيِّ نَزَلَ بَدْرًا: عُقْبَةُ بْنُ عَكْرِو
٩٤٦ كَذَلِكَ التَّيْمِيُّ سُلَيْمَانُ نَزَلَ تَيْمًا، وَخَالِدٌ بِحَذَاءٍ جَعَلَ
٩٤٧ جُلُوسَهُ، وَمَقِسَمٌ لَمَّا لَزِمَ مَجْلِسَ عَكْبِدِ اللَّهِ مَوْلَاهُ وَوَسِيمِ

الْمُبْهَمَاتُ

- ٩٤٨ وَهُمْ الرُّوَاةُ مَا لَمْ يُسَمَّ كَأَمْرَةٍ فِي الْحَيْضِ، وَهِيَ أَسْمَا
٩٤٩ وَمَنْ رَقَّ سَيِّدَ ذَاكَ الْحَيِّ رَاقٍ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ
٩٥٠ وَمِنْهُمْ نَحْوُ: ابْنِ فُلَانٍ عَمِّهِ عَمَّتِهِ زَوْجَتُهُ ابْنِ أُمِّهِ

تَوَارِيخُ الرُّوَاةِ وَالْوَفَيَّاتِ

- ٩٥١ وَوَضَعُوا التَّارِيخَ لَمَّا كَذَبَا ذُوهُ حَتَّى بَانَ لَمَّا حُسِبَا

٩٤٥ - «عُقْبَةُ بْنُ» بكسر النون كما في الأصل، وفي (ح) بفتحها، وفي (ظ): «عُقْبَةُ بْنُ» بالضم.

٩٤٨ - يشير إلى أن امرأة سألت رسول الله ﷺ عن الغسل من الحيض؛ فقال ﷺ: «خذِي فُرْصَةً مِنْ مِسْكِ»، فالمرأة التي سألت هي أسماء بنت شَكْل، وقيل: بِنْتُ يَزِيدِ بْنِ السَّكَنِ. والحديث في البخاري ٥٣٧/١ (٣١٤)، ومسلم ٢٣٨/٢ (٧٤٦ - ٧٤٧).

٩٤٩ - «أَبِي سَعِيدٍ» كما في الأصول بالجر، وفي (ظ): «أَبُو» بالضم. وأفاد السخاوي في فتح المغيبي ٣٥٣/٤ أنه وقع في بعض النسخ قال: وهو أظهر، وإن اختلف الروي فيه فهو جائز، كما أشار زكرياء الأنصاري في فتح الباقي ٣٠٠/٢ أنه في نسخة.

والحديث في البخاري ٦٨/٩ (٥٠٠٧)، ومسلم ٤٠٩/٧ (٥٦٩٧) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفَاتِ النَّازِمِ أَنْ يَذْكَرَ مَنْ صَنَّفَ فِي هَذَا النُّوعِ، وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الْخَطِيبُ «الْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ فِي الْأَنْبَاءِ الْمُحْكَمَةُ»، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ الْأَزْدِيُّ - وَكِلَاهُمَا طُبِعَ - وَالْقُطْبُ الْقُسْطَلَانِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَابْنُ النَّازِمِ أَبُو زُرْعَةَ فِي «الْمُسْتَفَادِ مِنْ مَبْهَمَاتِ الْمُتَنِّ وَالْإِسْنَادِ» طُبِعَ.

٩٥٠ - «ابْنُ فُلَانٍ» بالضم في الأصل، وفي (جب) و(ح) و(ظ) بالجر، وهو أظهر.

- ٩٥٢ فاستكمل النبي والصديق
٩٥٣ ثلاثة الأعوام والستين
٩٥٤ سنة إحدى عشرة، وقبضا
٩٥٥ وثلاثين بعد عشرين عمر
٩٥٦ عمار بعثان، كذاك بعلي
٩٥٧ وطاحه مع التبرير جمعا
٩٥٨ وعام خمسة وخمسين قضى
٩٥٩ سنة إحدى بعد خمسين، وفيه
٩٦٠ قضى ابن عوف، والأمير سبقه
٩٦١ وعاش حسان كذا حكيم
٩٦٢ سئون في الإسلام ثم حضرت
٩٦٣ وفوق حسان ثلاثة، كذا
٩٦٤ قلت: حويطب بن عبد العزيز
- كذا علي وكذا الفاروق
وفي ربيع قد قضى يقينا
عام ثلاث عشرة الثاني الرضا
وخمسة بعد ثلاثين عذر
في الأربعين ذو الشقاء الأزلي
سنة ست وثلاثين معا
سعد، وقبله سعيد فمضى
عام اثنتين وثلاثين تفي
عام ثمان عشرة محققه
عشرين بعد مائة تقوم
سنة أربع وخمسين خلت
عاشوا، وما غيرهم يعرف ذا
مع ابن يربوع سعيد يعزى

٩٥٣ - «قضى» بمعنى مات، وهو فعل قاصر غير متعد.

٩٥٤ - «إحدى عشرة» أصله مبني على الفتح، لكنه أعربه ونونه للضرورة.

٩٥٦ - ذو الشقاء الأزلي: هو عبد الرحمن بن ملجم المرادي، والناظم يشير إلى الحديث الذي رواه أحمد ٢٦٣/٤، والنسائي في الكبرى (٨٥٣٨)، وأبو يعلى (٤٨٥)، والطبراني في الكبير (٧٣١١)، عن عمار في قاتل علي عليه السلام.

٩٦٠ - والأمير: هو أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح، أمين هذه الأمة.

٩٦١ - في هامش (جب) من اليمين: «بلغ مقابلة على نسخة المنقول منها حسب الجهد والطاقة».

٩٦٤ - «قلت»: حويطب وفي هامش الأصل مقابلة: «بيان: حويطب بن».

- ٩٦٥ هَذَانِ مَعَ حَمْنٍ وَأَبْنِ نَوْفَلٍ
 ٩٦٦ وَفِي الصَّحَابِ سِتَّةٌ قَدْ عَمَرُوا
 ٩٦٧ وَقَبِضَ الثَّوْرِيُّ عَامًا إِحْدَى
 ٩٦٨ وَبَعْدُ فِي تِسْعِ تَلِيكَ سَبْعِينَ
 ٩٦٩ وَمِائَةِ أَبُو حَنِيفَةَ قَضَى
 ٩٧٠ لِارْبَعٍ، ثُمَّ قَضَى مَأْمُونًا
 ٩٧١ ثُمَّ ابْنُ خَارِيٍّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ لَدَى
 ٩٧٢ وَمُسْلِمٍ سَنَةَ إِحْدَى فِي رَجَبٍ
 ٩٧٣ ثُمَّ لِخَمْسٍ بَعْدَ سَبْعِينَ أَبُو
 ٩٧٤ سَنَةَ تِسْعٍ بَعْدَهَا، وَذُو نَسَا
 ٩٧٥ ثُمَّ لِخَمْسٍ وَثَمَانِينَ تَفِي
- كُلِّ إِلٍ وَصَفٍ حَكِيمٍ فَأَجْمَلِ
 كَذَاكَ فِي الْمُعَرِّبِ ذُكِّرُوا
 مِنْ بَعْدِ سِتِّينَ وَقَرْنٍ عُدَا
 وَفَاةٌ مَالِكٍ، وَفِي الْخَمْسِينَ
 وَالشَّافِعِيُّ بَعْدَ قَرْنَيْنِ مَضَى
 أَحْمَدُ فِي إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ
 سِتٍّ وَخَمْسِينَ بِخَرْتَنَكَ رَدَى
 مِنْ بَعْدِ قَرْنَيْنِ وَسِتِّينَ ذَهَبَ
 دَاوُدَ، ثُمَّ التِّرْمِذِيُّ يَعْقُبُ
 رَابِعَ قَرْنٍ لثَلَاثِ رُفْسَا
 الدَّارِقُطْنِي، ثُمَّتَ الْحَاكِمُ فِي

= «سَعِيدٌ» بِالضَّمِّ كَمَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي بَاقِي النُّسخِ بِالْجَرِّ.

٩٦٥ - «حَمْنٌ وَأَبْنِ» كَذَا فِي الْأَصُولِ وَهَامِشُ نَسْخَةٍ (جَب) وَفِي مَتْنِ (جَب) بَدَلَهُ: «مَخْرَمَةُ بَنٍ».

٩٧١ - «بِخَرْتَنَكَ» فِي الْأَصْلِ كَتَبَ عَلَيْهِ «مَعَا» يَعْنِي جَوَازَ الْوَجْهَيْنِ.

«رَدَى» كَذَا فِي النُّسخِ، وَفِي (جَب): «دَرَى» بِتَقْدِيمِ الدَّالِ، وَكَتَبَ فَوْقَهَا «صَحَّ»، وَمَعْنَاهَا: دَرَاهُ الْمَوْتُ أَيُّ: أَصَابَهُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: دَرَى الصَّيْدُ أَيُّ: خَتَلَهُ. وَأَشَارَ أَنَّهُ فِي نَسْخَةٍ بَدَلَ هَذَا الْبَيْتِ:

ثُمَّ الْبُخَارِيُّ يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ سَنَةَ خَمْسِينَ وَسِتٍّ فَأَذْرِي
 لَكِنِ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٤/٤٢٠ عَزَا الْبَيْتَ لِلْبَرْهَانَ الْحَلْبِيِّ.

٩٧٤ - لَمْ يَذْكُرِ النَّازِمُ وَفَاةَ ابْنِ مَاجِهٍ، بَلْ اقْتَصَرَ عَلَى الْخَمْسَةِ تَبَعًا لِابْنِ الصَّلَاحِ، وَقَدْ نَظَّمَ وَفَاتَهُ الْبَرْهَانَ الْحَلْبِيُّ (كَمَا فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ٤/٤٢٥) فَقَالَ:

قُلْتُ: وَمَاتَ الْحَافِظُ ابْنُ مَاجِهٍ مِنْ قَبْلِ حَبْرِ تِرْمِذٍ بِسِتَّةٍ

- ٩٧٦ خَامِسَ قَرْنٍ عَامَ خَمْسَةِ فَيْنِ وَبَعْدَهُ بِأَرْبَعِ عَبْدُ الْغَنِيِّ
٩٧٧ فِي الثَّلَاثِينَ أَبُو نَعْمٍ وَلِثَمَانٍ بِيَهْقِي الْقَوْمِ
٩٧٨ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ وَبَعْدَ خَمْسَةِ خَطِيبُهُمْ وَالنَّمْرِي فِي سَنَةِ

مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ

- ٩٧٩ وَأَعْتَبَ بَعْلِمَ الْحَرْجِ وَالنَّعْدِيلِ فَإِنَّهُ الْمَرْقَاةُ لِلتَّفْصِيلِ
٩٨٠ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ وَأَحْذَرِ مِنْ غَرَضٍ، فَأَنْجِرْهُ أَيْ خَطِرِ
٩٨١ وَمَعَ ذَا فَالْتَّصِحْ حَقٌّ، وَلَقَدْ أَحْسَنَ يَحْيَى فِي جَوَابِهِ وَسَدُّ
٩٨٢ "لَأَنْ يَكُونُوا خُصَمَاءَ لِي أَحَبُّ مِنْ كَوْنِ خَصَمِي الْمُصْطَفَى ذَلَمَ أَذْبُ"
٩٨٣ وَرُبَّمَا رَدَّ كَلَامُ الْجَارِحِ كَالنَّسِيِّ فِي أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ
٩٨٤ فَرُبَّمَا كَانَتْ لِحَرْجٍ مَخْرَجٌ غَطَّى عَلَيْهِ السُّخْطُ حِينَ يُجْرَجُ

مَعْرِفَةُ مَنْ اخْتَلَطَ مِنَ الثَّقَاتِ

- ٩٨٥ وَفِي الثَّقَاتِ مَنْ أَخِيرًا اخْتَلَطَ فَمَا رَوَى فِيهِ أَوْ أَتَاهُمْ سَقَطٌ

- ٩٧٦ - عَبْدُ الْغَنِيِّ: هو ابن سعيد بن علي الأزدي المِضْرِي، أبو محمد الحافظ الإمام صاحب المؤلف والمختلف، ومُشْتَبِهٌ لِلنَّسَبَةِ (ط). انظر: وفيات الأعيان ٣٠٥/١.
٩٧٨ - مراد الناظم أن وفاة البيهقي لثمان بعد خمسين (٤٥٨هـ)، وتضيف إليها خمسا، فتصير (٤٦٣هـ)، وهي السنة التي توفي فيها حافظ المشرق أبو بكر الخطيب، وحافظ المغرب يوسف بن عبد البر القرطبي رحمهما الله تعالى.
٩٧٩ - «الْمَرْقَاةُ» بالفتح، وفي (ظ) بكسر الميم. وكلا الوجهين ثابت، ونص عليهما السخاوي في فتح المغيث ٤٣١/٤.
٩٨٠ - «أَيُّ خَطَرٍ» بالضم كما في الأصل و(ح) و(ظ) وبالفتح كما في (س) و(ج).
٩٨٤ - «يُجْرَجُ» بالحاء المهملة، وضم أوله مع فتح الراء كما في نسخة (ج) و(ظ)، ونص عليه السخاوي ٢٦٧/٤، والشيخ زكرياء ص ٦٦٢، وبكسر الراء أيضا كما في (ج) و(ح).

- ٩٨٦ نَحْوَعَطَاءٍ وَهُوَ ابْنُ السَّائِبِ
 ٩٨٧ إِسْحَاقَ، ثُمَّ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ
 ٩٨٨ كَذَا حُصَيْنُ السَّائِبِ الْكُوفِيُّ
 ٩٨٩ كَذَا ابْنُ هَمَّامٍ بَصْنَعًا إِذْ عَمِيَ
 ٩٩٠ وَابْنُ عُيَيْنَةَ مَعَ السَّعْدِيِّ
 ٩٩١ ابْنُ خَزِيمَةَ مَعَ الْغَضْرِفِيِّ
- وَكَا بَجَرَمَرِيٍّ سَعِيدٍ، وَأَبِي
 ثُمَّ الرَّقَاشِيَّ أَبِي قِلَابَةَ
 وَسَارِمَ مُحَمَّدٍ وَالثَّقَفِيِّ
 وَالرَّأْيِيَّ فِيمَا زَعَمُوا وَالتَّوَّامِيَّ
 وَآخِرَ حَاكُوهُ فِي الْحَفِيدِ
 مَعَ الْقَطِيعِيِّ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ

طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ

- ٩٩٢ وَلِلرُّوَاةِ طَبَقَاتٌ تُعْرَفُ
 ٩٩٣ يَغْلُطُ فِيهَا، وَابْنُ سَعْدٍ صَنَّفَهَا
- بِالسِّنِّ وَالْأَخْذِ، وَكَمْ مُصَنَّفٌ
 فِيهَا، وَلَكِنْ كَمْ رَوَى عَنْ ضَعْفٍ

الموالي من العلماء والرواة

- ٩٩٤ وَرَبَّمَا إِلَى الْقَبِيلِ يُنْسَبُ
 مَوْلَى عَنَاقَةٍ، وَهَذَا الْأَنْغَلَبُ

٩٨٧ - «أبي إسحاق»: عَمُرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّعِي التَّهْمَنَانِي.
 «ثُمَّ ابْنُ» بالضم كما في الأصل، وفي (ح) و(ظ) بالجر.
 ٩٨٩ - «والرأيي» أي: الإمام ربيعة بن أبي عبد الرحمن: قُرُوحُ الْمَدَنِيِّ شَيْخُ مَالِكٍ. وقوله:
 «زعموا» يدل على عدم وثوقه بهذا القول: وقد قال في شرحه ص ٤٧١: «ولم أرَ من
 ذكر أنه اختلط إلا ابن الصلاح».
 «والتَّوَّامِيَّ»: صالح بن أبي صالح: نبهان يعرف بمَوْلَى التَّوَّامَةِ.
 ٩٩٠ - «عُيَيْنَةَ» بفتح التاء كما في الأصل، وبكسرهما مع التنوين كما في باقي النسخ المعتمدة.
 «الحفيد» أي: حفيد الإمام ابن خزيمة؛ فهو أبو الطاهر محمد بن الفضل بن محمد بن خزيمة.
 ٩٩١ - «خُزَيْمَةَ» بالفتح كما في الأصل، وبالكسر مع التنوين كما في (س) و(ظ).
 ٩٩٢ - «تُعْرَفُ» - مُصَنَّفٌ في نسخة (س) أشار أنه بدلها في نسخة أخرى: «قَاعَرِفٌ» ووضع
 فوق «مُصَنَّفٌ» «معاً» يعني جواز الكسر والضم بناءً على قراءة الشطر الأول للبيت.
 وراجع: فتح المغيث ٥٠٥/٤.

- ٩٩٥ أو لَوْلَاءِ الْحِلْفِ كَالْتَيْمِيٍّ
مَالِكٍ، أَوْ لِلدَّيْنِ كَالْجُعْفِيِّ
٩٩٦ وَرُبَّمَا يُنْسَبُ مَوْلَى الْمَوْلَى
مَخُوسَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَصْلًا

أَوْطَانُ الرِّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ

- ٩٩٧ وَضَاعَتِ الْأَنْسَابُ فِي الْبُلْدَانِ
فَنُسِبَ الْأَكْثَرُ لِلْأَوْطَانِ
٩٩٨ وَإِنْ يَكُنْ فِي بِلَدَتَيْنِ سَكْنَا
قَابِدًا بِالْأُولَى وَبَيْتُ حَسَنًا
٩٩٩ وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بِلَدَةٍ
يُنْسَبُ لِكُلِّ وَائِلٍ النَّاحِيَةِ
١٠٠٠ وَكَمَلْتُ بِطَيْبَةِ الْمَيْمُونَةِ
فَرَبَّنَا الْمُحَمَّدُ وَالْمَشْكُورُ
١٠٠١ وَكَمَلْتُ بِطَيْبَةِ الْمَيْمُونَةِ
فَرَبَّنَا الْمُحَمَّدُ وَالْمَشْكُورُ
١٠٠٢ وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ (١)



٩٩٥ - مقابل البيت من اليمين في (س) «بلغ مقابلة» .
الإمام مالك بن أنس ينسب إلى بني تميم؛ لكون جده مالك بن أنس كان عسيفاً
لطلحة بن عبيد الله التيمي، و«الجعفي» أي: البخاري، لكون جده المغيرة، أسلم على
يد اليمان بن أخنس الجعفي. انظر: شرح السيوطي ص ٣٦٣، والسخاوي ٥٠٨/٤.
١٠٠٠ - «وَكَمَلْتُ» في الأصل كتب عليها النسخ «معاً» علامة على جواز الوجهين.
(١) انظر: وصف الأصول المعتمدة فيما تقدم لتعرف أسماء الناسخين وتواريخ النسخ
ونحو ذلك.

بُلِّغَتْ مُقَابَلَةً
قِرَاءَةً عَلَى الْمُصَنِّفِ

وَكَبَّرَهَا الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الشَّهِيرُ بِالْكُفْتِيِّ ^(١) التَّحَمَّ اغْفِرْ لَهُ وَلِلْمُسْلِمِينَ

المصنف
قرار على المصنف

وَكَبَّرَهَا الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الشَّهِيرُ بِالْكُفْتِيِّ التَّحَمَّ اغْفِرْ لَهُ وَلِلْمُسْلِمِينَ

(١) هو الشيخ محمد بن أحمد بن علي الكفتي الدمشقي، قال الغزي: «العالم الفاضل المتقن شمس الدين أبو عبد الله الشهير بالكفتي، اشتغل ومهر، وألف وحضر عنده مشايخ بلده، وظهرت فضائله، وبرع سيما في اللغة والعربية؛ فله فيهما اليد البيضاء، مع مشاركة في الفقه والأصول وغيرهما، وسمع الحديث وصنف كتاباً نفيساً صغيراً سماه «مختصر فقه اللغة»، وهو عندي بخطه، وفيه فوائد جمّة تشهد له بالاطلاع والفضل. وكان نزيهاً خفيف الروح. مات رحمه الله على طاعون سنة (٨١٤هـ). انظر: بهجة الناظرين للغزي ص ٩٠، ومعجم المؤلفين ٥١١/٣.

المصنفات والمكتبة

□□□□□□□□□□□□□□□□

- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري، أحمد بن أبي بكر (٨٤٠هـ)، ت: عادل بن سعد وصاحبه، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ.
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ت: جماعة من الباحثين بمركز خدمة السنة والسيرة بالجامعة الإسلامية، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالتعاون مع الجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤١٥هـ.
- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لابن بلبان الفارسي (٧٣٩هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- الأدب المفرد للإمام البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، ت: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، ط ١، ١٤١٩هـ.
- الأعلام: قاموس لأشهر العلماء والمستشرقين والمستعربين، لخير الدين الزركلي (١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٦، ١٩٨٤م.
- الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب (٧٠٢هـ)، ت: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- أقصى الأمل والسؤل في معرفة أنواع حديث الرسول، للخوئي، محمد بن أحمد الدمشقي (٦٩٣هـ)، نسخة أبي العباس المرسى بالإسكندرية، مصورة في الجامعة الإسلامية (فيلم ٧٧٧١).
- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا، أبي نصر، علي بن هبة الله العجلي (٤٧٥هـ)، ت: عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية بالهند، ط ١، ١٣٨١هـ.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض (٥٤٤هـ)، ت: أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط ١، ١٣٧٩هـ.
- إنباء الغمر بأبناء العمر، للحافظ ابن حجر، ت: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ.

المصادر والمراجع

- الأنساب، للسمعاني، أبي سعد عبد الكريم بن أبي بكر التميمي (٥٦٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- الباحث عن علل الطعن في الحارث، جمال الدين أبي اليسر عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري (ت ١٤١٨هـ)، مطبعة الشرق، القاهرة.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأبي الأشبال أحمد محمد شاكر (١٣٧٧هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.
- البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر، للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، ت: أنيس طاهر، وعبد الباري الأنصاري، رسالتان جامعتان مقدمتان للجامعة الإسلامية.
- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٥، ١٤١٥هـ.
- التاريخ، لابن معين، رواية الدوري، ت: أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين، ت: أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار المأمون للتراث، دون تاريخ.
- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، لابن الفرضي، أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي (٤٠٣هـ)، ت: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
- التاريخ الكبير، للإمام البخاري، محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، ت: عبد الرحمن المعلمي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.
- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (٥٧١هـ)، ت: محب الدين عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- تاريخ مدينة السلام (بغداد)، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
- تحرير التقريب، لابن حجر، تأليف بشار عواد وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي (٧٥٢هـ)، وبهامشه: «النكت الظراف» لابن حجر، ت: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، للسيوطي (٩١١هـ)، ت: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط ٥، ١٤٢٢هـ.

- تذكرة الحفاظ، للذهبي، ت: عبد الرحمن المعلمي، دار التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- تقريب التهذيب، لابن حجر، ت: محمد عوامة، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- و ت: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- التلخيص الحبير، لابن حجر، ت: عبد الله هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (٤٦٣هـ)، ت: سعيد أعراب وآخرين، وزارة الأوقاف المغربية، الرباط، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، يوسف بن الزكي (٧٥٢هـ)، ت: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤١٧هـ.
- توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين، شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي (٨٤٢هـ)، ت: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ.
- الثقات، لابن حبان، أبو حاتم محمد بن أحمد بن حبان التميمي (٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٩٣هـ، تصوير مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، لصالح بن حامد الرفاعي، دار الخضير، المدينة المنورة، ط ٣، ١٤١٨هـ.
- الثمر الداني إلى المعجم الصغير، للطبراني، سليمان بن أحمد (٣٦٨هـ)، ت: محمد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ط ١، ١٣٩٨هـ، دار البيان، دمشق.
- الجامع الصحيح المسند للبخاري = فتح الباري.
- الجامع الكبير، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩هـ)، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- الجامع الكبير (جمع الجوامع)، للسيوطي، نشر الهيئة العامة للكتاب، بالقاهرة.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (٣٢٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٧١هـ.
- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، ت: إبراهيم باجس، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.

المصنفات والمكتبة

- الحافظ العراقي وأثره في السنة، لأحمد معبد عبد الكريم، أضواء السلف، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- خلاصة الأثر، للمحبي، محمد أمين بن فضل الله (١١١١هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- دراسة حديث (نضر الله امرأ سمع مقالتي) دراية ورواية، لشيخنا: الشيخ عبد المحسن العباد، ط ١، ١٤٠١هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، للسيوطي، ت: محمد بن لطفي الصباغ، جامعة الملك سعود، الرياض، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي، ت: حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط ٢، ١٣٨٧هـ.
- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ت: محمود شكور الميادين، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ذيل لسان الميزان، للشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي، عبد الرحيم بن الحسين، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، القاهرة، ط ١، ١٣٥٨هـ.
- الرسالة المستطرفة في بيان مشهور كتب السنة المشرفة، للإمام محمد بن جعفر الكتاني (١٣٤٥هـ)، ت: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٤، ١٤٠٦هـ.
- الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي، ت: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ربحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، للشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر (١٠٦٩هـ)، ت: عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط ١، ١٣٨٦هـ.
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للمرادي، محمد خليل بن علي (١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، ط ٣، ١٤٠٨هـ.

- السنن، لأبي داود السجستاني، سليمان بن داود بن الأشعث (٢٧٥هـ)، ت: محيي الدين عبد الحميد، دار الحديث القاهرة.
- السنن، لابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، ط ٢، ١٤٠٤هـ.
- السنن، للدارقطني، أبي الحسن علي بن عمر البغدادي (٣٨٥هـ)، ت: عادل بن عبد الموجود وصاحبه، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- السنن، للدارمي، أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن (٢٥٥هـ)، ت: فواز أحمد زمرلي وغيره، كراتشي - باكستان، وتحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.
- السنن، لسعيد بن منصور الخراساني (٢٢٧هـ)، ت: سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ.
- السنن الصغرى، للنسائي، أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)، ت: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- السنن الكبرى، للبيهقي، وبذيله: الجوهر النقي في الرد على البيهقي، لابن التركماني (٧٤٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- السنن الكبرى، للنسائي، ت: حسين بن عبد المنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- سؤالات ابن الجنيد، لابن معين، ت: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- سؤالات أبي داود، لابن حنبل، ت: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٤هـ.
- سؤالات البرقاني، للدارقطني، ت: عبد الرحيم محمد القشقرى، نشر كتب خانه جميلي، باكستان، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- سؤالات الحاكم، للدارقطني، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- سؤالات السهمي، للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- سؤالات السلمي، للدارقطني، ت: سليمان آتش، دار العلوم، الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.

- **سؤالات السجزي**، للحاكم، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- **سير أعلام النبلاء**، للذهبي، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٢هـ - ١٤٠٥هـ.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد (١٠٨٩هـ)، ت: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- **الشرب المحتضر والسر المنتظر من معين أهل القرن الثالث عشر**، لجعفر بن إدريس الكتاني، ت: حمزة الكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- **شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى**، لأبي شامة، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل (٦٦٥هـ)، ت: جمال عزون، مكتبة العمرين العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- **شرح ألفية العراقي**، للسيوطي، ت: عبد الله الدرويش، مكتبة الفارابي، ط ١، ١٤١٨هـ.
- **شرح السنة**، للبغوي، محيي الدين الحسين بن مسعود (٥١٠هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- **شرح صحيح مسلم**، للنووي، محيي الدين يحيى بن شرف (٦٧٦هـ)، ت: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ.
- **شرح علل الترمذي**، لابن رجب، أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد (٧٩٥هـ)، ت: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ١٤٢١هـ.
- **صحيح الجامع الصغير**، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤١٠هـ.
- **صحيح ابن خزيمة**، أبي بكر محمد بن إسحاق (٣١١هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
- **صحيح ابن حبان = الإحسان**.
- **صحيح مسلم = شرح صحيح مسلم**.
- **الضعفاء**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، ت: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- **الضعفاء**، للعقيلي، أبي جعفر، محمد بن عمر بن موسى (٣٢٢هـ)، ت: حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- **الضعفاء والمثروكون**، للنسائي، ت: بوران الضناوي، وكمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.

- الضعفاء والمتروكون، للدارقطني، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي (٥٩٧هـ)، ت: أبي الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- الطبقات، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، ت: مشهور حسن آل سلمان، دار الهجرة، الرياض، ط ١، ١٤١١هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (٧٧١هـ)، ت: محمود الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلوي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ١، ١٣٨٣هـ.
- العقود اللآلي في الأسانيد العوالي، للشيخ محمد أفندي عابدين، تصوير الدار العمرية.
- علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (٦٤٣هـ)، ت: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، نشر دار المعارف، بمصر، ط ٢، ١٤٠٩هـ.
- عمل اليوم والليلة، لابن السني، أبي بكر أحمد بن محمد الدينوري (٣٢٧هـ)، ت: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي (١٣٢٩هـ)، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- الغنية، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ)، ت: ماهر جرار، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٢هـ.
- الغوامض والمبهمات، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (٥٧٨هـ)، ت: محمود مغراوي، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط ١، ١٤١٥هـ.
- الفائق في غريب الحديث، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، ت: علي بن محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام، الرياض، دار الفيحاء، دمشق، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لذكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)، ت: عبد اللطيف الهميم، وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، ت: عبد الكريم الخضير ومحمد آل فهد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ.

المصادر والمراجع

- فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري (١٣٨٠هـ)، ت: حمدي السلفي، دار عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي، ت: شيخنا الدكتور محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
- فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، ت: وصي الله بن محمد بن عباس، ط: مركز البحث العلمي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- فضائل الصحابة، للنسائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- فهرس الفهارس والأثبتات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (١٣٨٢هـ)، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٢هـ.
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث النبوي وعلومه)، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الأردن - عمان.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، محمد بن علي (١٢٥٠هـ)، ت: عبد الرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، للمناوي، محمد عبد الرؤوف (١٠٣١هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٦، ١٤١٩هـ.
- قطف الأزهار المتناثرة من الأخبار المتواترة، للسيوطي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد، لابن حجر، ومعه ذيله لقاضي الملك محمد صبغة الله المدارسسي الهندي، إدارة ترجمان السنة، لاهور - باكستان.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، ت: محمد عوامة وأحمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، ط ١، ١٤١٣هـ.
- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزري (٦٣٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٦، ١٤٠٦هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، ت: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.

- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، للهيثمي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ.
- الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، سبط بن العجمي، أبي الوفاء إبراهيم بن محمد الحلبي (٨٤١هـ)، ت: صبحي السامرائي، دار عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣هـ.
- كشف النقاب عن الأسماء والألقاب، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (٥٩٧هـ)، ت: شيخنا عبد العزيز بن راجي الصاعدي، دار السلام، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ.
- الكنى والأسماء، للدولابي، أبي بشر محمد بن أحمد (٣١٠هـ)، ت: نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- الكنى والأسماء، للإمام مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، ت: عبد الرحيم بن محمد القشقر، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأعمال، للهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين (٩٧٥هـ)، مكتبة التراث الإسلامي، حلب.
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لابن الكيال، أبي البركات محمد بن أحمد (٩٣٩هـ)، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠١هـ.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، للزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر (٧٩٤هـ)، ت: محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- مأخذ العلم، لابن فارس، أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، ت: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والكذابين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- مجمع البحرين في زوائد المعجمين، للهيثمي، ت: عبد القدوس محمد نذير، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ.

المصادر والمراجع

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمى، دار الكتاب العربى، بيروت، ط ٣، ١٤٠٠هـ.
- المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، لأبى موسى محمد بن عمر المدني (٥٨١هـ)، ت: عبد الكريم العزباوى، نشر مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- المداوى لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوى، للحافظ أحمد بن الصديق الغمارى (١٣٨٠هـ)، المكتبة المكية، دار الكتبى القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ.
- المدخل إلى السنن الكبرى، للبيهقى، ت: شيخنا محمد ضياء الرحمن الأعظمى، أضواء السلف، الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
- المدخل إلى الصحيح، للحاكم، أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد (٤٠٥هـ)، ت: الشيخ ربيع بن هادى عمير المدخلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- المراسيل، لابن أبى حاتم الرازى، ت: أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- المستدرک على الصحيحين، للحاكم، دار المعرفة بيروت، بدون تاريخ، وطبعة دار الحرمين بتعليقات الشيخ مقبل بن هادى الوادعى، ط ١، ١٤١٧هـ.
- المسند، للإمام أحمد بن حنبل، ت: جماعة من المحققين بإشراف الشيخ: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦ - ١٤٢١هـ.
- مسند البزار (البحر الزخار)، أبى بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتقى (٢٩٢هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- مسند الحميدى، أبى بكر عبد الله بن الزبير (٢١٩هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- مسند الرويانى، أبى بكر محمد بن هارون (٣٠٧هـ)، ت: أيمن على أبو أيمن، مؤسسة قرطبة، ومكتبة الخراز، جدة، ط ١، ١٤١٦هـ.
- مسند الشاشى، أبى سعد الهيثم بن كليب (٣٣٥هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- مسند الطيالسى، أبى داود سليمان بن داود (٢٠٤هـ)، ت: محمد بن عبد الله بن عبد المحسن التركى، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ.

- مسند الشاميين، للطبراني، سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، ت: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- مسند علي بن الجعد، أبي الحسين الجوهري (٢٣٠هـ)، ت: عبد المهدي عبد الهادي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (٣٠٧هـ)، ت: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق، ط ١، ١٤١٢هـ.
- مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ت: م. فلايشهمر، مكتبة ابن الجوزي، الدمام.
- المشتهر من الحديث الموضوع والضعيف والبديل الصحيح، عبد المتعال محمد الجبري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- مشكاة المصابيح، للخطيب التبريزي، محمد بن عبد الله (بعد ٧٣٧هـ)، ت: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- المصنف، لابن أبي شبة، أبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم (٢٣٥هـ)، ت: عامر العمري الأعظمي، المطبعة السلفية، الهند، ط ١، ١٤٠١هـ.
- المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ.
- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، لعلي القاري، علي بن سلطان الهروي (١٠١٤هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٤، ١٤٠٤هـ.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر، ت: سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة، الرياض، دار الغيث، ط ١، ١٤١٩هـ.
- المعجم، للإسماعيلي، أبي بكر أحمد بن إبراهيم (٣٧١هـ)، ت: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٠هـ.
- المعجم، لابن الأعرابي، أبي سعيد أحمد بن محمد (٣٤١هـ)، ت: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط ١، ١٤١٢هـ.
- المعجم الأوسط، للطبراني، سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ)، ت: طارق بن عوض الله بن محمد وآخرين، دار الحرمين، القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ.
- معجم الشيوخ، للصيداوي، محمد بن أحمد بن جميع (٤٠٢هـ)، ت: عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، ودار الإيمان، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- معجم الشيوخ، للذهبي، ت: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط ١، ١٤٠٨هـ.

المصنفون والمكتبات

- **معجم الصحابة**، للبيغوي، أبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (٣١٧هـ)، ت: محمد الأمين بن محمد محمود الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- **المعجم الكبير**، للطبراني، ت: حمدي السلفي، نشر: وزارة الأوقاف العراقية، ومكتبة ابن تيمية، بدون تاريخ.
- **المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف**، محمد خير يوسف، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**، جماعة من المستشرقين بإشراف: أرند جان فسنك (١٣٥٨هـ)، مكتبة بريل ليدن، القاهرة، ١٩٣٦م.
- **معجم المؤلفين**، عمر رضا كحالة (١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ.
- **المعجم الوسيط**، الدكتور إبراهيم أنيس، وعبد الحلیم منتصر، المكتبة الإسلامية، استنبول.
- **معرفة السنن والآثار**، للبيهقي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٤١١هـ.
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، للذهبي، ت: بشار عواد معروف وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- **المعرفة والتاريخ**، للفسوي، أبي يوسف يعقوب بن سفيان (٢٧٧هـ)، ت: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٠هـ.
- **المغني في الضعفاء**، للذهبي، ت: نور الدين عتر، نشر: إدارة إحياء التراث الإسلامي، بدولة قطر.
- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، للسخاوي، ت: عبد الله بن الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- **المقتنى في سُرَد الكنى**، للذهبي، ت: محمد صالح مراد، نشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- **المنتخب من المسند**، لعبد بن حميد الكشي (٢٤٩هـ)، ت: مصطفى بن العدوي، دار الأرقم، الكويت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- **المنتخب من العلل**، للخلال، لابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد (٦٢٠هـ)، ت: طارق عوض الله، دار الراية، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ.

- المنجم في المعجم، للسيوطي، ت: إبراهيم باجس، دار ابن حزم، ط ١، ١٤١٥هـ.
- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، لابن الجوزي، ت: نور الدين بن شكري بن علي بوياء، أضواء السلف، ط ١، ١٤١٨هـ.
- الموطأ، رواية الليثي، يحيى بن يحيى (٢٤٤هـ)، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٤١٧هـ.
- الموطأ، رواية أبي مصعب الزهري (٢٤٢هـ)، ت: بشار عواد معروف، ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٢هـ.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي (٨٧٤هـ)، ت: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (٦٠٦هـ)، ت: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.
- نظم الاقتراح، لابن دقيق العيد، للحافظ زين الدين العراقي، مخطوط مصور من مكتبة لا له لي في تركيا - إستانبول، (٣٩٢).
- نظم الدرر السنية في السير الزكية، للحافظ زين الدين العراقي، مصور من مكتبة الحرم النبوي.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي، محمد بن عبد الله (٧٩٤هـ)، ت: زين العابدين بلا فريج، أضواء السلف، ط ١، ١٤١٩هـ.
- النكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (٨٨٥هـ)، ت: جمعان الزهراني، وعبد الرحمن الرشيدان؛ من رسائل علمية مقدمة في كلية الحديث بالجامعة الإسلامية.
- هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيع والمشكاة، لابن حجر، ت: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دار ابن عفان، الدمام.
- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، لأحمد الأمين الشنقيطي، ت: فؤاد سيد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٥، ١٤٢٢هـ.

Digitized by Google

الموضوع	الصفحة
✽ تقریظ فضيلة الشيخ د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير	٧
✽ مقدمة الطبعة الثانية	١١
✽ مقدمة الطبعة الأولى	١٣
- نبذة موجزة عن الحافظ العراقي	١٧
- نبذة عن الألفية	٢١
- نبذة في الكلام على وصف الأصول المعتمدة، ومنهجي في التحقيق	٦٠
- صور المخطوطات	٧١
- نص الألفية محققاً	٩١
○ أقسام الحديث	٩٣
○ أصح كتب الحديث	٩٤
○ الصحيح الزائد على الصحيحين	٩٥
○ المستخرجات	٩٥
○ مراتب الصحيح	٩٦
○ حكم الصحيحين والتعليق	٩٦
○ نقل الحديث من الكتب المعتمدة	٩٧
○ القسم الثاني: الحسن	٩٧
○ القسم الثالث: الضعيف	١٠٠
○ المرفوع	١٠١
○ المسند	١٠١
○ المتصل والموصول	١٠٢
○ الموقوف	١٠٣
○ المقطوع	١٠٣
○ فروع	١٠٣
○ المرسل	١٠٤

١٠٥	○ المنقطع والمعضل
١٠٥	○ العننة
١٠٦	○ تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف
١٠٧	○ التدليس
١٠٧	○ الشاذ
١٠٨	○ المنكر
١٠٩	○ الاعتبار والمتابعات والشواهد
١٠٩	○ زيادة الثقات
١١٠	○ الأفراد
١١١	○ المعلل
١١٢	○ المضطرب
١١٢	○ المدرج
١١٤	○ الموضوع
١١٥	○ المقلوب
١١٦	○ تنبيهات
١١٦	○ معرفة من تقبل روايته ومن تُرد
١٢٢	○ مراتب التعديل
١٢٣	○ مراتب التجريح
١٢٤	○ متى يصح تحمل الحديث أو يستحب
١٢٥	○ أقسام التحمل
١٢٥	○ أولها: سماع لفظ الشيخ
١٢٦	○ الثاني: القراءة على الشيخ
١٢٨	○ تفرعات
١٣١	○ الثالث: الإجازة
١٣٦	○ لفظ الإجازة وشرطها
١٣٦	○ الرابع: المناولة
١٣٧	○ كيف يقول من روى بالمناولة والإجازة
١٣٩	○ الخامس: المكاتبة
١٣٩	○ السادس: إعلام الشيخ
١٤٠	○ السابع: الوصية بالكتاب

١٤٠ الثامن: الوجدادة
١٤١ كتابة الحديث وضبطه
١٤٣ المقابلة
١٤٤ تخريج الساقط
١٤٤ التصحيح والتمريض، وهو التضييب
١٤٥ الكشط والمحو والضرب
١٤٥ العمل في اختلاف الروايات
١٤٦ الإشارة بالرمز
١٤٦ كتابة التسميع
١٤٧ صفة رواية الحديث وأدائه
١٤٨ الرواية من الأصل
١٤٩ الرواية بالمعنى
١٤٩ الاقتصار على بعض الحديث
١٤٩ التسميع بقراءة اللحن والمصحف
١٥٠ إصلاح اللحن والخطأ
١٥١ اختلاف ألفاظ الشيوخ
١٥١ الزيادة في نسب الشيخ
١٥٢ الرواية من النسخ التي إسنادها واحد
١٥٢ تقديم المتن على السند
١٥٢ إذا قال الشيخ «مثله» أو «نحوه»
١٥٣ إبدال الرسول بالنبي وعكسه
١٥٣ السماع على نوع من الوهن أو عن رجلين
١٥٤ آداب المحدث
١٥٧ أدب طالب الحديث
١٥٩ العالي والنازل
١٦٠ الغريب والعزيز والمشهور
١٦١ غريب ألفاظ الحديث
١٦١ المسلسل
١٦٢ الناسخ والمنسوخ
١٦٢ التصحيف

١٦٣	○ مختلف الحديث
١٦٣	○ خفي الإرسال والمزيد في الإسناد
١٦٤	○ معرفة الصحابة
١٦٧	○ معرفة التابعين
١٦٨	○ رواية الأكابر عن الأصاغر
١٦٨	○ رواية الأقران
١٦٨	○ الإخوة والأخوات
١٦٩	○ رواية الآباء عن الأبناء وعكسه
١٧٠	○ السابق واللاحق
١٧٠	○ من لم يرو عنه إلا راو واحد
١٧١	○ من ذكر بنعوت متعددة
١٧١	○ أفراد العلم
١٧٢	○ الأسماء والكنى
١٧٣	○ الألقاب
١٧٣	○ المؤلف والمختلف
١٧٧	○ المتفق والمفترق
١٧٩	○ تلخيص المتشابه
١٧٩	○ المشتبه المقلوب
١٧٩	○ من نُسب إلى غير أبيه
١٨٠	○ المنسوبون إلى خلاف الظاهر
١٨٠	○ المبهمات
١٨٠	○ تواريخ الرواة والوفيات
١٨٣	○ معرفة الثقات والضعفاء
١٨٣	○ معرفة من اختلط من الثقات
١٨٤	○ طبقات الرواة
١٨٤	○ الموالى من العلماء والرواة
١٨٥	○ أوطان الرواة وبلدانهم
١٨٩	○ المصادر والمراجع
٢٠٣	○ فهرس الموضوعات



سيصدر قريباً

إن شاء الله

من سلسلة منشوراتنا

- ١ - شرح العقيدة الأصبهانية؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، تحقيق فضيلة الشيخ الدكتور محمد السعوي.
- ٢ - شرح نظم النخبة؛ لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير.
- ٣ - ألفية ابن مالك في النحو؛ تحقيق ودراسة فضيلة الشيخ الدكتور سليمان العيوني.
- ٤ - القصيدة المالكية في القراءات السبع؛ لابن مالك الأندلسي (صاحب الألفية في النحو).
- ٥ - نظم الدرر السنية في السير الزكية (ألفية الحافظ العراقي في السيرة النبوية)؛ تحقيق ودراسة فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف الجيلاني.
- ٦ - تعارض دلالات الألفاظ والترجيح بينها دراسة أصولية، تطبيقية، مقارنة؛ لفضيلة الشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد العويد.
- ٧ - كتاب المغازي؛ لموسى بن عقبة (١٤١هـ)، جمع ودراسة وتخریج فضيلة الدكتور محمد باقشيش أبو مالك.
- ٨ - وهمج الجمر في تحريم الخمر؛ لأبي الخطاب ابن دحية، تحقيق الشيخ أنس وكاكا.



*** صدر من سلسلة منشوراتنا ***

- ١ - فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، تحقيق الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير والشيخ الدكتور محمد الفهيد ٥/١ (١)
- ٢ - الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير (٣)
- ٣ - تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير (٦)
- ٤ - ألفية العراقي المسمأة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، تحقيق الشيخ العربي الدائر الفرياطي (٩)
- ٥ - كتاب التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، للقرطبي تحقيق الدكتور الصادق محمد ٣/١ (١٠)
- ٦ - وكل بدعة ضلالة، للشيخ محمد المنتصر الريسوني (١١)
- ٧ - أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، للدكتور حسن الفكي (١٢)
- ٨ - الأحكام المترتبة على الفسق في الفقه الإسلامي، للشيخ فوفانا آدم ٢/١ (١٣)
- ٩ - الاقتباس أنواعه وأحكامه، للشيخ الدكتور عبد المحسن العسكر (١٤)
- ١٠ - الاستغاثة في الرد على البكري، لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ تَحْقِيقُ الشَّيْخِ الدكتور عبد الله السهلي (١٥)
- ١١ - التسبيح في الكتاب والسنة والرد على المفاهيم الخاطئة فيه، للدكتور محمد إسحاق كندو ٢/١ (١٦)
- ١٢ - النفي في باب صفات الله ﷻ بين أهل السنة والجماعة والمعتزلة، للشيخ أرزقي سعيداني (١٧)
- ١٣ - خصائص المصطفى ﷺ بين الغلو والجفاء، للدكتور الصادق محمد إبراهيم (١٨)
- ١٤ - أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين دراسة وترجيح، للشيخ الدكتور سليمان الديخي (٢٠)
- ١٥ - مرصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع، للسيوطي، تحقيق الشيخ الدكتور عبد المحسن العسكر (٢١)
- ١٦ - النكت على تقريب التهذيب، لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ اللهُ اعْتَنَى بِهِ الشَّيْخُ الدكتور عبد الله بن فوزان الفوزان (٢٢)
- ١٧ - شرح السنة، للبرهاري، تحقيق الشيخ عبد الرحمن الجميزي (٢٣)
- ١٨ - الحافظ العلائي وجهوده في الحديث وعلومه، للشيخ الدكتور عبد الباري البدخشي (٢٤)
- ١٩ - مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع الهجري، للشيخ الدكتور محمد الشيخ عليو (٢٦)
- ٢٠ - آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية عرض وتقييم في ضوء عقيدة السلف، للشيخ محمد بن عبد العزيز الشايع (٢٧)
- ٢١ - علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول حتى نهاية القرن التاسع، للشيخ محمد بن مطر الزهراني رحمه الله (٣٢)
- ٢٢ - إعجاز القرآن الكريم عند شيخ الإسلام ابن تيمية مع المقارنة بكتاب إعجاز القرآن للباقلائي، للشيخ الدكتور محمد بن عبد العزيز بن محمد العواجي (٣٤)